جامعة قاصدي مرباح– ورقـــــــلة

كلية الحقوق والعلوم سياسية

قسم العلوم سياسية

الموضوع:

دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة

(دراسة حالة سفارة جمهورية الصين الشعبية في في الجزائر)

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم سياسية

تخصص العلاقات دولية

إعداد الطالبتين :

- إيمان بومزبر.
- وردة رزاق لقرع.

الأستاذ المشرف:

أ.حسين بهاز.

الموسم الجامعي

2013/2012.

إهـــــداء

إلى التي إرضاؤها بعد الله كنز ثمين، إلى العين الساهرة، إلى النور الذي يدفعني، إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني، أمي العزيزة.

إلى الذي زرع في قلبي حب العلم، إلى الذي بنصائحه وإرشاداته وصلت إلى الطريق الصحيح، إلى أبي الغالي.

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الأفراح والأحزان، إلى كل إخوتي.

إلى رفيق درب المستقبل نبيل.

إلى التي شاركتني هذا العمل أختي وصديقتي وردة، إليك مني اصدق معاني التقدير .

إلى الذين جمعتني بهم ألطف الصدف وأحلى الأيام، إلى كل زميلاتي وزملائي من فرع العلوم السياسية عامة، وتخصص علاقات دولية خاصة.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إيمان بومزبر

إهـــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى فرحا يطرد أحزاني أخوتي ياسين، عبد الكامل وعادل

إلى ملاكي وأختي العزيزة بسمة

إلى قمرا يطلع كل مساء من نافذة الكلمات لينير ملكين هيثم ومحمد إياد

إلى أفراد أسرتي سندي في الدنيا ولا أحصى لهم فضل

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل إلى أختي وصديقتي ورفيقة دربي إيمان

تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضئ إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة إلى أصدقائي الذين أحببتهم وأحبوني إلى دفعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

وإلى كل من سقط من قلمي سهوا

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصون المقبلون على التخرج.

رزاق لقرع وردة

شكـــر و عرفـــان

قيد النعم شكرها

يقول عز من قائل في محكم تنزيله

(فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون)سورة البقرة-الآية152

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، الحمد لله جل ثناؤه و تقدست أسماؤه .

الحمد لله الذي وفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

و يقول أيضا:(...و لا تنسوا الفضل بينكم...)

بعد فضل الله عز و جل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل و الثناء الخالص لكل من ساهم في انجاز هذا العمل، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف

" حسين بهاز "

كما نتقدم بالشكر لكل أفراد أسرتي بومزبر ورزاق لقرع لما منحونا من دعم وتسهيلات لإنجاز هذه المذكرة، خاصة والدانا "رزاق لقرع محمد العروسي" و"بومزبر السعيد" .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لـ "عمي صالح عثماني" الذي قدم لنا يد العون والدعم في الجزائر العاصمة، وسهل لنا الانتقال لمقر سفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر.

كما لا يفوتنا أيضا أن نقدم جزيل الشكر للمستشار والملحق الثقافي بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر السيد " صخر شي يوه وين" لاستقباله لنا في مقر السفارة، وتزويدنا بالمعلومات.

الشكر الجزيل أيضا للسيد "سعداني" من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن الواجب أيضا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا طيلة السنوات الجامعية الثلاث، وكل أساتذة كلية الحقوق والعلوم سياسية.

وجزيل الشكر إلى الأخ "ياسين رزاق لقرع".

كما نشكر كل من " معراج " و " عبد القادر " عمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

يقول سبحانه و تعالى (...و أشكروه على نعمه يزدكم ...)

فاللهم لك منا كل الشكر و الثناء على نعمة الصبر و الطاعة و الولاء لك حمدا لا نمل من ذكره حتى نلقاك في ساعة الصفح و أنت راض عنا يا رب .

و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم.

مقدمة

عرفت المجتمعات البشرية منذ حداثتها الدبلوماسية، حيث كان الملوك والأمـــراء يتبـــادلون المبعـــوثين والرسل خاصة في قضايا الحرب والسلام، وقد تطورت هذه العلاقات إلى جانب تطور هذه المجتمعات البشرية، إلى أن استقرت في الدبلوماسية الدائمة والتي تعتمد على مبعوثين دائمين ومستقرين في الدول المستقبلة لهـــم، وذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، ومنـــذ ذلـــك الوقـــت تـــأطرت العلاقـــات الدبلوماسية، وأصبح المبعوثون ودار البعثة يتمتعون بجملة من الحصانات والامتيازات التي تكفل تحقيق مهامهم على أكمل وجه.

وفي ظل التطور الحاصل في النظام الدولي كالزيادة في عدد الدول، والتطور بالنسبة للأشخاص المعتـــرف بأحقية تمثيلهم، وظهور قواعد قانونية جديدة من خلال اتفاقيات دولية تدعوا إلى المساواة في جميـــع مجـــالات الحياة الدولية إلى تطور الممارسة الدبلوماسية دفعت بجميع الدول باتجاه رفع مرتبة البعثات الدبلوماسية الدائمة لدرجة سفارة.

وفي عالم يتسم بالسرعة والحركية أصبحت الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تمكن الدول مـــن مواجهـــة التحديات الخارجية و تحقيق أهدافها والوصول لمراحل متقدمة من التطور.

ولعل أبرز مثال يمكن أن نستدل به على هذه الدول جمهورية الصين الشعبية التي حققت مكانة عالمية كـــبيرة، وأصبح تأثيرها الدولي يتسع يوما بعد يوم، وهذا راجع لسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم التي تعتمد على الموارد والمقومات الداخلية للصين من جهة، وشبكة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

تعبر الصين النموذج الأمثل للدول الصاعدة و السائرة نحو بناء كيان اقتصادي عملاق في الوقت الراهن، ما يحتم عليها بناء شبكة علاقات كبيرة مع الدول الأخرى و تعتمد في ذلك على تبادل السفارات، فماهو الثابت و المتغير في دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما طبيعة السفارات؟
- ماهي الوظائف التي تضطلع بها السفارات، و ما تأثير التحولات الدولية الراهنة على هذه الوظائف؟
- ماهي مهام السفارة الصينية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

1-تعتبر السفارات أرقى أنواع البعثات الدبلوماسية و التي تعبر عن مدى اتساع العلاقات بين الدول.

2- أثرت التطورات الدولية سلبا على نشاط السفارات حيث قلصت من دورها في ربط العلاقات بين الدول.

3- تعتبر السفارة الصينية في الجزائر بمثابة وسيط من شأنه تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، و تنمية وتحقيق المصالح المشتركة.

وبناء على ما سبق وللأسباب التالية فكرنا في إنجاز مذكرة التخرج بعنوان دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة (دراسة حالة سفارة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر):

- ميول الطالبتين والرغبة في اكتشاف عالم السفارات و العلاقات الدبلوماسية.

- الرغبة في إثراء المعلومات المحصل عليها خلال الموسم الجامعي باطلاعنا على المزيد من المراجع والدوريات والدراسات التي تناولت الموضوع بالبحث .

– ندرة الدراسات التي تناولت دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة حسب اطلاع الطالبتين.

– أهمية السفارات باعتبارها أحد أجهزة تطبيق السياسة الخارجية للدولة، وممثلتها في الدول الأخرى.

أهداف الدراسة :

_ إبراز أهم التحولات الدولية المؤثرة على دور السفارات.

_ تسليط الضوء على الأدوار الجديدة للسفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة.

_ معرفة أهم الأنشطة التي تضطلع بها السفارة الصينية في الجزائر، ودورها في تعزيز العلاقات بين البلدين.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الموضوع من ارتباطه بأحد أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية و هي السفارات، و التي تعتبر أرقى وأرفع أنواع البعثات الدبلوماسية، والتي تسخر لها الدولة المعتمدة ميزانية ضخمة، وتتنازل الدولة المعتمد لديها على جملة من الحصانات والامتيازات التي تقدمها للسفارة وأعضائها.

حدود الإشكالية :

– الحدود الزمنية : تمت الدراسة منذ بداية العلاقات الجزائري الصينية إلى غاية وقتنا الحالي (**1958–2013**).

– الحدود المكانية: تمت الدراسة في السفارة الصينية بالجزائر.

– الحدود الموضوعية : تناولت الدراسة المتغيرات التالية :

–المتغير المستقل : التحولات الدولية الراهنة .

–المتغير التابع : دور السفارات.

الإطار المنهجي :

تقتضي طبيعة كل بحث تحديد منهج وأساليب معينة للقيام به، وعملية الاختيار هذه تتم على أساس الموضوع الذي يعالجه والشروط الضرورية للقيام به .

وتبعا لأهداف الدراسة الحالية الرامية إلى التعرف على دور السفارات في ظل التحولات الدولية الراهنة فإن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي ذلك أن البحث الوصفي يهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة كما وكيفا، فيحدد أوصافها وخصائصها ومقوماتها بل ويتعدى مجرد الوصف إلى تحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث ، و قد استخدمناه في الدراسة النظرية.

كما اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون، و هو منهج تحليل الوثائق العلمية أو الخطابات والاتفاقيات الرسمية، و قد تم استخدامه في تحليل مضمون اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية **1961**.

و اعتمدت الدراسة أيضا منهج دراسة الحالة وهو عبارة عن طريقة تحليلية استكشافية للعوامل المتشابكة التي لها أثر في الموضوع، وهو أسلوب يعتمد على أدوات المنهجية عديدة منها المقابلة الشخصية وتسجيل معلومات دراسة الحالة. و قد استخدم في الدراسة الميدانية في السفارة الصينية بالجزائر.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع البحث بالدراسة نجد:

دراسة اسماعيل العزاوي تحت عنوان"اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية" رسالة تخرج لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية تاريخ المناقشة: 2013/3/13، وتمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة الآثار المحتملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل الدبلوماسية في إدارتها للعلاقات الدولية؟ وتوصل إلى أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكنت من التأثير في أسلوب الدبلوماسية وممارستها في إدارة العلاقات الدولية، كما أن المؤسسات المختصة بالعمل الدبلوماسي قد وظفت ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في خدمة نشاطها الدبلوماسي . فعلى سبيل المثال ساعدت تكنولوجيا الاتصالات في تطوير الاتصال الدولي وظهور نوع جديد من الدبلوماسية عرفت بدبلوماسية الأقمار الصناعية، أو الدبلوماسية الشخصية التي تتأتى من خلال المؤتمرات المرئية والخطوط الساخنة بين زعماء الدول .كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأثير على البناء السياسي الداخلي للدول، حيث توافرت المعلومات عبر وسائل الاتصالات بما اثر في صنع القرار السياسي داخل المجتمع، وأصبح الأفراد مرتبطين بالعالم الخارجي، من خلال نظم الاتصال الحديثة ووسائله، والتي أتاحت للناس تبادل الحديث يوميًا، بالصوت والصورة، وكأنهم في غرفة واحدة .وبذلك فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد فرضت على الأجهزة الدبلوماسية إعادة تنظيم هياكلها وأولوياتها.[1]

[1] اسماعيل العزاوي، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية، رسالة تخرج لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية تاريخ المناقشة: **2013/3/13**، متاح على الموقع: **drkhalilhussein.blogspot.com/2013/03/blog-post_14.html**.

كما نجد دراسة بوسكين سليم تحت عنوان " الدبلوماسية والعولمة، جامعة الجزائر، و تمحـــورت إشـــكالية الدراسة تأثر العولمة على العملية الدبلوماسية؟ وماهي التحديات التي تواجه الدبلوماسية في عصر العولمة الذي يتسم بالتشابك والتعقيد في التفاعلات الدولية؟ وما هو مستقبل الدبلوماسية في مثل هكذا تحـــديات؟ وقـــد توصل إلى النتائج التالية:[1]

1-ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين السياسيين .حيث تضاعفت الزيارات الرسمية .مؤتمرات القمة.....وهو ما خلق دبلوماسية مباشرة بين قادة الدول والحكومات التي أدت إلى تقليص وظيفة الوساطة للدبلوماسي.

2ـــ أصبح الرأي العام معيار أساسي وله وزنه في أي مفاوضات والتي أصبحت تجرى تحت مراقبة أجهزة الإعلام ولهذا فان إمكانيات الرأي العام في التعبير تتصاعد يوم بعد يوم الأمر الذي نتج عنه بروز دبلوماسية خضراء ساهمت في إجراء تحول في المناهج التقليدية للحوار بين الدول بالتوازي كذلك وتحت تأثير دخول فاعلين جدد برزت دبلوماسية حقوق الإنسان.

3ـــ ساهم إنشاء منظمات دولية وظيفية مختلفة بدوره في بروز متدخلين وفاعلين جدد (متخصصين، تقنيين وفنيين). يعملون في مجالات مختلفة(التغذية، الصحة، التجارة، الثقافة...) هذه المنظمات خلقت دبلوماسية فنية أوتقنية يمارسها مختصون لكونهم ليس فقط إداريين أو سياسيين.

4 ـــ تحولت وظيفة ترقية الدبلوماسية مع تعدد المصالح والفواعل إلى تدخل الدول في المجالات الجديدة فإذا كانت الدبلوماسية في السابق تقتصر على العلاقات السياسية .وأحيانا ثقافية. فان الدبلوماسية المعاصرة مطلوب منها أداء دور أساسي في المبادلات الاقتصادية سواء على مستوى قادة الدول أو حتى الدبلوماسيين الذين يلعبون دور الوسيط الإعلامي للمصدرين فقد أصبح للدبلوماسية بعد اقتصادي وتجاري يتجاوز البعد السياسي في أحيان كثيرة.

[1] بوسكين سليم، الدبلوماسيةوالعولمة، متاح على الموقع: **http://boussekinesalim.maktoobblog.com/39/%**

المفاهيم الإجرائية:

_ مفهوم الدبلوماسية: علم وفن، علم من حيث أنها تتطلب معرفة القوانين والأعـــراف الدوليـــة، وجملـــة المعاهدات والاتفاقيات الناشئة بين الدول، وتعتمد على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تتطور بتطور المجتمع الدولي، وفن من حيث أنها تعتمد على الذكاء والحنكة في إجراء المفاوضات وإدارة العلاقات بـــين الـــدول بواسطة هيئة من الممثلين الدبلوماسيين لغرض رعاية مصالح الدولة.

_ مفهوم البعثات الدبلوماسية: هي الوفد الدبلوماسي الذي ترسله دولة قائمة ليمثلها لدى بقية الدول.

_ الدولة المعتمدة: هي الدولة المرسلة للبعثة الدبلوماسية.

_ الدولة المعتمد لديها: هي الدولة المستقبلة للبعثات الدبلوماسية على أرضها.

_ مفهوم البعثات الدبلوماسية الدائمة: تعرف بالممارسة الدبلوماسية الثنائية الأطراف، أي ما بـــين الدولـــة المعتمدة والدولة المعتمد لديها و التي تمارس مهامها عبر سفارات معتمدة في الخارج، و التي نظمـــت مهامهـــا ورعيت حصاناتها و امتيازاتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

_السفارة: أرقى وأرفع البعثات الدبلوماسية، يرأسها شخص برتبة سفير يعتمده رئيس دولـــة لـــدى دولـــة أخرى، وهي امتداد لأرض الدولة المعتمد وجزء من إقليمها لذلك فهي تتمتع بالحصانة، فلا يجوز لســـلطات الدولة التي تقع السفارة فيها أن تدخل أو تقتحم مقرها إلا برضا رئيس البعثة وفي حالات استثنائية.

_ السلك الدبلوماسي: وهو مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون درجات دبلوماسية معينة وفقا للوائح كل دولة وفقا للقوانين الدولية أيضا.

_الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية: تعني تمتع الممثل الدبلوماسي بقسط وافر من الحرية والمزايا والإعفاءات، تسمح للمبعوث الدبلوماسي بتأمين وتحقيق أهداف مهمته، وعلى نحو يرتفع عن مستوى ما يتمتع به الإنسان العادي فيما يقوم به من تصرفات، ذلك أن الأعمال التي يقوم بها تختلف من حيث طبيعتها وجوهرها على تلك التي يمارسها الثاني فضلا على أنه يؤديها خارج حدود بلاده و باسمها.

خطة الموضوع :

تم تناول موضوع البحث من خلال خطة تتكون من أربعة فصول، فصل تمهيدي؛ تم التطرق فيه إلى مفهوم الدبلوماسية، نشأة وتطور البعثات الدبلوماسية الدائمة، أنواع البعثات الدبلوماسية الدائمة، وتشكيل هذه البعثات.

أما الفصل الأول فتناول بالدراسة طبيعة السفارات كشكل من أشكال البعثات الدبلوماسية من خلال ثلاث مباحث؛ المبحث الأول : مفهوم السفارات، والمبحث الثاني تحت عنوان التمثيل الدبلوماسي؛ أما المبحث الثالث فتناول الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية.

وفي الفصل الثاني تمت دراسة وظائف السفارات وتأثير التحولات الدولية الراهنة عليها من خلال مبحثين؛ المبحث الأول : الوظائف التقليدية للسفارات، أما المبحث الثاني تحت عنوان التحول في وظائف السفارات في ظل الوضع الدولي الراهن.

وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة سفارة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر، وتمت دراسته من خلال مبحثين؛ المبحث الأول : دراسة جيواستراتيجية لدولة الصين، والمبحث الثاني :السفارة الصينية في الجزائر.

الجانب النظري

فصل تمهيدي

- تمهيد.
- أولا_مفهوم الدبلوماسية.
- ثانيا_ نشأة و تطور البعثات الدبلوماسية الدائمة.
- ثالثا : أنواع البعثات الدبلوماسية الدائمة.
- رابعا_ تشكيل البعثات الدبلوماسية الدائمة.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

أقامت الدول علاقات فيما بينها منذ زمن طويل، و استقرت أساليبها في ذلك على أسس أصبحت مبادئ تسير عليها بهدف توطيد أواصر صداقتها ورعاية مصالحها، ويعتبر التبادل الدبلوماسي بين دولتين هو أول مظهر من مظاهر العلاقات الودية بينهما لذلك اعتمدت على البعثات الدبلوماسية لتحقيق ذلك، وسنتناول في هذا الفصل طبيعة هذه البعثات.

أولا–مفهوم الدبلوماسية.

1/المفهوم اللغوي: اتفق جل المفكرين على أن كلمة دبلوماسيةDiplomag–la diplomatie مشتقة من الكلمة اليونانية diploma، و هي مشتقة من الفعل diplon و معناها يطوي.[1] استعمل مصطلح الدبلوماسية لأول مرة في عصر "ريشيليو" في أوائل القرن السابع عشر.[2]

يرى هارولد نيكولسون أن "الفعل اليوناني دبلون (Diplone) و معناها طبق أو طوى، هو أصل اشتقاق هذه الكلمة، فلقد كانت تختم جميع جوازات السفر و رخص المرور على طرق الإمبراطورية (الرومانية) وقوائم المسافرين و البضائع...، على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين و مخيطين سويا بطريقة خاصة، وكانت تذاكر المرور هذه تسمى"دبلومات" ثم اتسع فيما بعد معنى الكلمة "دبلوما" حتى شمل وثائق رسمية غير معدنية خصوصا تلك التي تمنح المزايا أوتحتوي على اتفاقات مع جماعات أو قبائل أجنبية..."[3]

انتقلت كلمة الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية الحية ثم إلى اللغة العربية، فقد كانت تستخدم في اللغة اللاتينية بمعنيين:[4]

–المعنى الأول: الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الدبلوماسية والتي تمنح حاملها امتيازا معينا، والتوصيات بحسن استقباله و احترامه.وفي ضوء هذا الاستعمال عرفت اللغة الفرنسية كلمة diploma بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

–المعنى الثاني: يتعلق باستعمال الرومان لكلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث الدبلوماسي، وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب و المودة المصطنعة وتجنب أسباب النقد وهذا ما قصدت إليه كلمة diplomeاللاتينية التي تعني الرجل المنافق ذا الوجهين، ومنها اشتق في اللغة الفرنسية Depliorae بمعنى المخادع.

أما على صعيد اللغة العربية فقد استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو الممارسة الدبلوماسية؛ فكانت"كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم و التي تمنح حاملها

---

[1] علي يوسف الشكري،الدبلوماسية في عالم متغير،ط1.القاهرة:إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع،2004. ص07.

[2] صلاح خياط، معجم المصطلاحات الدبلوماسية،ط1.الأردن:دار أسامة للنشر و التوزيع،2008. ص190.

[3] علي حسين الشامي، الدبلوماسية(نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)،ط1.عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009. ص28–29.

[4] سهيل حسن الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، ط1. عمان:دار الثقافة للنشر و التوزيع،2009. ص90.

مزايا الحماية و الأمان، وبهذا المعنى تقترب كلمة كتاب من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة دبلوماسية، إلى جانب هذه الكلمة –أي الكتاب– كانت كلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض.[1]

أما بالنسبة لكلمة دبلوماسية فلا توجد ترجمة حرفية مقابلة و مناسبة لها،وعندما عربت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية **1961** والتي نقلت المصطلح اليوناني الأصل (الدبلوماسية) لم يعرب هذا المصطلح وإنما استخدم المصطلح نفسه وأصبح هو المتداول بين الدول العربية والإسلامية، ويقابل مصطلح الدبلوماسي الوارد في اللغة اليونانية مصطلح "الرسول" أو "المبعوث" في اللغة العربية، وهو أكثر انسجاما ودقة من مصطلح الدبلوماسي الذي لا يزال غير واضح عند الغربيين أنفسهم.[2]

2/ المفهوم الاصطلاحي :

تعدت تعريفات الدبلوماسية واختلفت من مفكر لأخر، نذكر منها ما يلي:

–قول معاوية بن سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية "لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إن أرخوها شددتها، وإن شدوها أرخيتها". تتضمن هذه المقولة الشهيرة وصفا للعلاقات التي تقوم بين البشر مشبها الدبلوماسية بالشعرة حيث تتميز بالدقة والمرونة والحرص على استمرار هذه العلاقات وعدم انقطاعها حتى ولو كانت معلقة على شعرة.[3]

– ويعرفها راؤول جينيه بأنها: " فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي ويتضمن هذا السهر على احترام حقوق ومصالح الدولة وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسلة والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية".[4]

–كما عرفها أيضا صلاح خياط في معجم المصطلحات الدبلوماسية و الإتيكيت الدبلوماسي بأنها:"علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي، وهي تمثل

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص**33–34**.

[2] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص**91**.

[3] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص **35**.

[4] غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة(دراسة قانونية)، ط**3**. عمان: دار الثقافة،**2011**. ص **12**.

دراسة القانون الدولي العام والخاص و تاريخ تطور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقات التي تنظم هذه العلاقات".[1]

-كما يرى عبد الفتاح شبانه في كتابه "الدبلوماسية" أن:" الدبلوماسية هي علم وفن، فهي علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول بالوسائل السلمية والتعامل مع الغير والتفاوض معهم، ولها قواعدها وأسسها التي تتطور باستمرار وفقا لما يطرأ على المجتمع الدولي، وما يسوده من مبادئ، وقديما قيل"إنما تتكلم المدافع عندما يصمت الدبلوماسي" وأن "الحرب استكمال لجهد الدبلوماسيين بطريقة أخرى"، كما قيل "إن الدبلوماسية هي فن التوفيق بين المصالح المتعارضة".[2]

-أما أرنست ساتو يرى بأنها:" استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".[3]

-في حين أن سموحي فوق العادة يرى بأنها:"مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات".[4]

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية قد اختلف من مفكر لأخر، حيث اعتبرها البعض علم، والبعض الآخر فن، في حين جمع آخرون بين الاثنين، وهذا راجع حسب حسين قادري في كتاب"الدبلوماسية والتفاوض" إلى المحيط والتأثيرات العلمية والتي يعيشها الباحث ويعود الانقسام هذا إلى تمسك البعض الرأي التقليدي الذي يرى بأن الدولة مازالت الشخص الدولي الوحيد، بينما ترفض المجموعة الثانية ذلك، وترى بوجود أشخاص دوليون آخرون يفوق تأثيرهم كثيرا من الدول.[5]

[1] صلاح خياط، نفس المرجع. ص190.

[2] عبد الفتاح شبانة،الدبلوماسية (القواعد الأساسية-الممارسة العملية-المشكلات الفعلية)،ط1.القاهرة:مكتبة مدبولي،2002. ص09.

[3] غازي حسن صباريني، نفس المرجع. ص13.

[4] نفس المرجع. ص12-13.

[5] حسين قادري، الدبلوماسية والتفاوض، ط1. الجزائر:منشورات خير جليس، 2007. ص11.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها:"علم وفن، علم من حيث أنها تتطلب معرفة القوانين والأعراف الدولية، وجملة المعاهدات والاتفاقيات الناشئة بين الدول، وتعتمد على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تتطور بتطور المجتمع الدولي، وفن من حيث أنها تعتمد على الذكاء والحنكة في إجراء المفاوضات وإدارة العلاقات بين الدول بواسطة هيئة من الممثلين الدبلوماسيين لغرض رعاية مصالح الدولة".

الدبلوماسية تختلف عن البروتوكول والإتيكيت والمجاملة رغم ما يقال أن فلان يتصرف بدبلوماسية بمعنى بلباقة ولطف، والبروتوكول هو الحدود التي يتحرك فيها الدبلوماسي للقواعد الموضوعة والمتعارف عليها في المعاملات الرسمية، والإتيكيت هو آداب السلوك في كل ما يصدر عن الدبلوماسي من تصرف مع الغير، أما المجاملة فليس لها قواعد مكتوبة بل هي إحساس الشخص بأن ما يقوم به من تصرفات سيدخل السرور والبهجة لنفوس الآخرين.[1]

ثانيا– نشأة البعثات الدبلوماسية.

مرت الدبلوماسية عبر التاريخ بعدة مراحل وإن كانت قد تطورت أكثر في القرون الأخيرة، إلا أن البشرية عرفتها بمبادئها الأولى قبل ذلك، ويمكن تقسيم مراحل تطورها إلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى من العصور القديمة حتى القرن الخامس عشر، وقد كان التمثيل الدبلوماسي فيها صفة عارضة (غير دائمة)، أما المرحلة الثانية تبدأ من القرن الخامس عشر إلى وقتنا الحالي أين أخذت فيه الدبلوماسية صفة الديمومة والاستمرار.

1. المرحلة الأولى: عرفت الدبلوماسية في الحضارات القديمة الهند، الصين وكذلك وادي النيل فقد دلت الوثائق التاريخية على إرسال مبعوثين واستقبالهم تمهيدا لإيجاد حلول لمشاكل عن طريق المفاوضات والاتفاقيات وعادة ما كان إرسال المبعوثين يبدأ بعد انتهاء الحرب بين الطرفين.[2]

وتعتبر الحضارة اليونانية والرومانية أكثر الحضارات التي عرفت العلاقات الدبلوماسية. فقد كانت الحضارة اليونانية مكونة من مجموعة دول وتعرف بالمدن اليونانية وكان الاتصال يجري فيما بينها من خلال رسول يجري تعيينه خصيصا لهذه المهمة وأحيانا من خلال منادي الملك الذي مثل فيما بعد الصورة الأولى للتمثيل الدبلوماسي والذي أطلق عليه الدبلوماسي المنادي، كذلك عرفت المدن اليونانية التحكيم في

[1] عبد الفتاح شبانة، نفس المرجع. ص**09**.

[2] نفس المرجع. ص**10**.

علاقاتها وفي فض منازعاتها مع مستعمراتها في آسيا وإيطاليا وإفريقيا، كما اتجهت المدن اليونانية نحو التكتل في صورة اتحادات كونفدرالية تعقد فيما بينها اجتماعات دورية لمناقشة المسائل المتعلقة بمصالحها المشتركة والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها، وكان لكل مدينة في الاتحاد مندوب ذا مستوى رفيع تحددت مهامه إلقاء الخطب البليغة لإقناع ممثلو الولايات الأخرى، وقد كان ذلك بداية ظهور النظام الدبلوماسي الخطيب. وقد أحيط هؤلاء المندوبون بنوع من القداسية والاحترام حيث تم تزويدهم بخطابات اعتماد وتصريحات خاصة للسفر وتحمل نفقات سفرهم وإقامتهم في الخارج إلى جانب إحاطة أشخاصهم بالحصانة والحرمة، وكونت هذه القواعد فيما بعد النواة الأولى للقانون الدبلوماسي.[1]

أما الرومان فقد تركوا أثار تذكر في تطوير العمل الدبلوماسي من الناحية النظرية من خلال ابتكارهم وظيفة أمناء المحفوظات المدربين (**profession of trained archivists**) الذين انصب جل عملهم على دراسة الوثائق والممارسة الدولية في إطار العلاقات الدولية، فأعدت بذلك فئة من المتخصصين في الإجراءات والأسبقيات والمراسيم الدبلوماسية ، وفي أرض الواقع أنشأ الرومان ديوان خاص لإدارة الشؤون الخارجية وفض المنازعات المتعلقة بحصانات المبعوث، وتولى مجلس الشيوخ مهمة استقبال السفراء الأجانب والاتصال بهم مباشرة في كل ما يتعلق بمهام عملهم في الدولة ومناقشة المسائل المشتركة بين الدولتين، هذا إضافة إلى أن المبعوثين الأجانب العاملين في روما كانوا قد تمتعوا بحصانات وامتيازات لم يتمتع بها غيرهم من الأجانب مراعاة لصفتهم التمثيلية.[2]

تعتبر الحضارة الإسلامية والبيزنطية أكبر معالم العصور الوسطى والتي شهدت فيها الدبلوماسية تطورا كبيرا.

تميزت العلاقات الدولية والدبلوماسية التي أقامها العرب منذ بداية الإسلام بمبدأ الشمولية والكونية، حيث اعتمدوا مبادئ السلام والوئام والتعاهد[3]، وقد كانت الشريعة الإسلامية السباقة لابتكار نظام التمثيل الدبلوماسي وتحديدا نظام العمل الدبلوماسي بالرغم من أنها ظهرت قبل ظهور القانون الدولي بعشرة قرون، وقد مر العمل الدبلوماسي الإسلامي بمرحلتين؛ أولهما مرحلة العمل السري وكانت في عصر الرسالة الأولى حيث كان للرسول صلى الله عليه وسلم ممثلين سريين في أقاليم مختلفة ينصب جل عملهم على مد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعلومات عن الأقاليم التي أوفدوا إليها، والمرحلة الثانية هي مرحلة

[1] علي يوسف الشكري، نفس المرجع. ص16-17.

[2] نفس المرجع. ص18-19.

[3] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص83.

الدبلوماسية العلنية المؤقتة المتمثلة في المبعوثين الرسل الذين حملوا الكتب والرسائل التي بعث بها الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء في كافة أنحاء المعمورة والتي دعاهم فيها للإسلام.

ولم تقتصر أهداف الدبلوماسية المؤقتة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده الخلفاء الراشدين على الدعوة إلى الإسلام بل اتخذوها لإدارة الشؤون الخارجية للدولة الإسلامية كالتفاوض لإبرام معاهدات التحالف ووقف الحرب وعقد الهدنة وأخذ الجزية وتدعيم الروابط العسكرية والاقتصادية.

ولم يطرأ أي تغيير على لأهداف العمل الدبلوماسي الإسلامي إلى غاية العصر العباسي الذي يعتبر العصر الذهبي للدبلوماسية الإسلامية والذي كان انعكاسا لازدهار الدولة الإسلامية آنذاك التي أصبحت في هذا العصر إحدى أكبر دولتين في العالم إلى جانب الدولة البيزنطية، مما اقتضى زيادة عدد رسلها لتغطية نشاطها السياسي و الدبلوماسي و تسوية الخلافات.

ونظرا لأهمية وحساسية المهام التي يضطلع بها السفير، فقد حرصت الدولة الإسلامية على اختيار السفراء من بين كبار موظفي الدولة كالوزراء و التجار والشعراء وأحيانا الأمراء.[1]

كما عرفت الدبلوماسية الإسلامية نظام المراسم والاحتفال بالرسل واستقبالهم وقد كانوا يتمتعون بمبدأ الأمان والحماية ما يعادل الحصانة الدبلوماسية في العصر الحديث ويقيمون في ضيافة الخلافة، ويتم استعراض مظاهر القوة العسكرية وانتشار الرخاء أمامهم حتى ينتقل المبعوث الأجنبي هذا الانطباعات الإيجابية إلى الدولة الموفدة مما يكون له أثر بالنسبة لأي مباحثات مستقبلا.[2]

إلى جانب الحضارة الإسلامية نجد الحضارة البيزنطية التي كانت لها مساهمة أكثر أهمية وقيمة على صعيد الممارسة الدبلوماسية.

كانت بيزنطا تعاني من الضعف العسكري وقد كانت مغرضة لتهديدات خارجية من طرف قوتين كبيرتين أحدها الدولة العباسية في الشرق، مما دفعها إلى انتهاج الدبلوماسية الماكرة[3] أو الدبلوماسية الهادئة[4] اعتمادا على ثلاث خطط؛ الأولى إضعاف البرابرة بإثارة المنازعات بينهم من خلال خلق أسباب التنافس أو التناحر

[1] علي يوسف الشكري، نفس المرجع. ص ص(19–22).
[2] عبد الفتاح شبانة، نفس المرجع. ص 13.
[3] نفس المرجع. ص 11.
[4] علي يوسف الشكري، نفس المرجع. ص23.

أحيانا، والثانية الاتجاه صوب كسب القبائل والشعوب المجاورة وشراء ولائها ولو بالمال، أما الخطة الثالثة فتتمثل في التبشير بالديانة المسيحية والدعوة إليها.[1]

ولتنفيذ هذه الخطط عملت بيزنطا على إعداد كوادر دبلوماسية قادرة على إتقان فن المفاوضات، كما اعتمدت أيضا تقليدا جديدا قي ممارسة الدبلوماسي وهو أسلوب الدبلوماسي المراقب بدل الدبلوماسي الخطيب الذي أصبحت مهمته لا تقتصر فقط على تمثيل مصالح الدولة في الخارج، ولكن امتدت لتشمل إعداد التقارير عن الأوضاع الداخلية للدولة التي يوفد إليها[2]،ما أدى بخروج الدولة البيزنطية بالنشاط الدبلوماسي من مهامه التقليدية إلى النشاط التجسسي، مما انعكس على نظرتها للدبلوماسيين الأجانب الموفدين والذين لم تر فيهم إلا جواسيس يعملون لمصلحة دولهم، من هنا حرصت على تكثيف جهودها لمراقبتهم ورصد تحركاتهم ومتابعة الأشخاص المترددين عليهم.[3]

كما أنشأ البيزنطيون في القسطنطينية ديوانا خاصا للشؤون الخارجية يقوم بتدريب المفاوضين الذين يقومون بأعمال السفارة لدى الدول الأجنبية، إلى جانب هذا الديوان أنشئوا ديوان الأجانب (ديوان البرابرة) وهو يختص بالاهتمام بمصالح المبعوثين الأجانب وشؤونهم.[4]

2.المرحلة الثانية:

تختص هذه المرحلة فيما بعد القرن الخامس عشر، حيث تطور نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرغم من أن ذلك لم يستقر إلا بعد ظهور الدولة الحديثة وإبرام معاهدة ويستفاليا 1648، فخلال هذه المرحلة تم إقرار امتيازات وحصانات دبلوماسية تمنح لأفراد البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدول.[5] أخذت البندقية وهي إحدى أقوى الدويلات الإيطالية عن البيزنطيين الدبلوماسية وطورتها، وظهر مبدأ تعيين السفراء الدائمين المحترفين من قبل الدويلات الإيطالية في القرن 15، وأنشأ حكام البندقية جهازا دبلوماسيا تميز بحسن التنظيم والدقة في جمع المعلومات وحفظ الوثائق الدبلوماسية، وبحلول القرن السادس عشر تم تبادل البعثات الدبلوماسية والسفراء على أساس دائم في عواصم الدول الأوروبية الكبرى مثل: فرنسا، انجلترا، اسبانيا.[6]

[1] علي يوسف الشكري، نفس المرجع. ص24.
[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص81.
[3] نفس المرجع. ص24.
[4] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص81.
[5] حسين قادري، نفس المرجع. ص17-18.
[6] عبد الفتاح شبانة، نفس المرجع. ص 11.

شكل مؤتمر فيينا عام 1815 تحولا إيجابيا في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية فقد انبثقت عن المؤتمر معاهدة فيينا لنفس العام والتي بلورت التعامل القائم ونظمت قضايا الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين التي كانت مصدرا للنزاعات، وأصبح من خصائص الدبلوماسية في هذه المرحلة أن المبعوثين الدبلوماسيين أصبحوا يمثلون دولهم وليس ملوكهم أو رؤساء الدول، كما أصبحت البعثات الدبلوماسية أجهزة رسمية وهي تتبع الدولة وهي المؤسسة المختصة بالشؤون الخارجية.[1]

وتلت اتفاقية فيينا 1815 المبادرة التي قام بها معهد القانون الدولي من خلال مشروع تمهيدي قدمه عام 1825، وتبع ذلك اتفاقية هافانا لعام 1928 الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين.[2]

وبعدما كانت تمارس الدبلوماسية بصورة سرية دعا الرئيس الأمريكي"ويلسون" في مبادئه 14 في 1918 إلى انتهاج الدبلوماسية العلنية وقد ظهر ذلك في عصبة الأمم.

وبقيام منظمة الأمم المتحدة عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت بعض التطورات المتقدمة حيث بدأ العمل على تقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية، وتمت صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 حيث تمثل هذه الاتفاقية القانون المعاصر الخاص بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية والتي أصبحت أكثر استقرار من الناحية القانونية بعدما أدركت الدولة أهمية تنظيم علاقاتها في تحقيق الاستقرار والأمن والتعاون، ثم تلتها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام1963.[3]

ثالثا–أنواع البعثات الدبلوماسية.

تتخذ البعثات الدبلوماسية أشكال عديدة بناء على أطراف التبادل الدبلوماسي، ويمكن تصنيفها إلى:

1–البعثات الدبلوماسية بين الدول.

هناك شكلان أساسيان من البعثات الدبلوماسية التي تعتمدها الدول في تبادلها الدبلوماسي الدائم، وكل شكل يعكس درجة معينة من مستوى التمثيل الدبلوماسي وأهميته بين الدول وهما السفارة والمفوضية:[4]

[1] عبد الفتاح شبانة، نفس المرجع. ص14.

[2] حسين قادري، نفس المرجع. ص18.

[3] عبد الفتاح شبانة، نفس المرجع. ص 15.

[4] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 236.

أ–السفارة: تعتبر أرقى وأرفع أشكال البعثات الدبلوماسية، ونحن بصدد دراستها من خلال هذا البحث.

ب–المفوضية: وهي بعثة دبلوماسية من الدرجة الثانية يرأسها عادة وزير مفوض معتمد من رئيس دولة لدى دولة أخرى، ولكنه أقل رتبة من السفير لجهة الأسبقية فقط على الرغم من أنه يتمتع بجميع صلاحيات السفير، ويمكن أن يرأس المفوضية رئيس برتبة قائم بالأعمال.[1]

وهناك شكل خاص من البعثات تنشأ بين الدول وهي المفوضية السامية.

ج–المفوضية السامية: هي بعثات تنشأ بين الدول تجمع بينها رابطة ولاء سياسية[2]، وهذا النوع هو جديد بالنسبة للممارسة الدبلوماسية وقد ظهر بعد انحصار الاستعمار وظهور عشرات الدول الجديدة والتي تربطها علاقات خاصة مع مستعمريها السابقين، وخاصة بعض دول الكومنويلث البريطاني التي تسمى بدول "الأونجلوفون"، أو بعض من مجموعة دول "الفرانكوفون" أو الدول الناطقة بالفرنسية، ويرأس المفوضية السامية مفوض سامي يتمتع بامتيازات السفير وصلاحياته، وحاليا نجد أن هذه الممارسة في طريقها للزوال خاصة وأن البلدان الناطقة بالفرنسية قد تخلت عنها وبقيت مجموعة قليلة جدا من دول الكومنويلث ما زالت تمارسها.[3]

تجدر الإشارة إلى أن مرتبة البعثة الدبلوماسية تحدد باتفاقية ثنائية بين الدولتين المعنيتين وبالرغم من أنه وحسب العرف الجاري العمل به بأن تكون البعثات الدائمة لكلا الدولتين بنفس الدرجة فليس هناك ما يمنع أي دولة أن تتمثل بسفارة في دولة ما بينما الأخرى تعتمد لديها مفوضية.[4]مما يعني أن الدول باستطاعتها ممارسة التبادل الدبلوماسي بعدة أشكال متفاوتة أو متساوية في الدرجة والفئة أو الرتبة، وذلك دون المساس بمبدأ المساواة بين الدول الذي أخذ يسود بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يعد إرسال البعثات على مستوى السفارات من حق الدول الكبرى وحدها وإرسال بعثات على مستوى مفوضيات برتبة وزير مفوض أو قائم بالأعمال* من حق الدول الصغرى.[5]

---

[1] سامي الخفاجي، الدبلوماسية(سلاح فاعل في تحديد مصير الانسانية و الحضارة).عمان: دار آمنة للنشر و التوزيع، 2010. ص 223.

[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 237.

[3] محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية(النظرية و الممارسة)، (د.م): 2001.ص 60.

[4] نفس المرجع. ص 59.

* يجري اعتمادهم من وزير الخارجية، ومن أسباب ترأسهم البعثات الدبلوماسية توتر العلاقات بين الدول أو حجم هذه العلاقات، أو نظرا لعودة العلاقات بين الدول.

[5] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 238.

2-البعثات الدبلوماسية البابوية.

أبقت اتفاقية فيينا 1961 على التقليد الدبلوماسي المتعلق بحاضرة الفاتيكان لجهة تحديد درجة تبادلها الدبلوماسي بصفتها الدولية وهذا ما تظهره المادتين رقم14 و16 حيث أظهرت أنه ما ينطبق على الدول ينطبق على الكرسي الرسولي لجهة درجة البعثة الدبلوماسية[1]، وتقسم البعثات البابوية إلى:[2]

أ-القاصدة البابوية: هي أرفع أشكال البعثات البابوية ويرأسها قاصد رسولي برتبة سفير، يعتمد من البابا لدى رؤساء الدول الكاثوليكية أو التي تعترف بحكم التقاليد القديمة بحق العمادة الدائمة أي أن يكون عميدا للسلك الدبلوماسي* حكما، مثل اسبانيا وايطاليا.

ب-المفوضية البابوية: يترأسها وزير بابوي مفوض، وهي نوع البعثة الدبلوماسية الدائمة للفاتيكان والمعتمدة في البلاد الأخرى غير الكاثوليكية. وتجدر الإشارة إلى أن منصب الوزير المفوض البابوي قد الغي في أواخر عام 1971.

3-البعثات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات الدولية. تصنف هذه البعثات إلى:[3]

أ-البعثات الدبلوماسية الدائمة لدى المنظمات الدولية البين حكومية: هذه البعثات تعتبر جديدة على الممارسة الدبلوماسية، وقد بوشر بها بشكل موسع بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، وهناك نوعين من هذه البعثات:[4]

-الوفود الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة: يرأسها موظف برتبة سفير أو وزير مفوض معتمد رئيس دولته لدى الأمين العام للمنظمة ويقدم كتاب اعتماده إليه، وتحدد حقوق وواجبات وصلاحيات ووظائف وحصانات وامتيازات هذه الوفود ورؤسائها الاتفاقية المفقودة بين الأمم المتحدة والدول الأخرى.

-البعثات الموفدة إلى منظمات إقليمية وقارية: يرأسها موظفون دبلوماسيون أو موظفون إداريون أوفنيون تحدد وظائفهم وصلاحياتهم الاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص لاسيما مسألة تنظيم حصاناتهم وامتيازاتهم.

---

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 237.

[2] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص59.

* عميد السلك الدبلوماسي أقدم السفراء المعتمدين لدى الدولة المعتمد لديها، يضطلع بجملة من المهام، ويتميز بالأسبقية من حيث مراسم الصدارة.

[3] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص60.

[4] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 237.

ب–البعثات الدبلوماسية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية البين حكومية: سواء العالمية منها أوالقارية أوالإقليمية وحتى الجهوية لدى بعضها البعض أو لدى بعض الدول كممثليات الأمم المتحدة، أوممثليات منظمة الدول الأمريكية أو الجماعات الأوروبية أو جامعة الدول العربية...

4–البعثات الدبلوماسية لحركات التحرير الوطنية. تقيم حركات التحرير الوطنية علاقات رسمية مع الدول والمنظمات البين حكومية بصفتها أعضاء كاملة العضوية أو مراقبة، أو حتى مع بعضها البعض، وتختلف تسميات هذه البعثات ورؤسائها حسب علاقاتها بالأشخاص الدوليين الآخرين وحسب درجة اعترافها بها بما يتماشى مع قوانينها الداخلية وعادات وتقاليد الدول.[1]

بعد التعرض لأنواع البعثات الدبلوماسية تجدر الإشارة إلى الأسبقية بين رؤساء هذه البعثات، فمنذ القرن السابع عشر لم يكن المبعوثين الدبلوماسيين على نفس المرتبة لذلك كانت مسألة الاستقبال والصدارة في الاستقبالات الرسمية والحفلات تثير العديد من المنازعات خاصة بين ممثلي الدول الكبرى مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول نظرا لما للصدارة من أثر، وبقيت هذه الحالة حتى جاء مؤتمر فيينا1815، وتممت هذه المعاهدة ببروتوكول إكس لاشابال عام1818 وقد بين كل من هاذين النصين درجة رجال السلك الدبلوماسي وفرق بينهم على أساس الدرجة والأقدمية، واستمر العمل بهاتين المعاهدتين إلى غاية توقيع معاهدة فيينا1961 للعلاقات الدبلوماسية حيث نصت المادة14 في فقرتها الأولى على ما يلي " يرتب رؤساء البعثات الدبلوماسية في: مراتب ثلاثة كالأتي:

أ–مرتبة السفراء و مندوبي البابا من درجة قاصد رسولي المعتمدين لدى رؤساء الدول، وكذا رؤساء البعثات الآخرين الذين في درجة متساوية لهؤلاء.

ب–مرتبة المبعوثين والوزراء ومندوبي البابا من درجة نائب قاصد رسولي المعتمدين لدى رؤساء الدول.

ت–مرتبة القائمين بالأعمال المعتمدين لدى وزارات الخارجية".

ونصت الفقرة الثانية من المادة14 على أنه " لا يجوز التمييز بين رؤساء البعثات بسبب فئاتهم إلا فيما يتعلق بحق التقدم "الإتكيت"".

ومن حيث مراسم الصدارة والأسبقية تم الاتفاق على أن تسبق كل درجة منها الدرجة التي تليها من حيث التقدم والصدارة، أما أفراد الدرجة الواحدة تكون الأسبقية بينهم بحسب الأسبقية في تقديم أوراق

[1] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص60.

الاعتماد[1] كما نصت المادة16 في الفقرة الأولى" يرتب تقدم رؤساء البعثات المنتمين لفئة واحدة حسب تاريخ وساعة توليهم وظائفهم بمقتضى أحكام المادة13".

رابعا:تشكيل البعثات الدبلوماسية.

تتشكل البعثة الدبلوماسية طبقا لأحكام المادة1 من اتفاقية فيينا1961 من الفئات التالية:

1-السلك الدبلوماسي: وهو مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون درجات دبلوماسية معينة وفقا للوائح كل دولة وفقا للقوانين الدولية أيضا[2]، وهم:[3]

أ- رئيس البعثة: هو الشخص الذي يترأس بعثة بلده لدى البلد المعين فيه وهو المسؤول المباشر عن جميع أعضاء البعثة ويكون سفيرا أو وزيرا مفوضا.

ب-الموظفون الدبلوماسيين: وهم المساعدين لرئيس البعثة يعينهم بلدهم لدى الدولة المقيمة فيها كدبلوماسيين و يكونون تحت رئاسة رئيس البعثة، و مهمتهم مساعدة رئيس البعثة، و يشمل المستشارين وسكريتاريين و الملحقين على اختلاف أصنافهم.

2-كما تشمل البعثة الدبلوماسية الأعضاء التالي ذكرهم:[4]

أ-الموظفون الإداريون والفنيين: يتولون الأعمال الإدارية والفنية للبعثة، مثل مصلحة البريد والحسابات والطباعة والترجمة.

ب-مستخدمي البعثة: هم عمال الصيانة والحراسة والخدمة قي دار البعثة، ويدخل ضمن هذه البعثة سائقي السيارات الدبلوماسية والحمالين...

د-الخدم الخصوصيون: هم الأشخاص الذين يعملون قي الخدمة المترلة لرئيس البعثة أو لأعضائها.

[1] غازي حسن صباريني، نفس المرجع. ص96.

[2] عطا محمد صالح زهرة، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، ط2. الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008. ص12.

[3] حسين قادري، نفس المرجع. ص42.

[4] نفس المرجع. ص42-43.

خلاصة الفصل:

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القدم الدبلوماسية، فقد تبادل الملوك والأمراء الرسل والمبعوثين أوما يعرف بالبعثات الدبلوماسية للقيام بالعديد من المهام خاصة في مهام التفاوض حول السلم والحرب، واستمر تطور هذه البعثات عبر مراحل تطور المجتمعات، إلا أن استقرت في شكل بعثات دائمة لدى الدول أولدى المنظمات الدولية والإقليمية. وللقيام بمهامها تترتب هذه البعثات ضمن هيكل مكون من أعضاء السلك الدبلوماسي المكلفون بالعمل الدبلوماسي، وجملة من الموظفين الإداريين والفنيين، والمستخدمين والخدم الخصوصيين لغرض تسهيل مهام البعثة.

الفصل الأول

" طبيعة السفارات كشكل من أشكال البعثات الدبلوماسية "

- تمهيد.
- المبحث الأول : مفهوم السفارات.
  - المطلب الأول : تعريف السفارة.
  - المطلب الثاني : السلم الوظيفي في السفارة .
- المبحث الثاني : التمثيل الدبلوماسي.
  - المطلب الأول : شروط ممارسة التمثيل الدبلوماسي و بدايته .
  - المطلب الثاني : انتهاء العلاقات الدبلوماسية.
- المبحث الثالث : الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية.
  - المطلب الأول :مفهوم الحصانات و الامتيازات.
  - المطلب الثاني :الحصانات الدبلوماسية.
  - المطلب الثالث:الامتيازات الدبلوماسية.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

أدت مجموعة من الظروف كالزيادة في عدد الدول، والتطور بالنسبة للأشخاص المعترف بأحقية تمثيلهم، وظهور قواعد قانونية جديدة من خلال اتفاقيات دولية تدعوا إلى المساواة في جميع مجالات الحياة الدولية إلى تطور الممارسة الدبلوماسية ودفعت بجميع الدول باتجاه رفع مرتبة البعثات الدبلوماسية الدائمة لدرجة سفارة، لذلك سنعالج في هذا الفصل مفهوم السفارات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بواسطة هذه الأجهزة، كذلك سنتطرق للحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء هذه البعثات الدبلوماسية.

❖ المبحث الأول: مفهوم السفارات.

تعتبر السفارات شكل من أشكال البعثات الدبلوماسية والتي تدل على مدى اتساع وعمق العلاقات بين الدول، من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع وسنتناوله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف السفارات.

أ–التعريف اللغوي: تشتق كلمة سفارة من سفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح،[1] ويقال سفر بين القوم سفارة فهو سافر وسفير، إذا سعى في الإصلاح أو أصلح بين الناس، لأنه أزال ما كان هناك من عداوة وخلاف.

و"السفير" على وزن فعيل بمعنى فاعل، والجمع سفراء هو المصلح بين القوم فهو يكسف ما بينهم من الوحشة.

و"السفارة" هي النيابة والرسالة. وأصلها في اللغة: الإصلاح وتعني التوجه إلى القوم للقيام بينهم بالصلح على وجه التحديد.[2]

ب–التعريف الاصطلاحي: لغرض تقديم مفهوم شامل للسفارة نتطرق بتقديم بعض التعريفات فيما يلي:

- عرف مجمع اللغة العربية بالقاهرة السفارة بأنها "عمل السفير" الذي عرف بأنه "مبعوث يمثل الدولة لدى رئيس الدولة المبعوث إليها".[3]
- تعرف بأنها "مهمة انتداب (يبعث) يرسل لتمثيل ملك دولة وأيضا هي مهمة دبلوماسية دائمة لدى حكومة أجنبية".[4]
- وتعرف أيضا بأنها "أرقى و أرفع أشكال البعثات الدبلوماسية في حال رأسها شخص برتبة سفير يعتمده رئيس دولة لدى دولة أخرى".[5]
- كما تعرف بأنها "المكان أو المقر الذي تمارس فيه البعثة الدبلوماسية مهامها وتسير مصالح دولتها وخدمة رعايا السفارة وأنها جزء من إقليم الدولة. كما لا يجوز لسلطات الدولة التي تقع السفارة فيها أن تدخل أو تقتحم مقرها إلا برضا رئيس البعثة وفي حالات استثنائية".[6]

---

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص34.

[2] عثمان بن جمعة ضميرية، السفارة والسفراء في الاسلام، سلسلة دعوة الحق، العدد:191، 2000. ص25–26.

[3] نفس المرجع. ص27.

[4] Hachette le dictionnaire du français, Edition Algérienne, ENAG, 1992. P:52.

[5] حنان أخميس، تاريخ الدبلوماسية(4)، دراسات دولية.متاح على الموقع:

www.ao -academy.org/docs/tareekh_aldoblomasiyah_2403009.pdf ص 21.

[6] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص 145.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف السفارة بأنها " أرقى وأرفع البعثات الدبلوماسية، يرأسها شخص برتبة سفير يعتمده رئيس دولة لدى دولة أخرى، وهي امتداد لأرض الدولة المعتمد وجزء من إقليمها لذلك فهي تتمتع بالحصانة، فلا يجوز لسلطات الدولة التي تقع السفارة فيها أن تدخل أو تقتحم مقرها إلا برضا رئيس البعثة وفي حالات استثنائية".

كثيرا ما يخلط بين السفارة والقنصلية، لكن هناك فرق بينهما من حيث أن القنصلية بعثة دائمة ترسلها الدولة المعتمد لديها، وهي وإن كانت تتبع وزارة الخارجية التي تعين موظفيها وتشرف عليها، إلا أن مهمتها ليست مهمة دبلوماسية كالتي تضطلع بها السفارة وإنما يغلب على مهامها الصفة الاقتصادية والإدارية ورعاية شؤون مواطنين ومتابعة علاقاتهم مع الدولة المعتمد لديها.[1]

المطلب الثاني: السلم الوظيفي في السفارات.

الفرع الأول: السفير Ambassador

1-تعريف السفير:

هو الشخص الذي حاز ثقة حكومته وقدرت فيه صفاته وكفاءاته وما يتحلى به من خلق طيب وأمانة وصدق لا يرقى إليها شك.[2]

وهو رأس الهرم للبعثة فهو يدير أعمالها ومسؤول بصورة مباشرة على إجراء المفاوضات المعنية وتوقيع بعض المعاهدات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوقيع على المعاهدة لا يلزم دولته إلا بغد التصديق من سلطات الدولة المعنية. وهو إلى جانب ذلك يؤمن علاقاتها سلطات وفعاليات الدولة المعتمد لديها وذلك على جميع الأصعدة، ولما كان السفير يعتمده رئيس دولته لكن ليس له الطابع التمثيلي وليس له أن يقيم علاقات واتصالات مباشرة مع رئيس الدولة المعتمد لديها أو مع أي مؤسسة إلا عن طريق وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها.[3]

---

[1] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص227.

[2] أحمد حلمي إبراهيم، الدبلوماسية (البروتوكول، الاتيكيت، المجاملة). القاهرة:عالم الكتب، 1976 . ص28.

[3] سامي الخفاجي، نفس المرجع. ص227.

هناك نوعان من السفراء؛ السفير العادي المقيم، والسفير فوق العادة غير المقيم الذي يرسل في مهمات مؤقتة خاصة أو مهمات دائمة، وكانت الأسبقية للسفراء فوق العادة، وكانت الدولة المعتمدة لديها مسؤولة عن نفقات وتكاليف السفير فوق العادة.حاليا أصبحت هذه التسميات للسفير قليلة الأهمية كذلك فيما يخص التأثير على العمل والتبادل الدبلوماسي.

إن لقب السفير فوق العادة يخضع لاتفاقيات البعثات الخاصة عام 1967، وهذا التعيين الأخير يوظف لمعالجة موضوع محدد تنتهي مهامه بانتهاء معالجة الموضوع الذي أرسل من أجله.[1]

2-إجراءات تعيين السفير:

يخضع تعيين وفق إجراءات مسبقة، حيث يتم وفق المراحل التالية:

أ-اختيار السفير:

تخضع مسألة اختيار السفير وفق اعتبارات اللياقة والتأهيل المطلوب،[2] كما أن الدولة تراعي عند اختيار سفرائها الطابع الغالب على علاقاتها مع الدولة الأخرى.

قد تختار الدولة سفرائها من بين رجال سلكها الدبلوماسي المتمرسين، ولا تخرج عن هذا النطاق إلا في حالات نادرة مثل فرنسا وبريطانيا وغالبية الدول الغربية، كما قد تختار دول أخرى سفرائها من المناصب ذات الأهمية خاصة بالنسبة إليها من بين رجال المال والسياسة والمجتمع كالولايات المتحدة الأمريكية.[3] لكن الأفضل عند افتتاح البعثة الدبلوماسية أن يختار السفير من أعضاء السلك الدبلوماسي للاستفادة من خبرتهم، كما يجب أن يكون السفير المختار ممن يعرفون الدولة المعتمد لديها ويعرفون عاداتها وتقاليدها ونظام الحكم فيها.[4]

[1] سامي الخفاجي، نفس المرجع. ص227.
[2] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص12.
[3] أحمد حلمي إبراهيم، نفس المرجع. ص22-23.
[4] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص142.

ب_موافقة الدولة المعتمد لديها على السفير المرشح:

بعد اختيار السفير المرشح من طرف الدولة المعتمدة تقوم الدولة بأخذ موافقة الدولة المعتد لديها على ترشيحه من منطلق أنه من حق هذه الأخيرة أن ترفض قبول أي دولة دبلوماسي أجنبي إذا كان غير مرغوب فيه دون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب الرفض.[1]

في حالة تبادل السفراء لأول مرة تقوم الدولة المعتمدة بعرض للدولة المعتمد لديها مفكرة معلومات عن السفير الذي ترشحه لتمثيلها، كذكر اسمه بالكامل، و تحصيله العلمي و سيرته الذاتية.

أما في حالة ما إذا كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة، و قررت الحكومة استبدال سفيرها، فعلى السفير بمجرد أن تصله تعليمات وزاراته أن يعد المفكرة–السابقة الذكر–و يقابل وزير الخارجية لإخطاره بقرار دولته و تقديم المفكرة.[2]

ج– تزويد السفير بوثيقة الاعتماد:

بعد موافقة الدولة المعتمد لديها على السفير المرشح يثبت تعيينه رسميا، وتزود الدولة المعتمدة السفير بخطاب اعتماد موجه من رئيس الدولة إلى الدولة المعتد لديها ولا يزود به إلا السفير (دون أعضاء البعثة الآخرين) وخطاب الاعتماد يعني اختيار شخص لتمثيل الدولة لدى الدولة المعتمد لديها باسم رئيس الدولة ويرجو فيه مراعاة ممثل الدولة ومنحه فرصة لتطوير العلاقات بين الدولتين.[3]

د–تقديم أوراق اعتماد السفير و مباشرة أعماله:

بعد استكمال الإجراءات السابقة، تقوم وزارة خارجية الدول المعتمدة بإخطار وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها بموعد وصول السفير (اليوم والساعة) وتقوم الدولة المعتمد لديها باستقباله، ثم تسلم أوراق الاعتماد لرئيس الدولة مباشرة، ثم يباشر السفير عمله ويتمتع بالصفة الدبلوماسية من تاريخ تقديم أوراق

[1] المادة 04 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

[2] أحمد حلمي إبراهيم، نفس المرجع. ص 143.

[3] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص143.

اعتماده إلى رئيس الدولة، ويستمر عمله بالبعثة إلى نهاية عمله الذي يحدد أجله في الغالب بثلاث سنوات.[1] (المادة 13 من اتفاقية فيينا 1961).

3-مهام السفير:

ميدان عما السفير يتصل بنواح متشعبة ويجئ في مقدمتها تنمية العلاقات الودية بين بلده والدولة المعتمدة لديها فضل عن حماية مصالح دولته السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والدفاعية ومصالح مواطنيه في كافة أراضي الدولة التي يعمل بها.

عليه أن يتحرى مركز دولته في الدوائر الرسمية والشعبية فإن لمس تباعدا بذل جهده في إزالة أسبابه، وبكفاءة السفير وحكمته وحسن تصرفه يمكن أن يحل التعاون، وحسن النوايا، وإلى براعة السفير يرجع الفضل في تفهم المسئولين ومن بينهم القرار لمواقف دولته وسياستها.

كما يعمل على حماية رعايا دولته وإن كانت داخلة في اختصاص القناصل إلا أن السفير بما له من ولاية على جميع القناصل العاملين في الدولة المعتمد لديها، هو الذي يوجههم ويصدر إليهم تعليماته في الأسلوب الواجب إتباعه، وهو في الوقت نفسه الذي يخاطب وزارة الخارجية بشأن مواطنيه ومصالحهم.[2]

ويجب على السفير أن يدرك أن كل سفارة تعمل كبعثة موجهة بوجه خاص لتحقيق أهداف معينة، لذلك فإن على السفير أن يدرك أن عليه أن يستخلص العمل من أعضاء سفارته بروح الفريق وأن يراقبهم باستمرار، وعليه العمل على تنسيق عمل البعثة والتنسيق بين فروعها.

في العمل الدبلوماسي الكلمات المكتوبة دائما تلعب دورا رئيسيا أكثر من الكلمات المنطوقة، لذلك على السفير أن يحتاط في كل اتصالاته مع دولته والتي ستكون على شكل برقيات مكتوبة التي يجب أن يفحصها ويمعن النظر فيها بدقة للتأكد من خلوها من الثغرات أو الاستخدام غير الملائم للألفاظ، وأن يكون حذر في إخبار حكومته بما يتعلق بمجرى مفاوضاته وما توصل إليه من خلال مناقشاته مع الدولة المعتمد لديها.

[1] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص143.

[2] أحمد حلمي إبراهيم، نفس المرجع. ص28-29.

ومن واجبات السفير أيضا ضمان المحافظة على أمن الوثائق والمكتبات والبرقيات وأدوات الشفرة وأن يتأكد ويطمئن الشفرة وأن يتأكد ويطمئن إلى من يوكلها إليه.[1]

الفرع الثاني: المستشار.

المستشار هو الشخص الثاني بالسفارة وهو المساعد الأيمن للسفير وعليه يقع عبء الإشراف المباشر على كافة أقسام السفارة وأجهزتها و الاستئناس برأي السفير فيما يعرض من موضوعات هامة وتلقي تعليماته بشأنها وتنفيذها.[2]

تتوقف عملية اختصاصات المستشار على نظرة السفير إلى كيفية ممارسة لمهامه، فإذا كان الأخير يرى أن عليه أن يقوم بأعباء إدارة البعثة إلى جانب مهامه الدبلوماسية فإنه لا تكون للمستشار اختصاصات محددة. فهو يقوم بأي عمل يكلفه به رئيسه.

أما إذا كان السفير يرى أن جهده ينبغي أن ينصب على الجانب الدبلوماسي، فإن المستشار يكون بمثابة الرئيس الإداري للبعثة حيث يقوم بكل ما يتعلق بإدارة جهازها.[3]

ويمكن أن نلخص مهام المستشار في النقاط التالية:[4]

1- تحديد اختصاصات السكرتيرين وتكليفهم بالمهام التي يتطلبها العمل خارج دار البعثة.
2- إعداد التقارير الدورية الهامة سواء أكانت أسبوعية أم نصف شهرية أم شهرية.
3- البت في جميع المسائل الإدارية والمالية الخاصة بالبعثة والإشراف على أعمال الموظفين الإداريين وتنفيذ التعليمات المالية الصادرة من وزارة خارجية بلاد.
4- التوقيع على الشيكات وأذونات الصرف مع من يتولى الشؤون المالية ومراقبة أوضاع الاعتمادات المالية.

[1] سامي الحفاجي، نفس المرجع. ص231.
[2] أحمد حلمي إبراهيم، نفس المرجع. ص35.
[3] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص14.
[4] نفسه.

5- يختم الشعار الرسمي لدولة حيث يستعمله عقب توقعيه على الشيكات والمذكرات الصادرة عن البعثة.

6- إصدار الأوامر بشأن تنظيم العمل في مقر البعثة وتوزيع الاختصاصات وفق تعليمات وزارة خارجية بلاده .

7- القيام بمهام السفير أثناء غيابه وكذلك المهام التي يكلفه بالقيام بها أثناء وجوده.

وتجدر الإشارة إلى انه يوجد أحيانا أكثر من مستشار واحد في البعثة الدبلوماسية الواحدة وتتطلب ذلك البعثات الكبيرة حيث المهام الكثيرة والدقيقة كما في بعثات الدول الكبرى.[1]

الفرع الثالث: السكرتير.

يأتي السكرتير في المرتبة الثالثة بعد رئيس البعثة والمستشار ومهمته مساعدتهما في أداء عملهما وذلك بإنجاز الأعمال التكتيكية والبروتوكولية الهامة، وهذا يشترط فيه الكفاءة العالية والدقة الفائقة والانضباط الصارم. ويمكن أن يكون في البعثة الواحدة أكثر من سكرتير واحد إذا كانت كبيرة وأعمالها من الكثرة بحيث تتطلب ذلك،وفي مثل هذه الحالة يصنف السكرتيرين بحسب أهمية الأعمال التي يقومون بها. وعموما يقوم السكرتير بعدة أعمال أهمها:[2]

- إعداد التقارير السرية وكتابتها على الآلة الكاتبة ضمانا لسلامتها.
- تهيئة البرقيات المراد إرسالها بالشفرة إلى وزارة خارجية بلاده وحل رموز البرقيات الواردة منها.
- إعداد المذكرات أو الدعوات أو الرسائل الخاصة بالمناسبات الوطنية لإرسالها إلى وزارة خارجية الدولة المضيفة أو إلى السلطات المحلية فيها أو إلى البعثات الدبلوماسية الأخرى الموجودة في عاصمة تلك الدول.
- تصنيف وحفظ المراسلات الواردة إلى البعثة وكذلك صور المراسلات الصادرة عنها.
- منح تأشيرات الدخول إلى أراضي دولة البعثة.

[1] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص14-15.

[2] نفس المرجع. ص15-16.

- القيام بالأعمال التي تتعلق برعايا البعثة كتجديد جوازات السفر أو تسجيل حالات الزواج أوالطلاق أو الولادة.
- إعداد قائمة بأسماء الشخصيات البارزة في الدولة المضيفة.
- السهر على رفع علم دولة البعثة فوق مقرها.

الفرع الرابع: الملحقون.

هم موظفون دبلوماسيون اختصاصيون في عدة ميادين، ينتدبون من وزارات مختلفة إلى وزارة الخارجية مؤقتا[1]. فهناك الملحق التجاري والثقافي والصحفي والعسكري...الخ، ويتحدد وجود أي منهم وفقا لطبيعة العلاقات التي تربط بين دولهم والدولة المضيفة وهم يعبرون عن التوسع الكبير العلاقات بين البلدين. ويرتبط الملحقون بالوزارات التي انتدبتهم ينفذون تعليماتها، ويرسلون بتقاريرهم إليها، ولكنهم يتبعون رئيس البعثة باعتباره المسؤول الأول عن جميع أعضاء البعثة من جهة وعن تنفيذ سياسة بلاده في البلد المضيف من جهة أخرى. ولهذا يكون تحركهم بعلمه وموافقته مهما كانت تعليمات وزارتهم، ولذلك يخطرونه أول بأول بكافة الأعمال الهامة التي يقومون بها. والجدول التالي يبين مهام كل ملحق تابع للسفارة[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه للدولة المعتمدة كامل الحق بتعيين أعضاء بعثتها الدائمة، فهذا التعيين ليس مشروط بطلب مسبق للموافقة من الدولة المعتمد لديها*[3]، وفي الغالب يحدد اتفاق إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولتين نوع الدبلوماسيين وعددهم. وفي حالة إغفال ذلك فإن عدد أعضاء البعثة يجب أن يتناسب مع طبيعة عملها والعرف الدولي، وعموما يخضع عدد أعضاء البعثة إلى مبدأ المعاملة بالمثل[4].

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 252.

[2] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص ص(16-18).

* هذا المبدأ مقيد بقاعدة نصت عليها بوضوع المادة 7 من اتفاقية فيينا 1961.

[3] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص76.

[4] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص144.

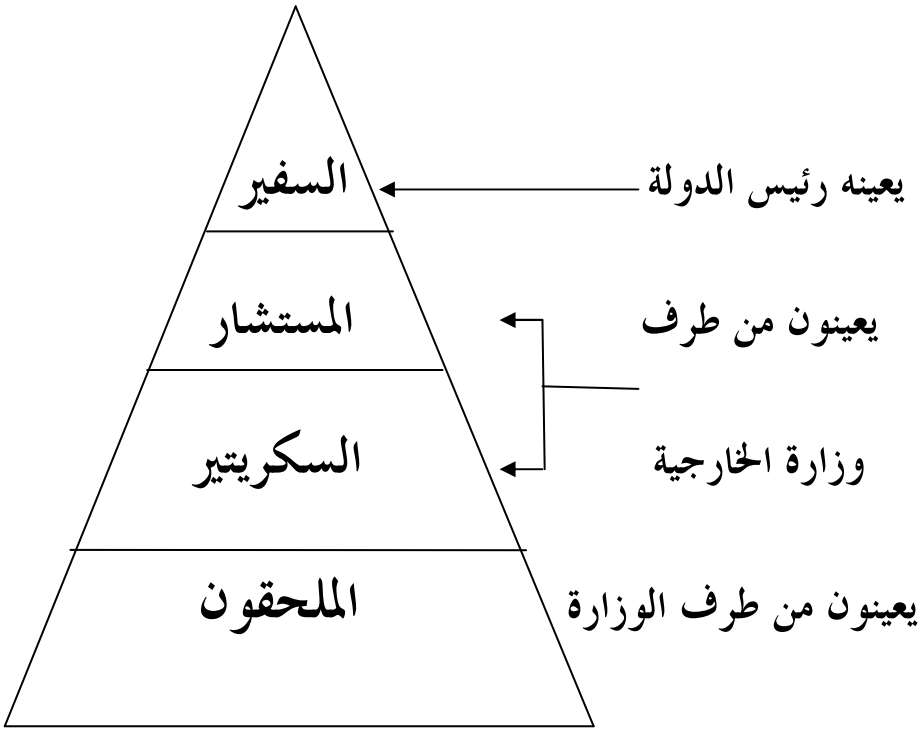

شكل رقم- 01- السلم الوظيفي للسفارة.

المصدر:من إعداد الطالبتين.

❖ المبحث الثاني: التمثيل الدبلوماسي.

يقوم التمثيل الدبلوماسي على أساس اتفاق بين دولتين، ويبقى مستمرا كدليل على العلاقات الودية بينها، لكن قد تحدث أمور تدفع بإنماء وقطع هذه العلاقات. سنتطرق في هذا المبحث إلى شروط التبادل الدبلوماسي وبدايته وقطع العلاقات الدبلوماسية.

المطلب الأول: شروط التبادل الدبلوماسي وبدايته.

لإقامة التبادل الدبلوماسي بين دولتين يجب مراعاة جملة من الشروط هي:

1-التمتع بالشخصية القانونية: (حق التمثيل الدبلوماسي) يشترط لإقامة العلاقات الدبلوماسية أن يكون للدولة حق إقامة العلاقات الدبلوماسية أي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، فإذا كانت محرومة من هذا الحق فلا يجوز لها إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، منها الدول التامة السيادة، دول الاتحاد الكونفدرالي(الفاتيكان، المنظمات الدولية).[1]

2-انضمام الدولة إلى الأمم المتحدة: انضمام الدول إلى الأمم المتحدة (يستلزم قيامها بإنشاء بعثة دبلوماسية) يعني أن تنخرط الدولة في المجتمع الدولي الكبير وتتحمل مسؤولياتها تجاه هذا المجتمع طبقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتنفيذ ما جاء به من مبادئ.

ويستلزم لانضمام الدولة للأمم المتحدة إنشاء بعثة دبلوماسية لها في نيويورك يرأسها مندوب بلقب سفير، وقد يكون ل مندوب مناوب، ويساعده عدد من السكرتيرين والموظفين الإداريين.[2]

3-الاعتراف المتبادل بين الدولتين: لا يكفي التمتع بالشخصية القانونية والانضمام للأمم المتحدة لإقامة علاقات دبلوماسية بين دولتين،فإذا كان من حق الدولة استقبال وإيفاد بعثات دبلوماسية من الناحية القانونية، فإنه من الناحية العملية لا يمكن للدولة أن تباشر حقها هذا إلا أذا كانت حكومتها معترف بها

[1] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص ص(138-140).

[2] أحمد حلمي إبراهيم، نفس المرجع. ص10.

من طرف الدولة التي ترغب في أقامة علاقات دبلوماسية معها، ويشترط أن يكون الاعتراف قانونيا وليس مجرد اعتراف ضمني، ويشترط لبقاء العلاقات الدبلوماسية استمرار الاعتراف بين الطرفين.[1]

4-الاتفاق على إقامة التمثيل الدبلوماسي: التمثيل الدبلوماسي عمل يعبر عن رضا الدول واستقلالها وسيادتها ولهذا فإن التمثيل الدبلوماسي يقوم على قاعدة الاتفاق المباشرين الدول على إقامة علاقات دبلوماسية وحجم هذه العلاقات.

ولمباشرة التمثيل الدبلوماسي وجهين، وجه ايجابي يتحدد في القدرة على إيفاد مبعوثين يمثلون الدولة لدى الدول الأخرى، ووج سلبي يتحدد في قدرة الدول على قبول مبعوثي دول أخرى لديها ومنحهم الامتيازات والحصانات الدبلوماسية.[2]

5-تعيين السفير وأعضاء البعثة: ويتم وفق الإجراءات السالفة ذكرها، وابتداء من تاريخ تقديم أوراق اعتماد السفير إلى رئيس الدولة المعتمد لديها يبدأ ويباشر التمثيل والعمل الدبلوماسي، ويكتسب السفير وأعضاء بعثته الصفة الدبلوماسية التي تكفل له جملة من الحصانات والامتيازات.

المطلب الثاني: انتهاء العلاقات الدبلوماسية.

إذا كانت العلاقات الدبلوماسية تنشأ بموجب اتفاق بين دولتين فإن انتهاء مهمة البعثات الدبلوماسية ومهمة أعضائها يكون بناء على إرادة طرف واحد دون اتفاق أو رضا الطرف الأخر وبالتالي هذا انتهاء للمهمة الدبلوماسية يعبر عن عمل وحيد يتخذه طرف واحد بناءا على اعتبارات خاصة به وتختلف أسبابه وأثاره باختلاف الشروط والظروف التي دفعت إلى انتهاء المهمة الدبلوماسية.[3]

وتنتهي مهمة البعثة الدبلوماسية الدائمة في الحالات التالية:

[1] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص 140-141.
[2] نفس المرجع. ص 141.
[3] نفس المرجع. ص 337.

الفرع الأول: فناء الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها.

تنتهي العلاقات الدبلوماسية بفناء إحدى الدولتين سواء المعتمدة أو المعتمد لديها، أوبزوال شخصيتهما الدولية وحق التمثيل الخارجي[1]، وذلك بسبب الاندماج أو الوحدة في اتحادية أوتعاهدية أوالضم بالقوة أو بسبب التجزئة أو الانفصال أو بسبب السيطرة و الخضوع لدولة أخرى، أوبسبب الانتداب والحماية أو الوصاية. إن هذه العوامل بمجملها تؤدي إلى توقف كامل لنشاط البعثة وزوالها بزوال الشخصية القانونية، حيث تنشأ بفعل هذه العوامل شخصية قانونية جديدة تستطيع بموجبها الدولة إرسال وتبادل بعثات دبلوماسية جديدة بناء على رضا متبادل.[2]

الفرع الثاني: الحرب.

تعد العلاقات الدبلوماسية مظهرا من مظاهر العلاقات الدبلوماسية، أما في وقت الحرب فتنقطع هذه العلاقات تلقائيا بين المتنازعين إن لم تكن قطعت فعلا في المرحلة الحرجة التي تتبع عادة إعلان الحرب أو بداية الاعتداءات، و عليه فإن الحرب تضع نهاية للبعثات الدبلوماسية الدائمة بين الدول المتحاربة وفي هذه الحالة فإن الدول المعتمدة لديها مجبرة بالسماح أو منح التسهيلات اللازمة لتمكين أشخاص البعثة الدبلوماسية من مغادرة إقليمها. هذه القاعدة العرفية و التقليدية نصت عليها بالتفصيل اتفاقية فيينا 1961 في مادتها (44)*. كما نصت المادة (45) في الفقرة–أ– على ما يلي " على الدولة المعتمد لديها أن تحترم و تحمي حتى في حالة النزاع المسلح، الأمكنة الخاصة بالبعثة و الأموال الموجودة بها وكذا محفوظات البعثة."[3]

[1] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص135.

[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 338.

* المادة 44 " على الدولة المعتمد لديها، حتى في حالة النزاع المسلح، أن تمنح التسهيلات اللازمة لتمكين الأشخاص الذين يستفيدون من المزايا و الحصانات من غير رعاياها و كذا أفراد هؤلاء الأشخاص أيا كانت جنسيتهم، من مغادرة إقليمها في أنسب أجل، و عليها بصفة خاصة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل الضرورية لهم و لأموالهم."

[3] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص135.

الفرع الثالث : قطع العلاقات الدبلوماسية.

قطع العلاقات الدبلوماسية هو من أخطر الوسائل التي تعبر عن مدى ما آلت إليه العلاقات بين دولتين أودول معينة من تدهور، ذلك أنه يؤدي إلى إنهاء العلاقات الودية التي كانت تسود بينهم، وهم عمل منفرد الجانب تصدره إحدى الدولتين والذي يترتب عليه إغلاق البعثات الدبلوماسية الدائمة المعتمدة لدى كل من الدولتين[1]، وهو يعتبر عمل غير ودي وليس مرتبطا بقاعدة خاصة، ولسبب ذلك تتمتع الدول بكامل الحرية عند اتخاذها مثل هذا القرار الذي لا يتم إلا إذا رأت هذه الدولة أن مصالحها قد تضررت وأن هناك داعيا جديا لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الأخرى[2] أو استخدام قطع العلاقات الدبلوماسية كوسيلة لإرغام الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو سحب الاعتراف بالدولة، أو صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى.[3] والإجراءات المتبعة عادة عند اتخاذ هذا القرار من قبل الدولة المعتمدة هي أن تقوم بسحب موظفيها الدبلوماسيين وبخصوص أماكن البعثة ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فتطبق أحكام المادة (45)*، وفي حالة اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الدولة المعتمد لديها، فإن الإجراءات التي تتخذها عادة ما تتمحور حول طرد الموظفين الدبلوماسيين لبعثة الدولة المعتمدة. أما أماكن البعثة ورعايا مصالح الدولة المعتمدة فيمكن أن يعهد بها لدولة ثالثة ترتضيها الدولة المعتمد لديها (المادة 45).[4]

إن قطع العلاقات الدبلوماسية يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الدولية لأنها تقضي على وسيلة التفاهم بين الطرفين، وإنهاء المنفذ الطبيعي الذي تستطيع بموجبه الدولة حل مشاكلها ورعاية مصالحها، وتنمية علاقاتها الودية.[5]

---

[1] هادي نعيم المالكي، قطع العلاقات الدبلوماسية، ط1. بغداد :مكتبة السنهوري، 2011. ص ص (11–14).

[2] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص134.

[3] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص152.

* المادة 45/ ب و ج:

ب– للدولة المعتمدة <ن تعهد بحراسة الأمكنة الخاصة بالبعثة الخاصة مع محتوياتها من أموال إلى بعثة دولة ثالثة ترتضيها الدولة المعتمد لديها.>& د

ج–للدولة المعتمدة أن تعهد برعاية مصالحها لبعثة دولة ثالثة ترتضيها الدولة المعتمد لديها.

[4] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع. ص134.

[5] سهيل حسن الفتلاوي، نفس المرجع. ص152.شص"سقلا شؤءTMلر

الفرع الربع: إلغاء البعثة الدبلوماسية.

تلجأ الدولة عادة أثناء اجتيازها أزمات اقتصادية حادة إلى التخفيف من المصاريف والتكاليف لمواجهة العجز في ميزانيتها، فتعمد إلى إلغاء بعثاتها في بعض الدول وسحبها بشكل وحيد الجانب ودون أن يؤثر على العلاقات الدبلوماسية مع الدولة المعتمد لديها هذه البعثات. وفي هذه الحالة لا تنقطع العلاقات الدبلوماسية بل تستمر حيث تكلف الدولة المعتمدة بعثتها القنصلية تأمين النشاط القنصلي أوتلجأ إلى الاعتماد المشترك أو المتعدد*(المادة 05 من اتفاقية فيينا 1961) أو تكليف دولة ثالثة بتمثيلها لدى الدولة المعتمد لديها.[1]

❖ المبحث الثالث: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

أشرنا سابقا إلى أنه بمجرد تقديم أوراق اعتماد السفير لرئيس الدولة المعتمد لديها يكتسب الصفة الدبلوماسية ويتمتع بمجموعة من الحصانات والامتيازات التي تمكنه من ممارسة مهامه بشكل فعال، وسنعالج في هذا المبحث مفهوم الحصانات والامتيازات وأنواعها المحدد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

المطلب الأول: مفهوم الحصانات و الامتيازات.

اتفق جل المفكرين على أن الهدف من الحصانات والامتيازات واحد وهو تمكين المبعوث الدبلوماسي من أداء مهامه بشكل فعال، و كثيرا ما لا يميز بين اللفظين رغم اختلافهما في المعنى.

فالحصانة لغة تعني المناع، و اصطلاحا تعني تمتع الممثل الدبلوماسي بقسط وافر من الحرية أدائه لعمله، وعلى نحو يرتفع عن مستوى ما يتمتع به الإنسان العادي من حرية فيما يقوم به من تصرفات، ذلك أن

* الاعتماد المتعدد أو المشترك هو أن تعهد دولة لمبعوث واحد بأن يمثلها لدى عدة دول في نفس الوقت ما لم تعترض إحدى الدول المعتمد لديها على ذلك (المادة 1/5 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع. ص 348.

الأعمال التي يقوم بها تختلف من حيث طبيعتها و جورهها على تلك التي يمارسها الثاني فضلا على أنه يؤديها خارج حدود بلاده و باسمها.[1]

أما الامتيازات لغة أصلها من الفعل امتاز ويقال امتاز الشيء إذا بدا فضله من مثله. أما اصطلاحا فيقصد بها التمتع بمزايا وإعفاءات معينة تسمح للمبعوث الدبلوماسي بتأمين وتحقيق أهداف مهمته.[2]

كان التمييز بين الحصانات والامتيازات على أساس مصدر كل منهما، فالأولى تستمد أساسها المباشر من القانون الدولي مما يجعلها ملزمة للدولة المعتمد لديها[3]،أما الامتيازات فكانت تمنح على أساس المجاملة الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل، إلا أن هذه الأخيرة أصبحت تمنح على أساس أنها قواعد ملزمة للدول مثل قواعد الحصانات، وأن مخالفتها ترتب مسؤولية دولية واضحة ويظهر ذلك من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.[4]

المطلب الثاني: الحصانات الدبلوماسية.

نصت اتفاقية فيينا 1961 على جملة من الحصانات وهي:

الفرع الأول: الحصانة الشخصية.

يقصد بالحصانة الشخصية الحق في الأمان المطلق والكامل، وتمتد لتشمل المبعوث الدبلوماسي وأفراد عائلته ومقر عمله ومقر سكنه و كامل أعضاء البعثة الدبلوماسية وأفراد أسرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء البعثة الدبلوماسية لا يتمتعون بالحصانة الشخصية على قدم السواء، فمنهم من يتمتع بحصانة مطلقة نسبيا، في حين أن البعض الآخر يتمتع بحصانة مقيدة ببعض الشروط مرتبطة بطبيعة أعمالهم ووظائفهم وجنسياتهم.[5] و تتجلى الحصانة الشخصية في:

---

[1] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص 51.

[2] وليد خالد ربيع،الحصانات و المتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي–دراسة مقارنة–، مجلة الفقه و القانون. جامعة الكويت، (د.ت). ص5–6.

[3] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص 53.

[4] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 34.

[5] نفس المرجع. ص 16.

1-الحرمة الشخصية:

نصت المادة 29 من اتفاقية فيينا 1961 على أنه "تكون حرمة شخص المبعوث مصونة، ولا يجوز إخضاعه لأي صورة من صور القبض والاعتقال. ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته باحترام واتخاذ جميع التدابير لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته."، من خلال هذه المادة تظهر صور الحرمة الشخصية في:

- عم تعرضه للقبض أو الاعتقال.
- منع أي اعتداء عليه.
- ضمان احترام المبعوث الدبلوماسي.

كما يتمتع المنزل الذي يقطنه المبعوث الدبلوماسي بالحصانة والحرمة و هذا طبقا لأحكام المادة 30 من اتفاقية فيينا 1961.

كما تمتد الحرمة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي إلى أمتعته المعدة لاستخدامه أو لأفراد أسرته، أولاستعمال البعثة الرسمي فلا يجوز تفتيشها أو حجزها. إلا في حالة افتراض بأنها تحتوي على المواد السابقة الذكر.(المادة 36 من اتفاقية فيينا 1961).

2- حرية الإقامة والتنقل:

تنص المادة 26 من اتفاقية فيينا 1961 على أنه:"تكفل الدولة المعتمد لديها حرية الانتقال والسفر في إقليمها لجميع أفراد البعثة، مع عدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها بالمناطق المحظورة أو المنظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن القومي".

حرية التنقل من مستلزمات عمل الدبلوماسي، لأنه لا يستطيع القيام بعمله إلا إذا توفرت له الحرية الكاملة في الإقامة والتنقل، ولهذا فإن الدول تسعى إلى تأمين إقامة الرسل والمبعوثين من خلال توفير أماكن لإقامة أو مساعدتهم في السعي للحصول على هذه الأماكن، كما أن أغلب الدول تسمح للسفراء بحرية

التنقل داخل الدولة وخارجها، وتسهل الأمور في مراكز الحدود ونقاط التفتيش وتعفيهم من تأشيرات الدخول والإقامة وذلك تسهيلا لأعمالهم وحفظا لكرامتهم.

ولكن بعض الدول تفيد دخول المناطق المحظورة أو المنظم دخولها حسب قوانينها لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، وفي مثل هذه الأحوال تشترط السلطات المعنية الحصول على إذن مسبق للسماح للمبعوث بالانتقال في تلك المناطق وهذا راجع لأسباب تتعلق بالأمن القومي.[1]

3-حرية الاتصالات وحرمتها:

من أهم واجبات المبعوث الدبلوماسي إبلاغ حكومته بكل ما يدور في الدولة المعتمد لديها، لأن العمل الدبلوماسي لا يتم بغير الاتصال بحكومته أو التلقي التعليمات منها، ولذا فإن من حقه حرية الاتصال لجميع أغراض الرسمية وأن تكون هذه الاتصالات مصونة.

كما أشارت إلى هذا الفقرة الثانية من المادة 30 "تتمتع كذلك بحصانة أوراقه-أي المبعوث ومراسلاته".

وقد نصت المادة 27 من اتفاقية فيينا 1961 على:

- يتمتع المبعوث الدبلوماسي بحرية الاتصال بحكومته بحرية تامة ولها في ذلك أن يستخدم جميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك الرسل الدبلوماسيين، الرسائل المرسلة بالرموز أوالشفرة.
- حرمة الحقيبة الدبلوماسية: تستعمل الحقيبة الدبلوماسية لنقل المراسلات الرسمية بين الدولة وبعثاتها لدى الدول الأخرى، فلا يجوز فتحها أو حجزها، ويجب أن تحمل هذه الطرود علامات خارجية ظاهرة تبين طبيعتها ولا يجوز أن تحتوي إلا الوثائق الدبلوماسية والمواد المعدة للاستعمال الخارجي.
- حرمة حامل الحقيبة الدبلوماسية: يتمتع الرسول الدبلوماسي الحامل للحقيبة الدبلوماسية بالحصانة على أن يكون مزودا بوثيقة رسمية تبين مركزه وعدد الطرود التي تتألف منها هذه الحقيبة.

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 20.

الفرع الثاني: الحصانة القضائية.

المراد بالحصانة القضائية عدم خضوع السفير أو الدبلوماسي للولاية القضائية للدولة المعتمد لديها، وقد بينت المادة 31 من اتفاقية فيينا مدى هذه الحصانة القضائية.

وتستند أهمية هذه الحصانة إلى طبيعة المهمة التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي والهدف منها هو ضمان الاستقلالية للمبعوث للتفرغ الحر لمهامه دون أي تدخل من قبل السلطات القضائية للدولة المعتمد لديها طيلة فترة إقامته فيها، ولا تعني الحصانة القضائية تحرر المبعوث الدبلوماسي من إطاعة القوانين واللوائح للدولة المعتمد لديها بل يتوجب عليه أن يحترم ويراعي كافة القوانين واللوائح والقيود التي تفرضها الدولة المعتمد لديها، ويكيف تصرفاته في الحدود ما تسمح به تلك القوانين واللوائح.

وفي حالة إخلال المبعوث الدبلوماسي للقانون فهذا لا يعني عدم خضوعه للمحاكمة أو مقاضاته بل يظل خاضعا لقانون دولته ولولايتها القضائية[1] وهذا ما تؤكده الفقرة 4 من المادة 31 من اتفاقية فيينا "تمنح المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية في الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمدة".

وقد بينت المادة 31 من اتفاقية فيينا1961 أنواع الحصانة القضائية في الفقرة1 "يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها، وكذلك فيما يتعلق بقضائها المدني والإداري إلا فيما استثني، كما يعفى المبعوث الدبلوماسي من الإدلاء بالشهادة، ولا يتخذ في حقه أي إجراءات تنفيذية إلا في حالات خاصة مع التأكيد على عدم المساس بحرمة شخصية أومنزله".

1-الحصانة الجنائية: والمراد بهذه الحصانة أنه حالة ارتكاب المبعوث الدبلوماسي لجريمة ما، سواء ارتكبها بصفته الشخصية أو الدبلوماسية الرسمية فلا يجوز إلقاء القبض عليه ولا محاكمته أو إصدار حكم بإدانته عن جريمة اتهم بارتكابها، وهذا الإعفاء مطلق لم يرد عليه أي استثناء ويتمثل موقف الجدولة المعتمد له فيها، في هذه الحالة إبلاغ الدولة المعتمدة بأنه شخص غير مرغوب فيه وتطلب من حكومته منصبه، أو إنهاء

[1] عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1. عمان:دار الثقافة، 2000.ص 104-105.

مهمته، وفي حالة الرفض أو تقاعس الدولة الموفدة يجوز للدولة المعتمد لديها أن ترفض الاعتراف به كمبعوث دبلوماسي.[1]

2-الحصانة القضائية المدنية والإدارية: تعني الحصانة من القضاء المدني والإداري إعفاء المبعوث الدبلوماسي من جميع الدعاوى المدنية والإدارية التي تقام ضده، فلا يجوز لمحاكم الدولة المعتمد لديها محاكمته من أجل دين عليه أو منعه من مغادرة بلادها بسبب عدم تسديده لديونه أو مصادرة أمتعته أو ما يملكه ونحو ذلك من إجراءات بسبب الدعاوى المدنية الإدارية.[2]

وقد أوردت الفقرة الأولى من المادة 31 من اتفاقية فيينا استثناءات على هذه الحصانة وهي:

أ-الدعاوى العينية المتعلقة بالأموال العقارية الخاصة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة.

ب-الإعفاء من الشهادة : وهو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 31 "يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من الشهادة"، وهذا يعني أن المبعوث الدبلوماسي غير ملزم بالمثول أمام قضاء الدولة المعتمد لديها للإدلاء بأية معلومات كشاهد، وفي أية قضية سواء أكانت مدنية أو إحيائية ومهما كانت أهمية تلك المعلومات وأثرها في قرار المحكمة، ويعفى أيضا من هذا الواجب أفراد عائلة وحاشيته.

لكن يمكنه التطوع للإدلاء بشهادته من أجل إحقاق الحق ونصرة العدالة، وفي حقيقة الأمر انه من المرغوب فيه أن لا يرفض المبعوث الدبلوماسي معاونة السلطات القضائية ما لم يكن الإدلاء بما لديه من معلومات يمسه في شيء أو يضر دولته.[3]

3-الحصانة التنفيذية: تعد امتداد للحصانة التنفيذية التي تتمتع بها البعثة الدبلوماسية والدولة المعتمدة، وموضوعها استبداد اتخاذ وتنفيذ أي تدابير زجرية من حجز أو توقيف أو تفتيش أو وضع تحت الحراسة

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 24.
[2] نفسه.
[3] عاطف فهد المغاريز، نفس المرجع. ص117-118.

أوالمراقبة، فالحصانة التنفيذية أيضا تمنع كذلك تنفيذ أي حكم قضائي قد يكون صدر ضد المبعوث الدبلوماسي من قبل القضاء المحلي من شأنه المساس بكرامته وحرمته.[1]

الفرع الثالث: حصانة مقر البعثة.

يقصد بمقر البعثة أو دار البعثة الأماكن التي تشغلها البعثة أو تستخدمها لحاجاتها سواء كانت مملوكة للدولة المعتمدة أو المستأجرة من الدولة المعتمد لديها، ويشمل ذلك مقر السفارة والقنصلية والملحقة ومنزل السفير ودور الدبلوماسيين العاملين في البعثة والدور التابعة لها والأراضي والحدائق الملحقة بها وأماكن وقوف المركبات كما يشمل جميع محتوياتها والمحفوظات والوثائق والمراسلات التي فيها، كما يشمل أثاثها وأموالها الموجودة فيها ووسائل النقل التابعة لها، وكل هذه المباني والمحتويات والملحقات تأخذ حكم مقر البعثة من حيث الحصانة الدبلوماسية.[2]

وقد نصت اتفاقية فيينا على حصانة دار البعثة وهذا في مادتها 22 حيث تكون حرمة دار البعثة مصونة وتعفى من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ، كما تلزم الدولة المعتمد لديها باتخاذ جميع التدابير المناسبة من أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بدار البعثة أو المساس بكرامتها.

كما يندرج ضمن حصانة دار البعثة حق الإيواء ويقصد به إيواء الأشخاص اللذين يحاولون الإفلات من قبضة السلطات المحلية أو من عنف الحكومات في بلادهم داخل مقر السفارات وذلك من منطلق أن هذا العمل "الإيواء" يدخل في نطاق حصانتهم الدبلوماسية وقد اعترف الحكام بذلك.[3]

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 26.
[2] نفس المرجع. ص 32.
[3] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع. ص 73.

المطلب الثالث: الامتيازات الدبلوماسية.

بالإضافة إلى جملة الحصانات الدبلوماسية التي نصت عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، نصت كذلك على جملة من الامتيازات وهي:

الفرع الأول: الامتيازات المتعلقة بالضرائب والرسوم.

1-إعفاء مقر البعثة من الضرائب والرسوم: يمكن تلخيص إعفاء مقر البعثة من الضرائب والرسوم في:[1]

أ-إعفاء مقر البعثة من جميع الضرائب والرسوم إذا كانت مملوكة من قبل الدولة المعتمد أورئيس البعثة بشرط أن تكون لحساب أو لصالح دولته لاستخدامها في أغراض البعثة، أما إذا كانت للاستخدام الشخصي فلا تعفى من الضرائب كما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة34.

ب -إذا كان مقر البعثة مستأجرا وكان هناك قانونا محليا يلزم المستأجر بدفع الرسوم والضرائب دون المالك، ففي هذه الحالة تعفى البعثة من ذلك ولا يستطيع مالك العقار وإجبار البعثة على تحملها، إلا إذا اشترط في العقد أن تتحمل البعثة ضريبة العقار وهنا تعتبر زيادة في الأجر وليس ضريبة للدولة المستقبلة.

ج-لو كان للبعثة عقارا مملوكا لها وقامت بتأجيره للغير فأنها لا تعفى من الضريبة العقارية في هذه الحالة لأن هذا نشاط استثماري وليست من أعمال الدبلوماسية المعتادة.

د-أكدت المادة 23 على إعفاء مقر البعثة المملوكة والمستأجرة من جميع الرسوم والضرائب العامة القومية والإقليمية والبلدية وبالتالي لا يحق للدولة المركبة أو الاتحادية أو الكونفدرالية أو المتحدة فرض ضريبة عقارية بحجة أن بعض دولها المتحدة تلزم مثل هذه الضرائب.

ه-تعفى البعثة من الضرائب والرسوم التي تعفيها مقابل الخدمات التي تقدمها مثل رسوم منح سمات الدخول للأجانب، ورسوم تجديد أو تمديد جوازات السفر لمواطنيها...الخ طبقا لأحكام المادة 28.

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 35-36.

كما ترد على الإعفاء من الضرائب والرسوم استثناءات وهي:[1]

- ✓ لا يشمل الإعفاء ما كان في مقابل خدمات خاصة معينة مثل خدمات الماء والكهرباء والهاتف ورفع النفايات.
- ✓ لا يشمل الإعفاء أيضا الأشخاص اللذين يتعاقدون مع البعثة أو رئيسها، مثل ضرائب الدخل على الأرباح التي يجنونها من تعاملهم مع البعثة عند إجراء عقود البيع أو الإجارة إذا كانت الضريبة تستوفي من المالك، فلا يحق له التهرب منها بحجة أن عقاره مؤجر لبعثة دبلوماسية.

2-إعفاء أعضاء البعثة الدبلوماسية: طبقا لأحكام المادة 34 من اتفاقية فيينا1961 فأن المبعوث الدبلوماسي يعفى من جميع الرسوم والضرائب إلا في حالة الاستثناءات التي أوردتها نفس المادة وهي:

أ- الضرائب غير المباشرة التي تشمل عليها بشكل طبيعي سعر البضائع والخدمات.

ب- الرسوم والضرائب المفروضة على الأموال العقارية الخاصة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها ما لم تكن في حيازته بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة.

ت- الضرائب التي تفرضها الدولة المعتمد لديها على الشركات مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة4 من المادة 39*.

ث- الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الخاص الناشئ في الدولة المعتمد لديها والضرائب المفروضة على رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات التجارية القائمة على تلك الدولة.

ج- المصاريف المفروضة مقابل خدمات معينة.

ح- رسوم التسجيل والتوثيق والرهن العقاري والدمغة والرسوم القضائية بالنسبة للأموال العقارية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة 23 من ذات الاتفاقية.

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 35-36.

* "تسمح الدولة المعتمد لديها أن توفي أحد أفراد البعثة ولم تكن من مواطنيها أو المقيمين فيها إقامة دائمة أو توفي أحد أفراد أسرته من أهل بيته، بسحب أموال المتوفى المنقولة، باستثناء أية أموال يكون قد اكتسبها في البلاد ويكون تصديرها محظورا وقت وفاته، ولا يجوز اسراد ضرائب الشركات على الأموال المنقولة التي تكون موجودة في الدولة المعتمد لديها لمجرد وجود المتوفى فيها بوصفه أحد أفراد البعثة أو أحد أفراد أسرته".

الفرع الثاني: الامتيازات المتعلقة بالرسوم الجمركية.

يتمتع المبعوث الدبلوماسي من الإعفاء من الرسوم الجمركية عن كل ما يستورده من الأشياء اللازمة لإقامته واستعماله الخاص في الدولة الموفد إليها في الحدود التي تضعها القوانين واللوائح في هذه الدولة، وقد نصت على ذلك المادة 36 من اتفاقية فيينا فقرة (أ) "تقوم الدولة المعتمد لديها وفقا لما قد تسنه من قوانين وأنظمة بالسماح بدخول المواد الآتية وإعفائها من جميع الرسوم الجمركية والضرائب والتكاليف الأخرى غير تكاليف التخزين ونقل الخدمات المماثلة:

أ/ المواد المعدة لاستعمال البعثة الرسمي.

48ب/ المواد المعدة للاستعمال الخاص بالمبعوث الدبلوماسي أو لأفراد أسرته من أجل بيته، بما في ذلك المواد المعدة لاستقراره".

وهذا الإعفاء ليس مطلق وإنما هو مقيد بما تسنه الدول من قوانين ونظم، وهذا يعني حق الدولة المعتمد لديها في تحديد كمية البضاعة المستوردة لمنع إساءة استعمال هذا الإعفاء من جهة، وإخضاع المستوردات للقيود التي تراها ضرورية لحفظ النظام العام والآداب من جهة أخرى.[1]

الفرع الثالث: عدم الخضوع للتشريع الخاص بالضمان الاجتماعي.

نصت المادة 01/33من اتفاقية فيينا على أن "يعفى المبعوث الدبلوماسي بالنسبة إلى الخدمات المقدمة إلى الدولة المعتمدة. من أحكام الضمان الاجتماعي التي قد تكون نافذة في الدولة المعتمد لديها...". ويعني ذلك إعفاء المبعوث الدبلوماسي من المساهمة في أنظمة الضمان الاجتماعي المعمول بها في إقليم الدولة الموفد إليها، حيث تشمل صندوق التقاعد والادخار والتأمين ضد الموت والتأمينات الصحية، والبطالة التي يترتب عليها حسم نسبة معينة من دخله لصالح مثل هذه الصناديق، إلا أن الاتفاقية تمنح المبعوث حق الاستفادة من هذه الأنظمة والخدمات وبشكل اختياري، وذلك بعد تأمين الموافقة الدولة المعتمد لديها على ذلك.[2]

[1] وليد خالد ربيع ، نفس المرجع. ص 37.

[2] عاطف فهد المغاريز، نفس المرجع. ص132.

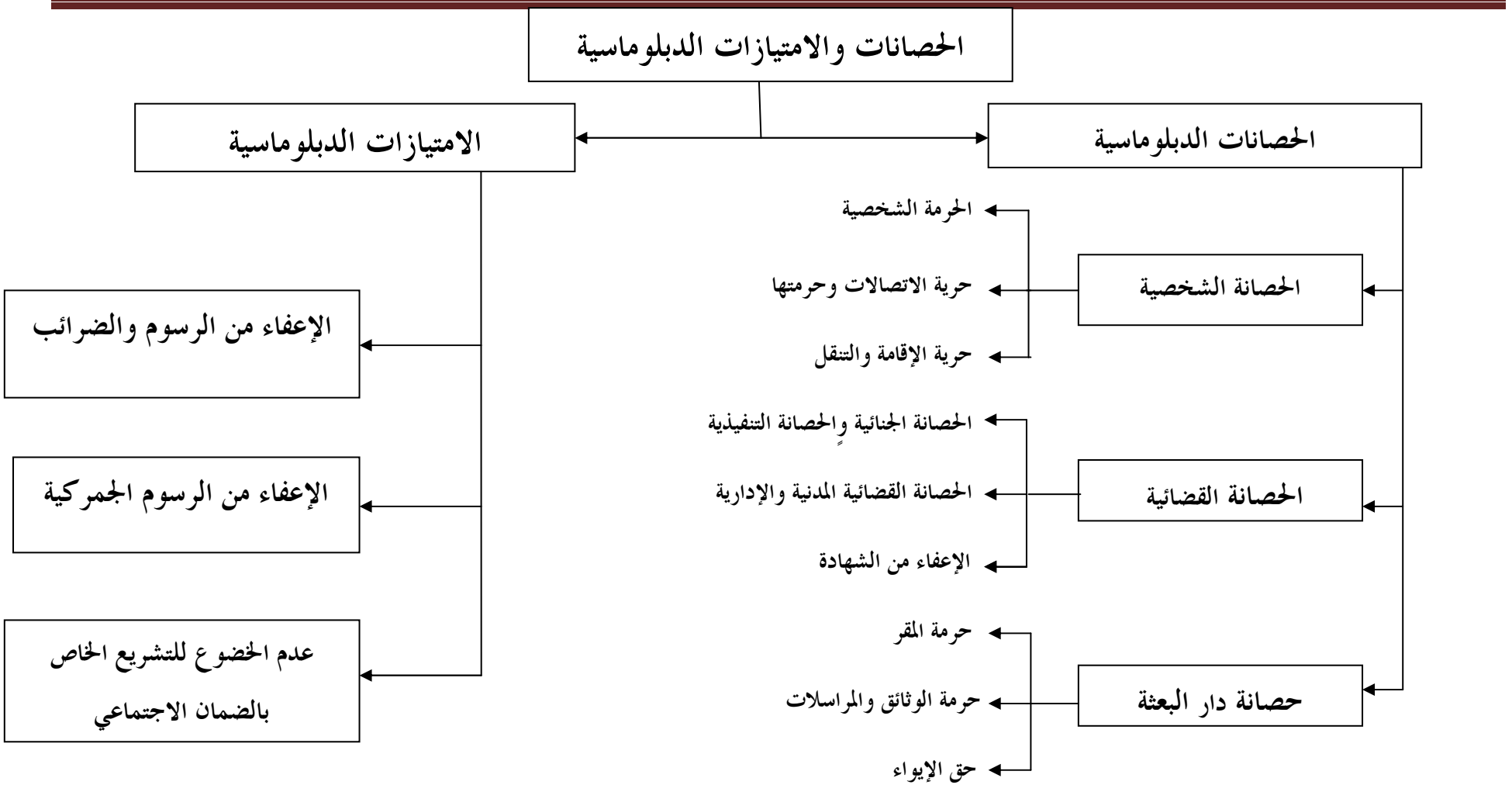

شكل رقم-3- الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل:

ينشأ التبادل الدبلوماسي بين بلدين بموجب اتفاق يحدد درجة التمثيل، ونظرا للتطورات الدولية وانتشار مبدأ المساواة بين الدول، اتجهت جميع الدول إلى رفع مستوى تمثيلها إلى درجة سفارة والتي يمكن تعريفها بأنها" أرقى وأرفع البعثات الدبلوماسية، يرأسها شخص برتبة سفير يعتمده رئيس دولة لدى دولة أخرى، وهي امتداد لأرض الدولة المعتمد وجزء من إقليمها لذلك فهي تتمتع بالحصانة، فلا يجوز لسلطات الدولة التي تقع السفارة فيها أن تدخل أو تقتحم مقرها إلا برضا رئيس البعثة وفي حالات استثنائية"، وتترتب هذه السفارات ضمن هيكل مكون من السلك الدبلوماسي ويضم: السفير ، المستشار، السكريتير والملحقون، الذين يتمتعون بجملة من الحصانات والامتيازات لتسهيل أداء مهامهم، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين الإداريين والفنيين والمستخدمين والخدم الخصوصيين.

" وظائف السفارات وتأثير التحولات الدولية الراهنة عليها"

- ❖ تمهيد .
- ❖ المبحث الأول : الوظائف التقليدية للسفارات.
  - المطلب الأول : تمثيل الدولة لدى الدولة المعتمد لديها.
  - المطلب الثاني : حماية مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها.
  - المطلب الثالث : التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.
  - المطلب الرابع: استطلاع الأحوال و التطورات في الدولة المعتمد لديها.
  - المطلب الخامس: تعزيز العلاقات الودية بين الدول.
- ❖ المبحث الثاني : التحول في وظائف السفارات في ظل الوضع الدولي الراهن.
  - المطلب الأول : تأثير اتساع المجتمع الدولي على وطائف السفارات.
  - المطلب الثاني : تأثير التطور التكنولوجي على وظائف السفارات.
  - المطلب الثالث : تأثير تعدد الفواعل الدولية على وظائف السفارات.
  - المطلب الرابع: تغير طبيعة الاهتمامات الدولية وتغير أهداف العملية الدبلوماسية.
  - المطلب الخامس: تأثير تسارع التدفقات فوق وتحت قومية على وظائف السفارات.
- ❖ خلاصة الفصل.

تمهيد:

تسعى الدول من خلال تبادل السفارات فيما بينها ليس فقط إلى تعزيز العلاقات الودية، بل تسعى كذلك إلى تحقيق مجموعة من المصالح و تنميتها، و هذا من خلال الوظائف التي تضطلع بها هذه البعثات، وفي ظل تطورات ما بعد الحرب الباردة من الطبيعي أن تواجه الدبلوماسية الكثير من التحديات خاصة حجم وسرعة الاتصالات الدبلوماسية وتصاعد وتيرة الأنماط المختلفة للنشاطات الدبلوماسية الذي رافق اتساع نطاق المجتمع الدولي بظهور فواعل جديدة فوق وتحت قومية، ومن خلال هذا الفصل سنتناول بالدراسة هذه الوظائف و التحولات التي طرأت عليها في خضم التطورات الدولية الراهنة.

❖ المبحث الأول: الوظائف التقليدية للسفارات.

نصت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا **1961** للعلاقات الدبلوماسية على وظائف السفارات وهي كما يلي:

المطلب الأول: تمثيل الدولة لدى الدولة المعتمد لديها. (المادة**3**/**1**/أ).

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسية التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي، فيقوم السفير أو من ينوب عنه في حالة غيابه بمهمة تمثيل بلاده لدى سلطات الدولة المعتمد لديها.

والتمثيل الدبلوماسي يشير إلى استقلال الدولة وكرامتها ويتخذ شكلين؛ التمثيل الرمزي حيث يؤدي المبعوث الدبلوماسي أعمالا ذات طابع رمزي، حيث يمثل دولته في المناسبات الرسمية التي يدعى إليها وفي المناسبات التي يقيمها هو باسم بلاده، كما انه يعتبر وسيط حكومته لدى حكومة البلد المضيف حيث يبلغ ممثليها تصريحات قيادته وقراراتها سواء أكانت تحريرية أم شفهية، ويعتبر الممثل الدبلوماسي أحد المصادر الأساسية في التعرف على اتجاهات دولته و نواياها إذا لم تكن تلك الاتجاهات واضحة.

وتقوم البعثة أيضا بالتمثيل القانوني؛ فرئيس البعثة هو وكيل دولته القانوني في البلد المضيف يتحدث باسمها ويتصرف في ضوء ما تخوله من صلاحيات قد تصل أحيانا إلى حد تبادل الوثائق الخاصة بتنفيذ اتفاقية معينة أوالتوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة ما،كما يقوم السفير بتمثيل حكومته في المؤتمرات والمنظمات الدولية وينوب عنها في كل ما تتطلبه عملية التفويض الممنوحة له.

تتطلب مهمة التمثيل أن يكون السفير محيط بكل ما يخص بلاده وما يطرأ عليها من تغيرات، وأن تكون لديه المعلومات و البيانات الدقيقة التي تجعله واثقا من حقيقة الإيضاحات والمعلومات التي يقدمها لممثلي الدولة المعتمد لديها، ونظرا لأهمية هذه المسألة تلجأ بعض الدول إلى عقد مؤتمرات دورية لسفرائها حيث تزودهم بالمعلومات التي يتطلبها عملهم مما يدعم قدرتهم على أداء مهمتهم التمثيلية.[1]

[1] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع، ص **19**–**20**.

وتتخذ وظيفة التمثيل شكلين هما:[1]

1–وظيفة التمثيل الثنائي: لقد نصت مقدمة الاتفاقية على أن البعثة الدبلوماسية تمثل الدولة لتتلخص مهام هذه الوظيفة لاشتراك البعثة بالحياة العامة للدولة المعتمد لديها من خلال المشاركة في الاحتفالات العامة والاستقبالات الرسمية والأعياد الوطنية، وعادة يتولى رئيس البعثة القيام بهذه الوظيفة، وفي حالة غيابه أوشغور منصبه ينوب عنه الشخص المعني في البعثة.

2–وظيفة التمثيل المتعدد والمشترك: وقد نصت اتفاقية فيينا عام **1961** على اعتماد تبادل دبلوماسي ثنائي ومتعدد ومشترك. وتعتبر وظيفة التمثيل المتعدد والمشترك من الوظائف المهمة التي تمارسها الدول لاسيما الصغيرة والفقيرة والضعيفة الموارد الاقتصادية والفنية، لهدف مساعدتها لتخطي عوائق التمثيل الدبلوماسي لجهة التكاليف التي تتطلبها. وقد أتى التمثيل المتعدد والمشترك لتسهيل العمل أمام الدول التي تجمعها وحدة المصالح والرؤية ولتوحد سياستها الخارجية.

وقد نصت المادة **5** من اتفاقية فيينا على التمثيل المتعدد والمادة **6** على التمثيل المشترك؛ فالتمثيل المتعدد حسب المادة **5** هو إمكانية اعتماد شخص واحد لتمثيلها في عدة دول ما لم تعترض الدول المعتمد لديها على ذلك، أو لدى أي منظمة دولية.

والاعتماد المشترك فهو اشتراك عدة دول تجمعها وحدة المصالح السياسية والاقتصادية والإيديولوجية... في اعتماد ممثل واحد لدى دولة أخرى ما لم تعترض الدولة المعتمد لديها على ذلك.

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص ص (**290**–**294**).

المطلب الثاني:حماية مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها (المادة1/3/ب).

لكل دولة مصالح في الخارج تحرص على رعايتها وحمايتها بوسائل وأجهزة مختلفة تعتبر الدبلوماسية واحدة من بينها حيث تواظب على القيام بها البعثة بوسائل الممكنة وتقوم بالتحرك في اتجاهات متعددة من بينها:

1. **المساعدة على تقنين العلاقات المرتبطة بمصالح بلادها مع البلد المضيف في اتفاقيات ومعاهدات محددة والحصول على الضمانات الكفيلة بعدم المساس بها.**
2. **متابعة وفاء الدولة المعتمد لديها بالتزاماتها المتعلقة بتلك المصالح.**
3. **المراقبة اليقظة لتطورات الأوضاع المرتبطة بتلك المصالح، وملاحظة كل ما من شأنه أن يعرضها للخطر.**

كما يندرج أيضا ضمن حماية مصالح الدولة، تحسين الأوضاع الخاصة لمواطنيها من حماية لمصالحهم وضمان وضع ملائم وجيد لهم وهذا بمطالبة الدولة المعتمد لديها بأن يتمتع مواطنوها بكامل الحقوق التي يقرها لهم تشريع الدولة المقيمين فيها في حدود ما تفرضه قواعد القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة بين الدولتين إن وجدت. ومع أن هذه المهمة هي من المهمات الأساسية للبعثة القنصلية، إلا أن السفارة تقوم بها كذلك حسب المادة03 من اتفاقية فيينا 1961، وذلك لا يتم إلا في حالات ذات أهمية قصوى وبعد أن تستنفد جميع الوسائل الداخلية للدولة المعتمد لديها عن حل مثل هذه المشاكل، ما يدفع البعثة الدبلوماسية بأن تقوم بالتدخل لحماية مصالح دولتها أو لرعاياها بما يتوافق مع الصلاحيات والشروط الممنوحة لها من حكومتها. ونشير إلى أنه في حالة كثرة مهاجري دولة ما تقوم البعثة الدبلوماسية لهذه الدولة بفتح مكاتب متخصصة يرأسها ملحقون تابعون للبعثة مهمتها استقبال هؤلاء المواطنين وتوفير الحماية لهم.[1]

[1] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع، ص89-90.

ولتنفيذ هذه المهمة يقوم السفير بالاتصال بوزير خارجية الدولة المعتمد لديها إذا بدا له أن هناك مساس بمصالح بلاده حيث يلفت انتباهه إلى ذلك و ينقل إليه تعليمات محددة من حكومته، وفي هذا الإطار تقع عليه مهمة تتبع نظرة حكومة الدولة المضيفة إلى مصالح بلاده وما يطرأ عليها من تغيرات، وإبلاغ حكومته بها حتى تحدد له كيفية التحرك للدفاع عنها.[1]

كما يمكن أن تقوم البعثة بحماية مصالح دولة ثالثة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، وتكون هذه الحماية مؤقتة في حالات قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أو الاستدعاء المؤقت أو الدائم لإحدى البعثات وحالة وجود نزاع مسلح.[2]

المطلب الثالث: التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها. (المادة3/1/ج).

المفاوضات هي المباحثات والمداولات والمناقشات والمساومات الشفهية أو الخطية التي تجري بين ممثلي دولتين أو أكثر، ذات مصالح متقاربة أو متعارضة، يقدم فيها كل طرف حججه ويحاول أن يدحض حجج خصمه بغية الوصول إلى اتفاق بحل قضية تهمهما، أو مطلب أو نزاع يقتضي تسويته بالطرق الودية، أوتحديد موقف أو تقرير إجراء أو عقد معاهدة...، وتسبق المفاوضات عادة مشاورات ومباحثات تمهيدية، يقوم بها الممثلون الدبلوماسيون، فإذا تم الاتفاق أو تقارب وجهات النظر حول الأسس العامة تعين كل دولة مندوبيها المفاوضين وتحدد موعد الاجتماعات ومكانها.[3]

والتفاوض من أهم الوظائف الدبلوماسية، حيث يكمن فن هذه الوظيفة في الوصول إلى الأهداف بأكبر قدر ممكن من الخسائر بمعنى أخر يكمن فن المفاوضة في تحقيق وتأمين المصالح بأكبر قدر ممكن من النجاح وبأقل قدر ممكن من التنازلات، وبالتالي فإن هذه الوظيفة هي من أهم وظائف البعثات الدبلوماسية التي تمارسها لدى الدولة المعتمد لديها بهدف التوفيق بين المصالح المتعارضة للدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها.[4]

[1] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع، ص20-21.
[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص 303.
[3] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع، ص 86.
[4] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص298.

وهي تتناول معالجة عدة أمور وقضايا ولا تقتصر على موضوع أو مسألة معينة، كما يحاول البعض أن يحصرها في أمور التحضير للمعاهدات والتوقيع عليها حيث أن وظيفة التفاوض هي أوسع من ذلك فهي تتناول جميع معالجة القضايا وإيجاد الحلول لها ودلك لما يخدم المصالح المتبادلة للدول ويعزز العلاقات الودية بين الأمم حسب ما جاء في مقدمة اتفاقية فيينا 1961.[1]

ويتم التفاوض بأشكال مختلفة ومتعددة أهمها:

-قد يكون التفاوض بشكل رسمي أي أن المبعوث الدبلوماسي يقوم بالتفاوض من خلال تكليف أوتفويض رسمي معلن من طرف الدولة التي يعمل في جهازها الدبلوماسي.

وقد يتم بشكل ذاتي غير ملزم من الناحية الرسمية كأن يقوم المبعوث الدبلوماسي بإجراء مفاوضات حول موضوع ما دون تكليف رسمي معلن من طرف الدولة المعتمدة.[2]

-وقد تكون مفاوضات سرية أو علنية، فعندما كانت تسود مرحلة الدبلوماسية السرية كانت المفاوضات والمحادثات تجري بشكل سري وتبقى نتائجها سرية ومحفوظة بيم الأطراف المعنية. أما عندما سادت مرحلة الدبلوماسية العلنية، فقد أصبحت المفاوضات علنية، خاصة بموضوعها ونتائجها وإن كانت من حيث الشكل تجري عادة بصورة سرية.[3]

-وهناك شكل أخر من المفاوضات؛ المباشرة وغير المباشرة حيث تجري الأولى عندما يتم الإتصال بين رئيس البعثة ورئيس الدولة المعتمد لديها، والثانية عندما تتم بين رئيس البعثة ووزير خارجيتها، ويمكن أن تتخذ المفاوضات شكلها المباشر عندما يتفاوض رؤساء الدول بشكلها غير المباشر عندما تتفاوض البعثات الدبلوماسية.[4]

[1] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص298-299.

[2] عاطف فهد المغاريز، نفس المرجع، ص 44.

[3] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص 299.

[4] نفسه.

المطلب الرابع: استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها. (المادة3/1/د)

أصل قيام البعثات الدبلوماسية الدائمة لم يكن فقط الحاجة المستمرة للتمثيل أوالتفاوض أوالحماية، بل أن تبقى الدولة المعتمدة على اطلاع مستمر بالأحداث السياسية والاقتصادية...الحاصلة في الدول المعتمد لديها، وذلك من خلال قيام البعثة بتحليل المعلومات المجمعة لديها عن الحوادث والتعليق عليها بعد تقييمها، وهذا شيء مختلف عن مجرد الإخبار. بالإضافة للدراسة عن قرب للسياسة الخارجية والداخلية للدولة المعتمد لديها، وعلاقاتها مع الدول الأخرى واتجاهات الرأي العام فيها بخصوص هذه القضايا والتي يمكن أن تفيد أو تهم حكومتها في المستقبل وبالخصوص في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية.[1]

ظهرت هذه الوظيفة منذ العصر البيزنطي حيث تحول الدبلوماسي الخطيب إلى الدبلوماسي المراقب الذي يراقب أوضاع وأحوال البلد الموفد إليه ويرفع التقارير بهذا الشأن إلى دولته، ومنذ ذلك الحين أخذت هذه الوظيفة تتطور مع تطور العمل الدبلوماسي، ومع الانتقال من مرحلة الدبلوماسية المؤقتة إلى مرحلة الدبلوماسية الدائمة زادت هذه الوظيفة أهمية خاصة بعد معاهدة وستفاليا 1648 حيث أصبحت وظيفة البعثة الدبلوماسية هي مراقبة ميزان القوى في هذه الدولة حتى وصل الأمر إلى الاعتقاد بأن هذه الوظيفة هي وظيفة تجسس تقوم على وسائل مشروعة، غير أنها مع تطور أسلوب ممارسة الدبلوماسية ومع انتقال لمرحلة الدبلوماسية العلنية تطورت هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في عمل البعثة لجهة الاتصال والاحتكاك وتبادل المعلومات بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها.[2]

ويلجأ الممثل الدبلوماسي في جمع المعلومات إلى الطرق المشروعة كما نصت المادة03 في الفقرة (د)، كالاطلاع على الصحف المحلية وما تنشره وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وإجراء المقابلات مع الشخصيات الاجتماعية والسياسية في الدولة المعتمد لديها، وعدم اللجوء إلى التجسس والرشوة وما

[1] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع، ص 88.

[2] علي حسين الشامي، نفس المرجع، ص 299-300.

إلى ذلك من الأساليب غير المشروعة، فاستعمال مثل هذه الطرق يعتبر إخلال بواجباته، ويمكن أن تعتبره الدولة المعتمد لديها شخص غير مرغوب فيه.[1]

والمهمة الإعلامية والاستطلاعية يمكن أن تتم بشكل عكسي، فالبعثة الدبلوماسية يجب أن تسهل للدولة المعتمد لديها دائما وبقدر الإمكان الحصول على أي معلومات تطلبها منها عن دولتها.[2]

المطلب الخامس: تعزيز العلاقات الودية بين الدول. (المادة **01/03**/هـ).

تعتبر مهمة تعزيز العلاقات الودية بين دول البعثة والدولة المضيفة المبرر الرئيسي في إقامة العلاقات الدبلوماسية وتنظيمها، ويحرص رؤساء البعثات قبل استلام مهامهم عن التعبير عن أملهم بالقيام بهذه المهمة بنجاح، فقد جرى العرف على أن يعبر الممثل الدبلوماسي أثناء تقديم أوراق اعتماده عن أمله في تطوير العلاقات بين بلده والبلد المضيف. لذا يعمل رئيس البعثة فور مباشرته لمهامه على تحسين العلاقات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...[3]

ونظرا لتطور وزيادة العلاقات الدولية في الحقبات الأخيرة قامت بعض الدول تعزيزا لمصالحها ولتقوية ودعم علاقتها الودية مع الدول الأخرى بمضاعفة بعثاتها الدبلوماسية وتطعيمها بالكوادر المتخصصة، وإنشاء أقسام أو مكاتب أو ملحقيات تابعة لبعثتها الدائمة، ويكفي لمعرفة حجم العلاقات بين دولتين الاطلاع على قائمة السلك الدبلوماسي الصادرة عن وزارة الخارجية حيث نجد أن هناك الملحقين العسكريين، الملحق التجاري، الملحق الثقافي،...والتي من شأنها توطيد العلاقات بين البلدين كل في مجال تخصصه.[4]

[1] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع، ص 24.
[2] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع، ص 89.
[3] عطا محمد صالح زهرة، نفس المرجع، ص 24.
[4] محمود عبد ربه العجرمي، نفس المرجع، ص91.

❖ المبحث الثاني: التحول في وظائف السفارات في ظل الوضع الدولي الراهن.

كان لظاهرة العولمة وما صاحبها من تغيرات على الهيكلية والبنية الدولية في مختلف الميادين الأثر الكبير على الممارسة الدبلوماسية في العالم، فقد أصبحت الدبلوماسية الحديثة محل اهتمام من قبل الرأي العام الوطني والدولي بسبب تقدم وسائل الإعلام والاتصال، واكتسبت طابعا شخصيا من خلال ممارسة رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في مؤتمرات القمة والاجتماعات الثنائية، كما اتسعت دائرة الحوار الدولي عبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

المطلب الأول: تأثير اتساع المجتمع الدولي على وظائف السفارات.

كان عدد الدول التي تمارس العملية الدبلوماسية عند بداية نظام الدولة الحديثة عند منتصف القرن السابع عشر اثنتي عشرة دولة أوروبية، ومنذ هذا الوقت تضاعف هذا العدد عدة مرات ففي نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 حدث تحول أساسي حيث حصلت الولايات المتحدة وخمس عشرة دولة لاتينية على الاستقلال، الأمر الذي ضاعف من عدد الدول المكونة للمجتمع الدولي واتسعت الساحة الدولية حيث شملت نصف الكرة الغربي ثم حدث نمو مفاجئ وإن كان بطيئا في منتصف القرن 19 حين انضمت إلى المجتمع الدولي الصين واليابان وعدد من دول أمريكا الوسطى وليبيريا ونما هذا التوسع بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة في البلقان وجنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط حيث بلغ عدد الدول ما يقرب من 65 دولة غير أن المجتمع الدولي شهد أكبر توسع له نتيجة لموجة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية حيث انضم 75 عضوا جديدا خاصة من العالم العربي وأفريقيا وآسيا ما أدى إلى تزايد عدد الدول التي تتمتع بعضوية الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال نتج عن هذا التوسع في المجتمع الدولي توسع كبير في الصلات والعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات والأجهزة الدبلوماسية[1]، كما أدى ذلك إلى ظهور الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تعتمد على الرؤساء ووزراء الخارجية والبعثات الخاصة، والتي تتناول قضايا مهمة، بدل الدبلوماسية الثنائية الأطراف المعتمدة أساسا على السفارات، ما ينتج عنه تراجع دورها واقتصاره على قضايا أقل أهمية، والتحضير للمفاوضات أو المؤتمرات.

[1] السيد أمين شلبي، بين الدبلوماسية القديمة والحديثة، السياسة الدولية، متاح على الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219754&eid=286

المطلب الثاني: تأثير التطور التكنولوجي على وظائف السفارات.

لقد غيّر التقدم الهائل و الثورة التكنولوجية خاصة في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية، ويمكن أن نميز بين نوعين من التأثير؛ فالجانب الأول هو ما أضافه من قوة وفعالية للعملية الدبلوماسية بإدخال الرؤساء ومستشاريهم وكذلك الخبراء المتصلين بجوانب العلاقات المتعددة، وبشكل أصبح عنصرا مساعدا للعملية الدبلوماسية وهدفها الأساسي وهو بناء علاقات أوثق وأشمل بين الأمم، وبشكل أصبح عاملا مساعدا للعملية الدبلوماسية التقليدية والتي كانت تدار من قبل وإلى حد كبير من خلال القنوات التقليدية وهى السفراء المقيمين ومساعديهم[1]، ما أدى إلى ظهور دبلوماسية القمة أوالمؤتمرات بدلا للدبلوماسية الثنائية الأطراف المعتمدة على السفارات، ونقصد بدبلوماسية القمة المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشاركة في لقاء القمة .

لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية ، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي. لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.[2]

أما الجانب الثاني من التأثير فنلمسه في وظائف السفارات؛ فباستثناء الجانب البروتوكولي للوظيفة التمثيلية التي لم يبقى منها سوى مغزاها الرمزي فقد أصبحت المهام التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أي مضمون حقيقي فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها إذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى وجود وسائل الاتصال العديدة والتي يمكن استخدامها في إجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.[3]

---

[1] السيد أمين شلبي، هل مازال الدبلوماسي ضرورة؟،متاح على الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218623&eid=286

[2] سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط01. (د.م): دار الشيماء للنشر و التوزيع، 2009. ص 40.

[3] مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث.بسكرة:جامعة محمد خيضر.ص 94

أما فيما يتعلق بالتفاوض فنجد هذه الوظيفة نقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكلة إلى السفارات حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة[1]، وتحول دور السفير أو الدبلوماسي من مفاوض إلى منسق للتفاوض، يجمع المعلومات وينسقها ويحللها لتكون مادة للتفاوض بين وزير الخارجية أو رئيس الدولة ونظيره من الطرف الآخر، بالإضافة لإلى كتابة التقارير عن الدولة المضيفة، أما دوره التمثيلي أوالتفاوضي فقد قل أو ضعف عما كان يحدث في الماضي، وهذا لا يعني انتفاء هذه المهمة عن السفير نهائيا بل مازالت هناك موضوعات تترك ليتفاوض فيها السفراء مع الدولة المعتمد لديها.[2]

ويمكن أن نستدل على ما طرأ من تغير في وظيفة التمثيل أو التفاوض هو ظهور البعثات الخاصة وهي بعثات متعددة الأطراف ومؤقتة في نفس الوقت، أي غير دائمة وتمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود أو أشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة، تفاوضية أو تمثيلية، وفي بلد أو أكثر، ثم تعود لبلدها. [3]

ولم يختفي الدور الإعلامي للبعثة الدبلوماسية تماما ولكنه أجبر على التغير إذ عادة ما يتم تداول الأخبار شكل فردي عن طريق وسائل الإعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التغيرات المتوقعة والتي لم تعرف بعد، أوجمع وتحليل وتفسير الأخبار، التي تم نشرها بالفعل وفي هذا الإطار عادة ما يتمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الدبلوماسيين. [4]

بالإضافة إلى أن الرأي العام أصبح ذا تأثير بالغ على صانع السياسة ومنفذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب والاجتماعات الشعبية والبرلمانات والمظاهرات وصناديق الاقتراع وهكذا أصبحت الدبلوماسية ذات طابع ديمقراطي وبحيث أصبحت تسمى أحيانا بالدبلوماسية الشعبية بما يعنى نفوذ وتأثير الأجهزة الشعبية والتمثيلية على العلاقات الخارجية وإدارتها[5]، في الوقت الذي كان فيه السفير يملك هامشا أكبر من حرية التصرف في تمثيل بلاده وإجراء المفاوضات، وحريته لم تكن تحدها غير التعليمات الصادرة عن دولته وفي أوقات متباعدة. [6]

---

[1] مصطفى بخوش، نفس المرجع ، ص 94.

[2] حيدر بدوي صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي و الاتصالي الحديث–البعد العربي–،دراسات إستراتيجية،ط01، العدد05.الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1996. ص 28–29.

[3] سعيد محمد أبو عباه، نفس المرجع. ص 39.

[4] مصطفى بخوش، نفس المرجع ، ص 93–94.

[5] السيد أمين شلبي، بين الدبلوماسية القديمة والحديثة، السياسة الدولية، نفس المرجع.

[6] حيدر بدوي صادق، نفس المرجع ، ص 30.

كما أن سرعة تبادل المعلومات بين طرفين تؤدي إلى سرعة التواصل وبالتالي إلى تيسير عملية الاتصال، لكم هذه السرعة أيضا تتطلب قدرة عالية على تصنيف وتحليل المعلومات، لا تتوفر إلا بالممارسة والتدريب. فالقدرة على اختيار معلومة مهمة من بين الكم الهائل من المعلومات، وتحليل ظاهرة معينة بناء عليها، وإعداد تقارير سريعة تستلزم أن يكون الدبلوماسي العادي ذا قدرات عالية في معالجة وتصنيف المعلومات بسرعة، وعامل السرعة هنا مهم لأن بعض المعلومات تفقد جدواها إذا لم تحلل وتصنف ويتخذ قرار بشأنها في الوقت المناسب.[1]

المطلب الثالث: تأثير تعدد الفواعل الدولية على وظائف السفارات.

كان ينظر دارسو العلاقات الدولية في مرحلة ما قبل العولمة للتفاعلات الدولية على أنها محصلة علاقات بين دول أو بين حكومات في المقام الأول أي علاقات رسمية وذات طابع عام. أما التفاعلات الأخرى بين الأفراد والمجتمعات والتنظيمات والمنظمات العابرة للحدود والحواجز الجغرافية فلم يكن يتم الاكتراث لها, بل كانت تعتبر ثانوية وغير مؤثرة.

ولكن مع ظهور العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي وبخاصة في مجال تكنولوجيا الاتصال وانفتاح الإعلام بغض النظر عن الحواجز الزمانية والمكانية وثورة المعلومات وغدو العالم إلى أشبه ما يكون بقرية صغيرة يتأثر سكانها ببعضهم ويتواصلون بسرعة فائقة, بدأ يظهر تأثير أكبر لأشكال جديدة من الفاعلين الدوليين مثل الشركات الدولية العملاقة (الشركات متعدية الجنسية والمنظمات الدولية – الحكومية منها وغير الحكومية) وأصبح دور هؤلاء الفاعلين الجدد وتأثيرهم على مجمل التفاعلات الدولية لا يقل أهمية وخطورة عن دور الحكومات وتأثيرها, حتى أنه أصبح للمبادرات الفردية والخاصة وتحركات الأفراد والجماعات العابرة للحدود دور فاعل ومؤثر على نحو متزايد في التفاعلات الدولية.[2]

---

[1] حيدر بدوي صادق، نفس المرجع ، ص 30.

[2] خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في العلاقات الدولية، مركز الرأي للدراسات. تاريخ الإصدار: 2006/11. متاح على الموقع:
www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=177:2010-11-06-10-55-06&catid=14:2010-11-03-16-58-11&Itemid=4.2013/05/28 ، تاريخ التصفح:

والمقصود بالفاعلين في العلاقات الدولية " كل سلطة أو جهاز أوحتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون."[1]

ويمكن الحديث عن الفاعلين الدوليين من غير الدول عبر التقسيم التالي:

1-الشركات متعددة الجنسية:

وهي الشركات التي تتعدى في نشاطاتها وأعمالها الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة. ونتيجة لما تتمتع به هذه الشركات من قوة اقتصادية ومالية وسياسية سواء بذاتها أو من خلال الدول الكبرى الداعمة لها باتت تمارس المزيد من الضغوط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث والتأثير على سياساتها وقراراتها، ناهيك عن أن هذه الشركات أصبحت بما تملكه من قدرة على نقل فروعها من دولة إلى أخرى تمثل في كثير من الأحيان دور الشرطي الذي يؤمن التزام الدولة المضيفة لها بمعايير أداء مقننة في سياساتها الاقتصادية وحتى في تفاعلاتها على المستوى الدولي .

ولعل ما يزيد في قوة هذه الشركات هو أن الدول الرأسمالية الكبرى باتت تعمل كوكيل عن هذه الشركات، فأصبح كبار المسئولين في هذه الدول يضاعفون دورهم كممثلين لمصالح هذه الشركات من خلال زياراتهم الرسمية للدول المختلفة, ومن أهم الأمثلة على ذلك الدور الذي لعبته شركة "بل كندا" لإجبار رئيس وزراء كندا على إلغاء قرار نقل سفارة كندا من تل أبيب إلى القدس.

وبالإضافة إلى الضغوط المتعلقة بالجوانب المالية تستخدم الشركات متعددة الجنسية التقدم العلمي والتكنولوجي كوسيلة من وسائل الضغط خاصة على دول العالم النامية التي لا تمتلك قدرات في مجال العلم والتكنولوجيا فلا يتم السماح بنقل هذه التكنولوجيا من قبل هذه الشركات أو الحكومات الأم التي تتبع لها هذه الشركات إلا للدول التي لا تتعارض سياساتها مع السياسات العامة لهذه الشركات أو الدول المذكورة.[2]

[1] مصطفى بخوش، نفس المرجع ، ص 86.

[2] خالد الشقران، نفس المرجع.

2- المنظمات الدولية الحكومية:

ويقصد بها التنظيمات التقليدية الحكومية على المستويين العالمي والإقليمي, وتتراوح نشاطاتها ما بين التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي إلى تنظيم التفاعلات المختلفة بين الحكومات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية...، وقد تطورت هذه المنظمات باتجاهين يتعلق أولهما بالزيادة العددية، وارتبط ثانيهما بزيادة فاعلية هذه المنظمات ودورها علي الساحة الدولية ويمكن أن يندرج تحت هذه المنظمات حلف الناتو, ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة دول الآسيان، وتكتل النافتا، ومجموعة الثماني الكبار، وجامعة الدول العربية، وغيرها من التنظيمات المختلفة.

وقد باتت هذه المنظمات في عصر العولمة تشكل في كثير من الأحوال فيما تفرضه من قيود والتزامات ضوابط مؤثرة على السياسات الخارجية للدول مثلما أنها تشكل في كثير من الحالات تأثيراً ولو نسبياً على مجمل سير التفاعلات على الساحة الدولية برمتها.[1]

3- المنظمات الدولية غير الحكومية:

إنّ المنظمات العالمية غير الحكومية هي مبادرات خاصة بعيدة عن تأثير الحكومات الرسمية، استجابة إلى الرغبة في تنظيم الوضع من اجل ممارسة نشاط معين في الحياة العامة، و هي قائمة على التطوع الفردي الناجم عن الإرادة الواعية بالهدف، و هي لا تسعى لتحقيق ربح مادي. يعرفها " انطوان قزانو" على أنها : " تجمع لأشخاص طبيعيين أو غير معنويين خواص من جنسيات مختلفة دولية بطابعها بوظائفها و بنشاطها و لا تهدف لتحقيق الربح و تخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها الرئيسي". اعترف رسميا بهذه المنظمات في هيئة الأمم المتحدة في نص المادة 71 منه، و تزايد عددها في هيئة الأمم المتحدة ذاتها في موقع استشاري في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إذ وصل إلى عدد 2010 في فبراير 2001، ثم ليصل إلى 2531 منظمة عام 2004. وهي في تنامي مستمر من حيث العدد و من حيث تدخلاتها في مواضيع مختلفة، فقد ساهمت في بلورة مفاهيم التنمية و تدخلت في مسائل أمنية، تشارك أوقات السلم و ترسل البعثات الميدانية، تعمل على الرصد و التوثيق لحقوق الإنسان و التأكد من الحقائق، حضور المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من عام 1993 فينا سجل حضور أكثر من 800 منظمة غير

[1] خالد الشقران، نفس المرجع.

حكومية. و أثناء النزاعات المسلحة تتدخل جهودها، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعد اكبر المنظمات في حالة النزاعات. كما تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة و مع المنظمات الإقليمية.[1]

فقد ساهمت في إلغاء بعض الأمور التي لم تأخذ الدول على إلغاءها محمل جد،كمساهمتها في إلغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر. مما أخاف دول و أذعرها و أصبحت تخشى التقارير الصادرة عن مثل هذه المنظمات، بل لقد أصـــبح تأثيرها أعمق لما تضغط على القاعدة الشعبية و على المسئولين على حد سواء. لقد أصبحت قريبة من المواطن أكثر من مؤسسات الدولة، أو ما عبر عنه الكاتب والمختص في العلاقات الدولية "جوزيف ناي" في مؤلفه القوة الناعمة بالقدرة على اجتذاب الأتباع. و لقد أثرت مسائل عدم الثقة و الصراع حول السلطة السياسية على المواطن و أضحى يبحث عن فواعل لا تطمح لبلوغ السلطة السياسية، بل طموحها إنساني عالمي، و أثبتت براعتها في عديد من الظروف لاسيما أوقات الأزمات والنزاعات و الحروب.

كما قد تصل ضغوطها إلى المسئولين و ذلك عن طريق جولات مفاوضية دبلوماسية لإقناع الجهات المعنية، أو قد تستعمل ضغط المواطنين في حالات ترى فيها احتمال فشل المساعي الحميدة.

وفي حالات أخرى تستعمل الوسيلة الإعلامية كطريقة للضغط ، فبعد قيام منظمة مراقبة حقوق الإنسان بإصدار تقريرها العالمي عام **2003** الذي تضمن نقدا قويا للحكومة الأمريكية على طريقة إدارتها للحرب على الإرهاب ظهرت مقالات في **228** صحيفة و مجلة على امتداد أيام عشر حول المنظمة. فالوسيلة الإعلامية التقليدية أم الحديثة كلاها تعمل على مساعدة المنظمات في أعمالها ونشاطاتها إضافة إلى تقديمها للعالم و التعريف بها و قد تقودها للشهرة و من تم لتصدر المراكز الرسمية في حقل الفواعل الرسمية في العلاقات العالمية[2].

[1] نبيلة بن يوسف، مستـــــقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة"المنظمات العالمية غير الحكومية" و" المواطن العالمي، تاريخ الإصدار: 2011/11/10،متاح على الموقع:http://diae.net/6300 . تاريخ التصفح: 2013/05/28.

[2] نفسه.

4-الفاعلون عبر القوميون:

ويقصد بالفاعل عبر القومي "الجماعة التي تضم أفرادا أو مجموعات من دول مختلفة يجمعها إطار تنظيمي واحد بهدف القيام بعمل مشترك وقد يأخذ هذا الفاعل شكل الهيئات (السياسية، أو الدينية أوالعلمية أو المهنية أو الاجتماعية). أو شكل النقابات والتي تضم في الغالب نقابات محلية موجودة سلفاً، أوشكل شركات تنسق بين أنشطتها الاقتصادية داخل عدة دول"، ولا تعتبر هذه الجماعات بديلاً للدول أوتطمح في أن تحل محلها، وإنما تحاول أن تسد فراغاً في أنشطتها أوالتأثير عليها بقصد تعديل سلوكها،كما تحاول من خلال تشكيلها الدولي أن تعثر على سلطة إضافية تمكنها من محاولة فرض أوترجيح وجهة نظرها لدى السلطات المحلية.[1]

5- القوى تحت القومية:

ويقصد بها جماعات المصالح والسلطات المحلية (الولايات أو المقاطعات أوالأقاليم) إضافة إلى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية أو الجماعات السياسية النشطة وحركات التحرر الوطني وغيرها، وبالرغم من أن هذه القوى لا يمكن اعتبارها بمثابة فاعلين دوليين بالمعنى الحقيقي، أو على نحو كامل بقدر ما نريد القول أن سلوك هذه الهيئات ونشاطها يؤثران إلى حد ما على الحكومات عند اتخاذها بعض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

لقد أتاحت ثورة الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا الإعلام المتطورة لهذه القوى القدرة على التواصل وإقامة التحالفات مع نظيراتها في الخارج، مما يزيد في قدرتها على ممارسة النفوذ على الصعيد الخارجي، وعليه فلم تعد بعض هذه القوى تنظر في كثير من الأحوال إلى حكوماتها كهدف يتعين التركيز عليه في مطالبها الرامية إلى التأثير على السياسة الدولية، وقد ساعدت المتغيرات العالمية في عصر العولمة على نمو روابط مباشرة عبر الحدود بين كثير من القوى تحت القومية والتي أدت في النهاية إلى زيادة تأثيرها لدرجة أنها أصبحت تتخذ الكثير من المبادرات السياسية التي تتجاوز حكوماتها المركزية، فعلى سبيل المثال فان العديد من المقاطعات الكندية والصينية وكذلك معظم الولايات الأميركية لها في الوقت الحالي هيئات دبلوماسية في الخارج، وهي تعمل باستقلالية نسبية عن سفارات دولها، وفي أوروبا فان حوالي خمسين

[1] خالد الشقران، نفس المرجع.

حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة تدير علاقات مباشرة مع بعضها من خلال مجلس أقاليم أوروبا، ولجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم وهيئات أخرى عديدة ومختلفة.[1]

التقليد السائد في العلاقات الدولية هو أن الدولة هي الفاعل الذي يحتكر السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي لمتابعة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، إلا أن هذا المنظور قد شهد تطورا في ظل نظام دبلوماسي عالمي، وذلك انطلاقا من فكرة أساسية وهي أن الدولة لم تعد الممثل الوحيد على الصعيد الدولي، بل أصبحت تمارس أنشطتها مع مشاركة خليط من الممثلين من غير الدول، فهؤلاء الممثلين أصبحوا يسعون إلى تبني سياسيات دبلوماسية تشبه السياسات الدبلوماسية للدول، رغم أنهم لا يملكون الجهاز الدبلوماسي الواسع الذي يقوم بسلسلة واسعة من المهام، كما أنهم لا أصبحوا يمتلكون بعض القدرة و آلية بدائية على الأقل للتعبير على مصالحهم وحشد مواردهم للتأثير في نتيجة المفاوضات، بل أن كثير من هؤلاء الممثلين لديهم القدرة على التأثير في العملية الدبلوماسية والعلاقات الدولية أكثر من قدرات الدول الصغيرة.[2]

غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن متطلبات الدبلوماسية والعلاقات الدولية اليوم تفرض قيودا على قدرة جميع الممثلين في السيطرة على النتائج، وسبب ذلك لا يقتصر على كون العملية ممارسة العملية الدبلوماسية هي متنوعة ومعقدة أين يتفاوض ممثلون متعددوا الأدوار حول سلسلة من القضايا أوسع من ذي قبل، بل أن السياق الذي تجري فيه تلك المفاوضات قد تحول بصورة جذرية من خلال مستويات الترابط المتداخلة والاعتماد المتبادل بين المجتمعات وتأثير ثورة تقنية المواصلات التي غيرت الدبلوماسية تغييرا جذريا كعملة وكأداة للسياسة الخارجية على حد السواء؛ فالمفاوضات اليوم تعمل كامتداد لعمليات صنع السياسة الخارجية بدلا من الدبلوماسية الرسمية والتمثيل الرسمي بين بلدين، كما أن الأفراد المشاركين في التفاوض الدولي قد تزايد زيادة كبيرة تمثلت في الهيئات من غير الدول والتي تنشط بصورة غير رسمية في عملية التفاوض.[3]

إن دخول فواعل دولية من غير الدول إلى الساحة الدولية والتأثير لها أدى إلى ظهور أنواع جديدة للدبلوماسية، منها الدبلوماسية غير الرسمية والتي تعرف بأنها تلك الجهود غير الرسمية في المجال الدبلوماسي والتي نعني بها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجماعات الضغط... والذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في مجالات مختلفة وفي حماية حقوق

[1] خالد الشقران، نفس المرجع.

[2] بودردابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسية الخارجية(دراسة حالة الو.م.أ)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009. ص 25.

[3] نفس المرجع. ص 25-26.

الإنسان والتنمية...، وذلك بهدف تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق الاتصال والتفاهم والتعاون والحوار الدولي.[1]

كذلك نجد دبلوماسية المنظمات الدولية والتي تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة .تمتاز غالبا بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية .وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة وتقاليد العمل فيها. وأحيانا تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة .وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) وأخيرا مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري). وتتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها، يسمون بالموظفين الدوليين، ويتمتعون بوضعية خاصة بهم، منصوص عليها في دستور المنظمة، أوبروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية أو من خلال اتفاقية المقر. وهذه الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها[2].

إن ظهور فواعل دولية جديدة إلى جانب الدولة أدى إلى خلق قنوات موازية للعمل الدبلوماسي بفعل تشابك العلاقات الدولية، كما أن ظهور أنواع جديدة من الدبلوماسية أدى إلى تراجع الدبلوماسية الثنائية التي تعتمد على السفارات والبعثات الدبلوماسية الدائمة لصالح الدبلوماسية الحديثة، فالدولة لم تعد هي المحتكر الوحيد للعمل الدبلوماسي، كما أن هذه التطورات تفرض على الدولة إعادة النظر في أجهزتها الدبلوماسية وتعمل على زيادة التخصص فيها لتحقيق القوة التفاوضية.

المطلب الرابع: تغير طبيعة الاهتمامات الدولية وتغير أهداف العملية الدبلوماسية.

إن التغيير النوعي في طبيعة الاهتمامات الدولية وتغير أهداف العملية الدبلوماسية والذي نجم عن تقلص الحدود بين الدول والثورة الصناعية وتزايد الاعتماد على التجارة وتنوعها والاكتشافات العلمية والتداخل المتزايد بين الدول في الشئون الثقافية والمالية والاجتماعية وتعامل الحكومات مع نطاق واسع من القضايا والمشكلات فإذا كانت اهتمامات الدول ومن ثم جهازها الدبلوماسي تنحصر في القرن **19** في عدد محدود من القضايا مثل قضايا السلام والحرب والإستراتيجية وحماية المواطنين في الأراضي الأجنبية

[1] بودردابن منيرة، نفس المرجع. ص **16**.

[2] سعيد محمد أبو عباه، نفس المرجع. ص **38**.

وحقوق الملاحة والتجارة وتسليم المجرمين، أما اليوم فقد اتسع نطاق اهتمامات الدولة بشكل أصبح يشمل –إضافة إلى الاهتمامات التقليدية – قضايا اجتماعية واقتصادية وفنية أو ما أصبح يعرف بالقضايا العالمية، وهى القضايا التي أصبحت عمليا تشكل جدول أعمال الاهتمامات الملحة للمجتمع الدولي وتفرض طبيعتها المتشابكة وآثارها الممتدة التي تتعدى حدود الدول بل والقارات، ويصبح من الصعب على دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها أن تواجهها منفردة، ولهذا تتطلب جهدا وتنسيقا جماعيا، ومثل هذه القضايا هي التي انعقدت حولها مؤتمرات دولية مثل البيئة، والسكان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان والمرأة، إلى جانب قضايا عريضة أخرى تنتظر وتتطلب جهدا دوليا جماعيا مثل: الإرهاب الدولي، والجريمة، والهجرة والأمراض والتلوث والانتشار النووي ...الخ.[1]

وقد فرضت هذه المهام الجديدة على السفارات أن تعيد تنظيم هياكلها وأولوياتها بحيث أصبحت الإدارات والأقسام التي تعالج هذه القضايا لها الأولوية على غيرها من الإدارات التقليدية التي تعالج القضايا السياسية، وانسحب هذا على الأفراد الذين يتولون هذه المهام، وأصبح هناك تنافس بين أعضاء الأجهزة الدبلوماسية على العمل والتخصص في هذه الأنشطة الجديدة والتي أصبحت تتطلب ثقافة وتكوينا جديدا، وأصبح ترتيب حضور هذه المؤتمرات وكذلك احتمال تنظيمها موضوعيا وإداريا وفنيا.[2]

المطلب الخامس: تأثير تسارع التدفقات فوق وتحت قومية على وظائف السفارات.

إن انفتاح المجتمعات و الاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة وأولويتها فالمجال السياسي والأمني يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وكذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب العلاقات الدولاتية تتطور علاقات عبر قومية **Transnational** تتجاوز رقابة الدول أدت إلى نتيجتين اثنتين:

1– اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية وبالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولية الدولة و أولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة بل والعمل ضدها ومنافستها.

[1] السيد أمين شلبي، بين الدبلوماسية القديمة والحديثة، نفس المرجع.

[2] نفسه.

2- أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسالة الأمن والإستراتيجية...) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى وطرق مغايرة للتفكير بدا يتراجع و يزول.

إذن نحن اليوم بصدد منطق جديد يختلف تماما عن المنطق الآروني الذي يرى كما كتب Raymond Aron نفسه "أن العلاقة الدولية تبرز في وبواسطة سلوكات معينة ومحددة، تصدر عن شخصيات رمزية هي الدبلوماسي والجندي... السفير والجندي يعيشان ويمثلان العلاقات الدولية "، وبحسب هذا المنطق فان كل الدول تبحث عن نفس الأهداف المعرفة بالقوة والأمن، ولتحقيق ذلك تضبط سلوكها إزاء بعضها البعض بتوظيف وسيلتين مشتركتين هما: الدبلوماسية والقوة. وبالنسبة لهذا المنطق دائما فان أي دولة حرة في الاعتماد على دبلوماسيها أو عسكرييها لمواجهة أي وضعية ما، واختيار الأسلوب والوسائل محكوم فقط بالظروف ليس إلا، لأن الدبلوماسية والحرب ليس من طبيعة مختلفة فكلاهما مجرد أدوات في خدمة المصلحة الوطنية، وهذا بالضبط ما يسميه آرون (السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي) الذي يكون هدفه الأخير محاولة عقلنة القرارات المتخذة .[1]

بالنسبة لتعددين الواقع أكثر تعقيدا بسبب تعدد الفواعل وكثافة وتسارع التدفقات في الساحة الدولية، فوجود عدد متزايد من الروابط الفوق قومية في مجالات متنوعة مثل (الاتصالات، التجارة، المال...) سمح بفتح نقاشات ساخنة حول تحليل السياسة الخارجية المجال الذي كان سابقا حكرا على رؤساء الدول والدبلوماسيين.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري وعليه يؤكد هؤلاء على أن الفعل الدولي إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا يجب أن لا يحصر نفسه اليوم في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي والاستراتيجي (ريمون ارون) لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة ولهذا السبب يتعين أن نضيف إلى قائمة الوجوه التي كانت تكفي فيما مضى لتجسيد الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي.

لقد اقتصرت في السابق دراسة العلاقات الدولية على البحث في التدفقات الصادرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن الدول، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي

[1] مصطفى بخوش، نفس المرجع ، ص91-92.

ولم تتعرض إلى جملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية اليوم، إذ انه يوجد في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لانتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو البضائع أوالأفكار ومن المؤكد أن الحكومات لا تقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه التدفقات التي من الأكيد أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو جوهر الاتفاق الوطني القائم، لكن الحكومات عادة ما تعجز عن اخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور و تكتفي بردود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها، هذا النوع من التدفقات هو الذي يطلق عليه كما اشرنا سابقا وصف عبر قومي.[1]

كنتيجة لتسارع التدفقات فوق وتحت قومية تطورت وظيفة رعاية مصالح الدولة تطورا ملموسا مما يقطع بتنوع وكثافة العلاقات الدولية، فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسا في السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت حيث عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري.[2]

[1] مصطفى بخوش، نفس المرجع ، ص92-93.

[2] نفس المرجع ، ص 93.

خلاصة الفصل:

تضطلع السفارة بجملة من الوظائف حددتها المادة3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، وقد كان لتطورات ما بعد الحرب الباردة الأثر الكبير على هذه الوظائف إما سلبا أو إيجابا، فقد نتج عنها أنواع حديثة من الدبلوماسية تتمثل في: الدبلوماسية المتعددة الأطراف، دبلوماسية القمة أو المؤتمرات، الدبلوماسية الشخصية، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية غير الرسمية، دبلوماسية المنظمات الدولية، بدل الدبلوماسية الثنائية الأطراف المعتمدة أساسا على السفارات، ما ينتج عنه تراجع دورها؛ فباستثناء المهمة التمثيلية فقد تقلص دورها في العلاقات الدولية، كما فرضت هذه التغيرات على السفارات أن تعيد تنظيم هياكلها وزيادة التخصص وتكوين الإطارات لتحقيق القدرة التفاوضية لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها هذه التطورات الدولية.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث

"دراسة حالة

سفارة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر"

- تمهيد.
- المبحث الأول : دراسة جيواستراتيجية لدولة الصين.
  - المطلب الأول : مقومات و إمكانات دولة الصين.
  - المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الصيني.
  - المطلب الثالث : الدبلوماسية الصينية.
- المبحث الثاني :السفارة الصينية في الجزائر.
  - المطلب الأول :تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية
  - المطلب الثاني :هيكل السفارة الصينية في الجزائر .
  - المطلب الثالث : نشاط السفارة الصينية في الجزائر .
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

طوال ثلاثين عاما من التطور المستمر والسريع منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، حقق الاقتصاد الصيني انجازات جذبت أنظار العالم، وأصبحت ثالث كيان اقتصادي في العالم. ومازالت المكانة الدولية للصين ترتقي من يوم إلى يوم، فعندما اندلعت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، ظهرت على الصين صورة الدولة الكبرى المسؤولة. واليوم بمواجهة الاضطرابات التي ألحقتها الأزمة المالية العالمية بالاقتصاد العالمي أظهرت الصين مرة أخرى صورة الدولة الكبرى القادرة والمسؤولة. ودولة بهذا الحجم والمكانة التي حققتها على المستوى العالمي تعتمد حتما على جملة من المقومات إلى جانب دبلوماسية نشطة مكنتها من نسج علاقات مع أغلب دول العالم. وسنتناول في هذا الفصل إحدى أجهزة الدبلوماسية الصينية المعتمدة في الخارج، وهي سفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر ودورها في ظل الوضع الدولي الراهن.

❖ المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدولة الصين .

الصين دولة مكونة من 24 منطقة إدارية على مستوى المقاطعات، تشمل 23 مقاطعة و05 مناطق حكم ذاتي، و04 بلديات مركزية، و02 مناطق إدارية خاصة. عاصمتها بكين، وعملتها اليوان، وأكبر المناطق الإدارية فيها هونغ كونغ، مكاوو، وتايوان.

المطلب الأول: مقومات و إمكانات دولة الصين .

الفرع الأول : المقومات الطبيعية للصين.

تقع الصين شرق آسيا وشمال المحيط، تبلغ مساحة اليابسة فيها 9600 مليون كم2، وهي الثالثة بعد روسيا وكندا، وتبلغ المسافة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب أكثر من 5000كم، ويقدر طول الحدود الصينية 22 ألف و800كم، ففي حدودها الشرقية كوريا الشمالية، ومن ناحية الشمال تحدها منغوليا، أما من ناحية الشمال الشرقي فتحدها روسيا، أما الشمال فتحدها كل من كازاخستان وقيرغيستان وطاجاكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي فتلتحم بكل من أفغنستان وباكستان والهند والنيبال وبوتان، وتتصل من ناحية الجنوب ببورما ولاوس والفيتنام، أما من ناحية الشرق فيفصل البحر بينها وبين كوريا واليابان والفليبين وماليزيا وأندونيسيا.

ومساحة البحار في الصين تبلغ 04ملايين و730 ألف كم2، وطول الخط الساحلي يبلغ 18 ألف كم، وأراضي الصين في الشرق والجنوب تطل على كل من بحر بوهاي وهو بحر داخلي للصين، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وهي بحار على حدود المحيط الهادي.

تتميز تضاريس الصين بتنوعها وتباينها، حيث يبرز تنوعها في ارتفاع أرضها غربا وانخفاضها شرقا، وتمثل نسبة ثلثي المساحة الكلية، وأعلى درجة فيها هي هضبة التبت 4000م فوق مستوى سطح البحر ويطلق عليها "سقف العالم".[1]

[1] وو دي لي سوي فو مي تشنغ لي، الإقتصاد الصيني. (د.م): دار النشر الصينية عبر القارات،2010. ص 4-5.

والأنهار متعددة جدا بداخل حدود الصين وتبلغ مساحتها أكثر من 1000كم2 وهي تتعدى 1500 نهر، ويعتبر نهر اليانجيستي أكبر نهر في الصين ويبلغ طوله حوالي 23ألف كم وهو ثالث أطول نهر في العالم بعد نهر النيل ونهر الأمازون، ومن أنهار الصين كذلك النهر الأصفر وهو ثاني أكبر نهر في الصين والصين ويبلغ طوله حوالي 5464كم[1]، كما تنتشر في الصين بحيرات كثيرة تتمركز في منطقتي سهل المجريين الأوسط والأسفل لنهر اليانجيستي، وهي بحيرات عذبة، والبحيرات الرئيسية هي: بحيرة بويانغ، دونغتينغ، تايهو، هونغسته. وتنتشر في هضبة التبت بحيرات مالحة أهمها بحيرة تشنغهاي، نامو، تشيلين.[2]

وبالنسبة للأراضي الزراعية الصينية فتبلغ مساحتها 122 مليون هكتار، وهي سهل الشمال الشرقي (سهل منشوريا) وهو أكبر سهول الصين تبلغ مساحته 350 ألف كم2، وسهل الحوض الأسفل لنهر اليانجيستي، ودلتا نهر اللؤلؤ، وحوض ستيشوان، كل هذه المناطق هي أكبر تجمع للأراضي الزراعية الصينية وهي أراضي ثرية بالقمح و الأرز، الدرة الصفراء، القطن وغيرها من المحاصيل الزراعية.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية فيقدر احتياطي الصين12 % من الاحتياطي العالمي، وهي تمتلك 171 نوع من المصادر المعدنية، وتحتل المركز الأول بالنسبة للاحتياطي العالمي لـــ12 نوع من المنتجات المعدنية الطبيعية مثل الفاناديوم، التيتانيوم، الجرافيت، كبرتات الصوديوم المائية...[3]

وبالنسبة لمصادر الطاقة تحتل الصين مراتب متقدمة على المستوى العالمي حيث نجد:

-الفحم: تتوفر الصين على عدة مناجم لاستخراج الفحم الحجري ويبلغ إجمالي الاحتياطي 01 ترليون و330 مليار طن، ويتركز توزيعها في الشمال.[4]

-النفط والغاز: تحتل الصين مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في إنتاج النفط حيث تحتل المرتبة السادسة عالميا، والغاز تحتل المرتبة 16 عالميا، وتنتشر مناطق متعددة في البلاد، كما تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الكهرباء 1640,5 كيلو واط.

---

[1] وو دي لي سوي فو مي تشنغ لي، نفس المرجع، ص 05.

[2] هشام بن عبد العزيزالعمار، مكانة الصين الدولية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الملك سعود، 2008. ص 39.

[3] وو دي لي سوي فو مي تشنغ لي، نفس المرجع، ص 06-08.

[4] نفس المرجع، ص 08.

أما المعادن فتحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الزنك، والمرتبة الثانية في إنتاج الحديد والرصاص، والثالثة في إنتاج الفوسفات، والخامسة عالميا في إنتاج البوكيست. [1]

الفرع الثاني: المقومات البشرية للصين.

في نهاية عام **2011**، بلغ عدد سكان الصين**1,34735** مليار نسمة، بزيادة قدرها **6,44**مليون شخص مقارنة مع نهاية عام **2010** .ويبلغ عدد السكان في المدن والبلدات **690,79** مليون نسمة، وهو ما يمثل **51.3**٪ من مجموع السكان .في عام **2011**، كان عدد المواليد **16,04**مليون، ومعدل المواليد من **11.93** ‰، وبلغ عدد الوفيات **9.6**مليون بنسبة **7.14**‰، ومعدل النمو الطبيعي **4.79**‰وبلغت نسبة الجنس عند الولادة **117.78**الذكور لكل **100** أنثى .

تواجه الصين مشكلة العمالة هي جانب هام من جوانب الرفاه واليوم، حالة العمالة في الصين مستقرة بشكل عام. في عام **2011**، تم إنشاء **12,21** مليون فرصة عمل جديدة في المدن، ويعتبر رقما قياسيا جديدا في التاريخ. وفي الوقت نفسه، كان معدل البطالة **4.1**٪ على المستوى الأدنى. [2]

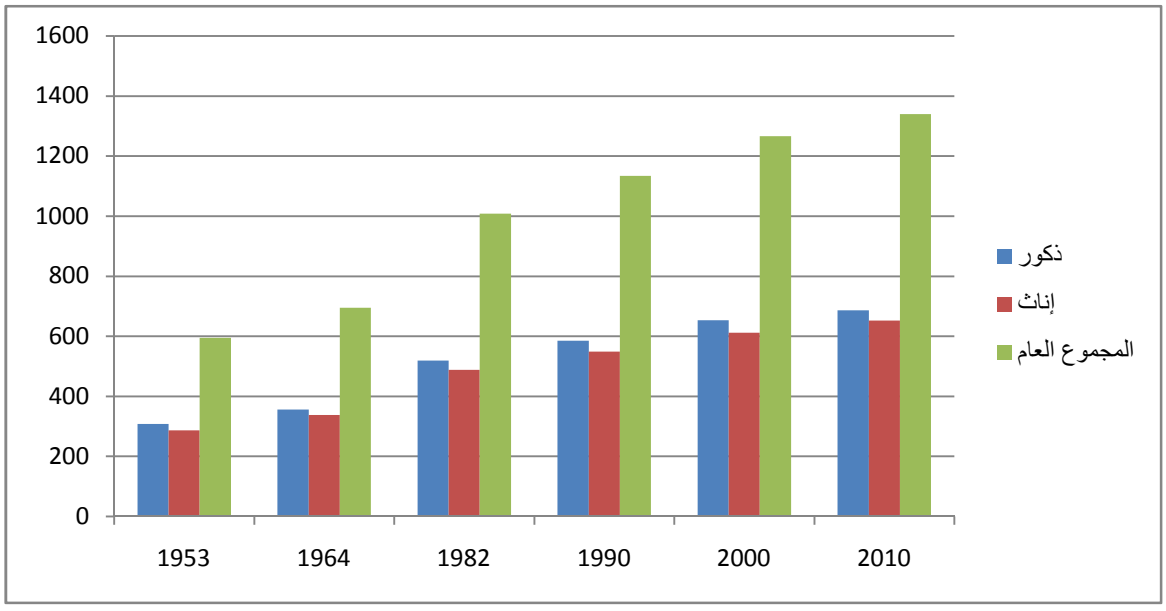

شكل رقم (**03**): أعمدة بيانية توضح مراحل تطور عدد السكان في الصين(**1953–2010**).

المصدر:.**CHINA INTERCONTINENTAL PRESS , CHINE FAITS ET CHIFFRES. CD**

[1] رشيد الزهيري، الصين قوة اقتصادية صاعدة. متاح على الموقع: http://faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Page .

[2] **CHINA INTERCONTINENTAL PRESS, CHINE FAITS ET CHIFFRES. CD.**

الفرع الثالث: المقومات السياسية للصين.

1-المؤسسات السياسية في الصين:

أ-المجلس الشيوعي الصيني: هو الحزب الوحيد الحاكم في الصين، تأسس عام 1921، وأسس جمهوري الصين الشعبية عام 1949 عبر سنوات من الكفاح المسلح، وعدد أعضاء هذا الحزب حاليا أكثر من 70مليون عضو، موزعين على منظمات شعبية في الصين، وتمثل الطبقة العاملة طليعة هذا الحزب وهي مكونة من كل الجماعات العرقية في الصين. ويهدف هذا الحزب إلى تحقيق النظام الاجتماعي والشيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائص صينية، وهذه الخصائص هي خليط من المبادئ اللينينية الماركسية وأفكار ماوتسي تونغ، ويسعى الحزب إلى قيادة الدولة نحو المجتمع المتمدن والديمقراطي من خلال اعتماد التنمية الاقتصادية، ويعتبر الحزب من مراكز اتخاذ القرارات المهمة في الصين إلى جانب مجلس الدولة وجيش التحرير الصيني.[1]

ب- مجلس الدولة: يمكن إيجاز مكونات مجلس الدولة الصيني من خلال الشكل التالي:[2]

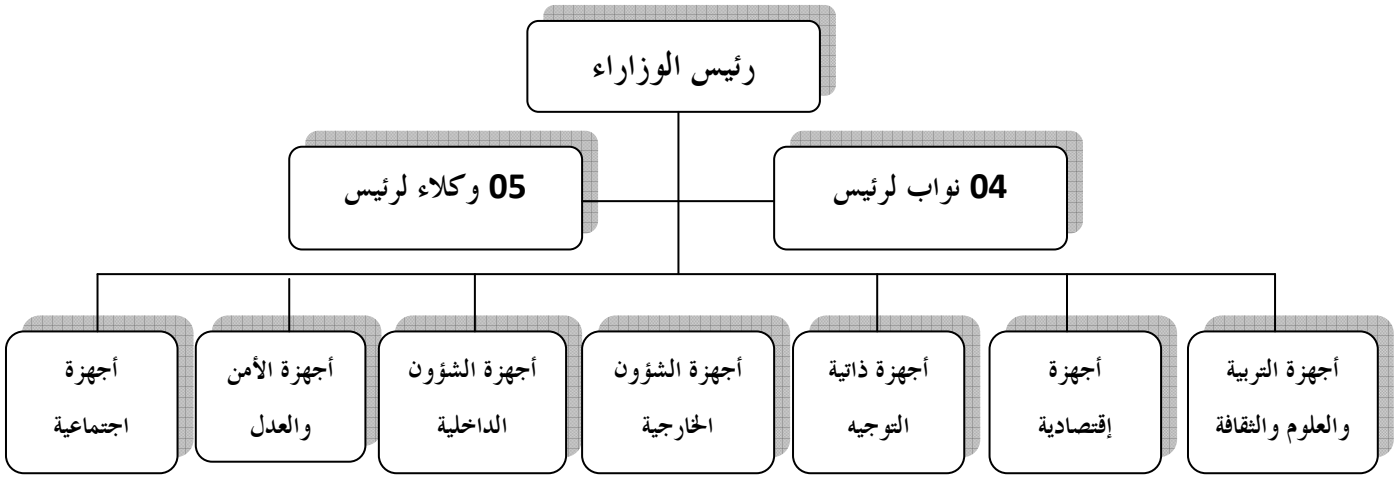

شكل رقم(04): الهيكل البنائي لمجلس الدولة الصيني.

المصدر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.ص: 61.

[1] فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009. ص 59.

[2] نفس المرجع، ص 61.

ج- مجلس الشعب الوطني: أنشئ هذا المجلس عام **1954** ويمثل طبقا لدستور الصين السلطة العليا في البلاد، وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير أن السلطة الحقيقية هي في يد الحزب الشيوعي الذي ليس له أي إشارة في الدستور، ويظم **3000** عضو ونسبة المنتسبين إلى الحزب الشيوعي تصل إلى **60-70 %**، وتعتبر اللجنة الدائمة وهدد أعضائها **150** عضو القوة المحركة للبرلمان، ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من خلال كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب في كواليسه الخفية تكون مضمونة الاعتماد مسبقا بسبب هيمنة الحزب على البرلمان.[1]

د-جيش التحرير الشعبي الصيني: أسسه الحزب الشيوعي الصيني عام **1927** ومهمته حماية سيادة الصين وسلامة أراضيها وحمايتها من العدوان الخارجي، وقد مر الجيش بعدة مراحل وهي: الجيش الثوري للعمال والفلاحين الصينيين، الجيش الأحمر للعمال والفلاحين، جيش الطريق الثامن، والجيش الرابع الجديد ليصل إلى تسمية جيش التحرير الشعبي عام **1946**.

وقد أدخلت العديد من التحديثات و الإصلاحات على الجيش، حيث تم تخفيض عدده وتحديد سلم الأعمار يتناسب مع المناصب والوظائف في هذا الجيش، بالإضافة إلى تشجيع الضباط على الانخراط في المجال التعليمي للحصول على مؤهلات علمية أكبر، بالإضافة إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي في الجيش.[2]

2- الإستراتيجية الأمنية:

إن تحقيق مفهوم القوة القومية الشاملة يؤكد الأهمية الإستراتيجية الأساسية لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية المدنية، وذلك من أجل تبوء الصين منزلة الدولة الكبرى في العالم، وبالتالي أصبح الهدف الرئيسي للصين و التنمية الاقتصادية الشاملة التي ستؤثر إيجابيا في عمليات التحديث العسكري ومن ثم زيادة النفوذ السياسي للصين، ولكي تحقق هذا الهدف فإنها تسعى لإقامة بيئة إقليمية وعالمية هادئة وصولا إلى إجراء إصلاحات محلية بنجاح وخلق اقتصاد قوي وحديث، وسيتم بلوغ هذا

[1] فوزي حسن حسين، نفس المرجع، ص **61-62**.
[2] نفس المرجع، ص **79-80**.

الهدف عبر توسيع شبكة علاقات اقتصادية دولية وتوسيع الروابط الاقتصادية والدبلوماسية مع جميع الدول الآسيوية، وتخفيض احتمال نشوء نزاعات مسلحة والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا.[1]

وعلى هذا تحددت أولويات إستراتيجية الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:[2]

- ✓ التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم، وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاما ثابتا لا يمكن الحياد عنه.
- ✓ الحفاظ على وحدة أراضي الصين، واعتبار ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني. ومع أهمية هذا الهدف فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة.
- ✓ تعتمد الإستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها؛ ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاور.

3- الإستراتيجية العسكرية:

تسعى الصين عسكريا لتحقيق الأهداف التالية:[3]

أ-تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين من خلال حصولها على أسلحة متطورة تقنيا وقدرتها على إيضاح مبادئها خارج حدودها.

ب-التعامل بحذر مع المواقف العسكرية والمستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول رابطة جنوب أسيا وربما الهند.

[1] فوزي حسن حسين، نفس المرجع، ص 66.

[2] عبد القادر محمد فهمي، دور الصن في البنية الهيكلية للنظام الدولي، العدد 42، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000. ص ص(36-39).

[3] فوزي حسن حسين، نفس المرجع، ص 67-68.

ج–الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجدي باستخدام القوة ضد تايوان، التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها الاقتصادية.

د–تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي الصيني في الأراضي الإستراتيجية المجاورة التي تطالب بها بكين، والقدرة على الوصول إليها، ومنها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في المحيطات في حال نشوب النزاع.

ه–تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية، وحالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الصيني.

بدأت الصين دخول العالم عقب تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم وإصلاح الاقتصاد الصيني، وحاليا تعتبر الرقم الثاني بعد الو.م.أ من حيث قوة الاقتصاد، وقد احتلت هذه المرتبة من عام **2011**، فمنذ مطلع فترة الإصلاح والانفتاح، دأبت الصين على تطوير اقتصادها، فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، بادرت الحكومة الصينية إلى طرح مجموعة من الإصلاحات بما فيها إصلاح الشركات المملوكة للدولة والأنظمة المالية وأنظمة التسعير. أضف إلى ذلك أن الحكومة تبنت مقاربة تدريجية وتجريبية، حيث أطلقت المشاريع التجريبية في مجالات منتقاة لاصطفاء الحل الأمثل، كما تم تشجيع الحكومات المحلية على إتباع مقاربة استباقية لإيجاد الحلول. وعلاوة على ذلك عمدت الحكومة الصينية إلى فتح السوق الصينية بالكامل، بما في ذلك مجالات تجارة البضائع وتجارة الخدمات والاستثمارات، إضافة إلى تقليص الحواجز والمعوقات الأخرى أمام حركة التجارة، واتخذت إجراءات وقائية لمواجهة المخاطر التي قد تطرأ خلال مرحلة فتح الأسواق. [1] وبصرف النظر عن تغيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية، تمضي الصين قدما وبكل ثبات في التزامها تجاه الإصلاح والانفتاح، فالبلاد تسعى إلى التنمية الاقتصادية عبر تسخير الموارد والأسواق الداخلية والخارجية، وخلق بيئة استثمارية جذابة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

[1] مقابلة مع المستشار والملحق الثقافي الصيني في الجزائر صخر شي يوه وين، يوم **2013/03/25** ، **10:30–09:00**.

[2] هو جيانغ يون، الاقتصاد الصيني على طريق التنمية العلمية، مجلة الصين اليوم ، نوفمبر **2012**، مصر : مطابع الأهرام التجارية–قليوب– . ص **11**.

المقاربة العلمية والمستدامة التي تنتهجها الصين تجاه التنمية سبب آخر للنجاح الاقتصادي الذي أحرزته، وبالنسبة لدولة كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من 1,3 مليار نسمة، فإن الاستقرار الاجتماعي والسياسات المعتدلة لا تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة فحسب وإنما أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع. [1]

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين اندمجت الصين بالكامل في الاقتصاد العالمي وهذا من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2001، وشهدت من ذلك الوقت نموا اقتصاديا متسارعا على مدار العقد الماضي. وبحلول نهاية عام 2011 سجل الناتج الإجمالي للصين نموا متميزا من 11 تريليون يوان(الدولار الأمريكي =6,3 يوان) ليصل إلى 47,2 ترليون يوان، بمعدل نمو سنوي 10,4. وحقق قطاع الصناعة نموا بمعدل 11,4، وقطاع الخدمات بمعدل 11% سنويا. ونتيجة لذلك شهدت مؤشرات المعيشة تحسنا ملحوظا إلى درجة كبيرة حيث ارتفع متوسط نصيب من الناتج المحلي الإجمالي من 8,622آلاف يوان إلى 35,083ألف يوان.

علاوة على ذلك بادرت الصين أيضا إلى تعديل بنيتها الاقتصادية بدء من عام 2001 إلى 2011 حيث تغيرت نسبة مساهمة الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 14,3 إلى 43,1، كما أصبحت الصين أيضا دولة تجارية كبرى حيث زاد حجم الصادرات من 266.1 مليار دولار أمريكي إلى 1,8986 ترليون دولار أمريكي، وارتفعت حصة صادرات الصين من 4,3% إلى 10,4%من إجمالي صادرات العالم وهذا ما بين 2001–2011. وفي نفس الفترة ارتفعت نسبة الواردات من 3,8%إلى 9,5%. كذلك ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية من 46,9 مليار دولار أمريكي في 2001 إلى 116 مليار دولار أمريكي عام 2011 .

ونظرا للتطور والتقدم الذي حققته الصين أصبحت الحكومة الصينية تصرف انتباهها للوضع الاقتصادي الدولي وتولي اهتماما أكبر لنوعية وبنية تنميتها الاقتصادية، وعلاوة على ذلك فإن جزاء من مقاربتها

1هو جيانغ يون، نفس المرجع، ص 11.

العلمية والمستدامة كان معناه أنها تولي اهتماما خاصا لحماية البيئة والحد من ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض.[1]

المطلب الثالث : الدبلوماسية الصينية.

الفرع الأول: مبادئ الدبلوماسية الصينية.

في عالم اليوم يتميز بالترابط المتزايد بين بلدان مختلف يصبح التيار الرئيسي للعلاقات الدولية تعزيز السلام والتعاون والتنمية ، وفي ظل هذا الوضع لا تزال الصين ملتزمة بسياستها الدبلوماسية على أساس الاستقلال، الحكم الذاتي والسلام، والمثابرة في مسار التنمية السلمية، وتنتهج إستراتيجية الانفتاح متبادل المنفعة، وتسعى جاهدة للحفاظ على السيادة والأمن و مصالح البلدان النامية .وهي تعمل على تطوير يعتمد على بناء عالم سلمي وتعزيز السلام العالمي من خلال تنميتها.

وترتكز دبلوماسية الصين على جملة من المبادئ وتسعى لتحقيق جملة الأهداف يمكن ذكرها فيما بلي :[2]

_ تعمل الصين على تعزيز عالم متعدد الأقطاب، يدعو إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، والتنمية البديلة، ويضمن أن الاقتصاد العالمي هو في خدمة الازدهار المشترك .ويوفر التعددية الفعالة ومفهوم جديد للأمن والتي يمكن تلخيصها في بضع كلمات مثل الثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل والمساواة والتنسيق، تعارض الهيمنة وسياسة القوة للأصلح، وتدين جميع أشكال الإرهاب، تسعى جاهدة لتوجيه عملية تطوير النظام الدولي نحو اتجاه أكثر إنصافا وعقلانية.

–المشاركة بنشاط في الشؤون المتعددة الأطراف، والحفاظ على هيبة ودور التوجيه للأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام بدور بناء على الساحة الدولية.

– احترام مبدأ حسن الجوار والشراكة الفعالة والمضي قدما إلى خلق التعاون الإقليمي مع دول الجوار.

–تسعى الصين إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان مع احترام المبادئ الخمس للتعايش، وهي الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة أراضيها، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية والمساواة و المنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

---

1 هو جيانغ يون، نفس المرجع، ص **10–11**.

[2] CHINA INTERCONTINENTAL PRESS, CHINE FAITS ET CHIFFRES. P: 20-22.

– خلق بيئة إقليمية للسلام والاستقرار والثقة المتبادلة والازدهار المشترك، وسوف تواصل تعزيز التعاون متبادل المنفعة مع الدول النامية، وحماية المصالح المشتركة معهم، والعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المتقدمة وتعظيم مصالحها المشتركة، والتعامل بحكمة في فض الخلافات، من خلال تعظيم الثقة المتبادلة وتحسين مستوى التعاون.

–التركيز على الدبلوماسية العامة، وتعمل الصين على المضي قدما إلى زيادة التبادلات غير الحكومية، ودفع التبادلات البشرية لتعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعب الصيني والشعوب الأخرى.

مع الزيادة الكبيرة في مكانتها الدولية وتأثيرها خلال السنوات الخمس الماضية، تلعب الصين دورا هاما في بناء العلاقات الدولية، وحماية سيادتها الوطنية والأمن والحق في التنمية ومصالحها المكتسبة، ويمكن تلخيص ذلك في كلمة واحدة، وهي انتهاج دبلوماسية متعددة الأوجه وناجحة.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الصينية–الإفريقية.

تجمع بين الصين و إفريقيا صداقة عميقة وعلاقات تعاون طيبة منذ زمن بعيد، صمدت أمام اختبارات الزمن وتقلبات الوضع الدولي، مما جعلها نموذجا للعلاقات بين الدول النامية، وشهدت هذه العلاقات مزيدا من التطور في القرن الحادي و العشرين.

تعتقد الصين منذ أمد طويل بأن الدول الإفريقية تتمتع بأهمية دبلوماسية، ويرجع هذا الموقف إلى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، كما أدت أحداث تيانانمين جويلية **1989** ومسارعة القادة الأفارقة إلى دعم بكين في وجه النقد الكبير الذي صب الغرب على الصين إلى زيادة الاهتمامالصيني بإفريقيا، فإعادة اكتشاف الصين أصدقائها الأفارقة جاء بعد مشروع بكين "التحديث الاشتراكي".[1]

العلاقات السياسية بين الصين وإفريقيا وثيقة، وهناك زيارات عديدة متبادلة بين القادة من الجانبين في سنة**1996** طرح رئيس الصين السابق جيانغ تسي مين خلال زيارته لإفريقيا خمس اقتراحات حول بناء علاقات تعاون مستقرة وشاملة موجهة للقرن الحادي والعشرين بين الصين وإفريقيا، كما قام كثير من قادة الصين منهم رئيس الصين هو جين تاو ورئيس الدولة الأسبق تشو رونغ جي، ورئيس مجلس الدولة الأسبق

[1] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، دراسات عالمية، عدد**63**، ط**1**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **2007**. ص**9**.

لي بانغ بزيارات إلى إفريقيا في السنوات الأخيرة، ومنذ سنة 1997 زار الصين أكثر من أربعين دولة ورئيس وزراء من البلدان الإفريقية.[1]

في أكتوبر 2000 تكلل الاجتماع الوزاري لمنتدى الصيني–الإفريقي الذي عقد في بكين بالنجاح، وقرر بناء علاقات الشراكة الإستراتيجية الجديدة المبنية على الاستقرار الطويل المدى والمساواة والمنفعة المتبادلة بين الصين وإفريقيا، وقد أنشأت وزارة الخارجية الصينية مع نحو عشرة وزارات خارجية إفريقية دعما قويا لقضية توحيد الصين، وتنتهج أغلبية الدول الإفريقية مبدأ "الصين الواحدة". فضلا عن ذلك يجري الطرفان الصيني والإفريقي تبادلات مكثفة في مجا البرلمان والأحزاب السياسية...، كما يتعاون الطرفان في العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، من أجل الحفاظ على المصالح الشرعية للدول النامية والعمل على بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنطقي.

منذ استقلال الدول الإفريقية، تقدم لها الصين معونات كثيرة ونزيهة لمساعدتها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي السنوات الأخيرة شهد التبادل والتعاون بين الصين وإفريقيا في مجال الاقتصاد والتجارة تطورا عميقا. وتعمل الحكومة الصينية بإيجابية على بحث الطرق والوسائل لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وأبرز مثال على ذلك تأسيس منتدى التعاون الصيني–الافريقي عام 2000، وفي الوقت نفسه تواصل تقديم المساعدات الاقتصادية غير المشروطة بقدر استطاعتها إلى الدول الافريقية، بينما تشجع وتدعم المؤسسات والشركات من الطرفين على تعزيز التعاون المباشر، سعيا لزيادة حجم الاستثمارات والتجارة الصينية في إفريقيا. فضلا عن ذلك يحقق التعاون بين الجانبين في مجالات التعليم والصحة والثقافة نموا جيدا.[2]

ومع أن العلاقات الصينية– الإفريقية قديمة تاريخيا، وتستند إلى مبدأ "عدم التدخل"، إلا إن الدافع الاقتصادي هو المهيمن الآن بشكل لا يقبل الجدل لأن بكين تستخدم الغطاء العقائدي لسيادة الدولة؛ بوصفه جزء لا يتجزأ من دبلوماسيتها النفطية، ومن طريقتها في تأسيس علاقاتها الدبلوماسية.وإنه قبل كل شيء شعار جذاب جدا للكثير من القادة الأفارقة. لكن تركيز الصين الخاص على النفط الإفريقي(مع أنها

[1] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية–الإفريقية نموذج للعلاقات بين الدول النامية. مصر، أغسطس 2012 . ص 12.

[2] نفسه.

لا تستثني الموارد الأخرى)، مقرونا بانعدام اهتمامها المعلن بالشؤون الداخلية للبلدان الأخرى يسبب لها الكثير من المشكلات.[1]

الفرع الثالث: العلاقات الصينية– العربية.

ترجع علاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية إلى زمن بعيد، وقد بدأت الاتصالات والتبادلات بينهما منذ القرن الثاني قبل الميلاد. وان العلاقات الصينية - العربية قد فتحت صفحة جديدة منذ أكثر من خمسين عاما عندما التقت الدول العربية والصين سويا في التيار التاريخي للتحرر الوطني والتنمية.

ففي عام 1956 وعلى أساس مؤتمر باندونغ أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وكل من مصر وسورية واليمن، الأمر الذي فتح الباب أمام العلاقات العربية الصينية في الوقت المعاصر. كما بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وسحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية، حتى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية.

وأكدت جميع البيانات المشتركة العربية الصينية الصادرة بهذا الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين وأن تستند العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني، والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شو أن لاي أثناء زيارته للقاهرة في عام 1964 من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي :

- تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد ومن أجل الاستقلال الوطني .
- تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية .
- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة .

[1] أيان تايلر، نفس المرجع. ص 11.

- **تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية .**
- **احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها.**

وخطت العلاقات العربية الصينية نحو الأمام في عام 1971 عندما أثيرت مسألة تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام 1961 والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة. وهكذا قد لوحظ أنه منذ عام 1965 لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

وفي القرن الجديد، دخلت علاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية في كافة المجالات "المسار السريع" للتنمية، وذلك يتمثل فيما يلي:[2]

– تتعزز الثقة السياسية المتبادلة بين الصين والدول العربية. تدعم الصين بثبات القضايا العربية العادلة لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة، وفي المقابل، تقدم الدول العربية دعما ثمينا للصين للقضايا المتعلقة بسيادة الصين ومصالحها الجوهرية. وفي الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني العربي المنعقد عام 2010، أعلن الجانبان إقامة "علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة"، مما حدد اتجاه التطور للعلاقات الصينية العربية في المرحلة الجديدة.

– حقق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية إنجازات مثمرة. في العقد الأول للقرن الجديد، تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية نحو 8 مرات، وقفز من 20.3 مليار دولار في عام 2001 إلى 145.4 مليار دولار في عام 2010. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والتغيرات الكبيرة في المنطقة، حافظ التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي على زخم النمو القوي، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 195.9 مليار دولار في عام 2011، بزيادة

[1] مركز دراسات الصين وآسيا، العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، متاح على الموقع :
http://chinaasia-rc.org/index.php?p=10

[2] منتدى التعاون الصيني العربي، معلومات أساسية علن العلاقات الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي، **2012/05/20**. متاح على الموقع: **www.cascf.org/ara/dwjbzjhy/t933427.htm**

34.7% بالمقارنة مع العام السابق. كما حقق الجانبان تقدما مستمرا في التواصل والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام.

–شهد الحوار والتعاون الجماعي بين الصين والدول العربية تطورا كبيرا. حقق منتدى التعاون الصيني العربي تقدما مستمرا وتم إنشاء أكثر من عشر آليات التعاون على التوالي، من بينها الاجتماع الوزاري واجتماع كبار المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومنتدى التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام ...الخ، مما دفع بقوة التعاون المشترك بين الصين والدول العربية في كافة المجالات، ولعب دورا متزايد الأهمية في توجيه ودفع تطور العلاقات الصينية العربية.

إن المساواة والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والفوز المشترك اقتصاديا والتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافيا أساس هام وتجارب رائدة للعلاقات الصينية العربية. في عملية تطوير العلاقات مع الدول العربية، ظلت الصين حكومة وشعبا تحترم حق الدول العربية في اختيار طرق التنمية والإصلاح التي تتناسب مع ظروفها الوطنية وبإرادتها المستقلة، وتلتزم بإجراء التعاون العملي والنزيه مع الدول العربية على أساس المساواة والمصالح المتبادلة والانفتاح والشفافية، وتعمل على دفع الحوار الحضاري والتواصل الإنساني بين الجانبين بروح من الانسجام والتسامح[1].

[1] منتدى التعاون الصيني العربي، نفس المرجع.

❖ المبحث الثاني: السفارة الصينية بالجزائر.

يدخل اهتمام الصين بالجزائر ضمن نطاق دبلوماسيتها الموجهة نحو إفريقيا والدول العربية، وقد كانت الصين من أولى الدول التي اعترفت بالجزائر وأقامت علاقات دبلوماسية معها منذ تأسيس حكومتها المؤقتة،مما فتح المجال أمام نسج شبكة علاقات كبيرة بين البلدين، وسنعالج من خلال هذا المبحث تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية، الهيكل البنائي للسفارة الصينية في الجزائر ومهامها.

المطلب الأول : العلاقات الجزائرية الصينية.

بدأت العلاقات الجزائرية الصينية عقب الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث اعترفت الصين بها بعد ثلاثة أيام من الإعلان وذلك في 22سبتمبر 1958، وفي 20 ديسمبر 1958 تم التوقيع على اتفاقية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وبعد استقلال الجزائر في 05جويلية 1969 تم افتتاح سفارة جمهورية الصين الشعبية في الجزائر وذلك في سبتمبر 1962، مما فتح المجال أمام السعي نحو تطوير العلاقات وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين فتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات لتحقيق هذا الغرض.[1]

من جهتها قدمت الجزائر إسهاما هاما لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، كما قدمت دعما كبيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب الباردة، كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999 إلى 2000، مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لـــ"منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000 حسب الموعد المحدد[2].

[1] مقابلة مع المستشار والملحق الثقافي الصيني في الجزائر صخر شي يوه وين.

[2] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 3، مارس 2004، متاح على الموقع:
egyptianshark.blogspot.com/2011_12_01_archive.html، تاريخ الإطلاع:2013/03/18.

الفرع الأول: العلاقات السياسية بين الصين والجزائر.

بعد انتهاء الحرب الباردة، توثقت العلاقات الصينية الجزائرية أكثر، فزاد عدد زيارات القادة الصينيين لأفريقيا عما كان قبل انتهاء الحرب الباردة، ووقعت وزارتا خارجية البلدين "اتفاقية التشاور السياسي الدوري" في أفريل1997، وقد عبر قادة الصين مرارا عن رغبة الصين في العمل مع الجزائر لإقامة علاقات تعاون استراتيجي بين البلدين، وتعزيز التشاور والتنسيق مع الجزائر، من أجل مواصلة الجهود لحماية الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية وترسيخ وتعزيز التعاون الثنائي أكثر. ومن جانبهم عبر قادة الجزائر غير مرة عن أن العلاقات التي تربط بلادهم بالصين جد عميقة وودية، ورغبة الجزائر في مواصلة ترسيخ وتطوير العلاقات الودية القائمة بين البلدين لإكساب تعاون الجنوب–الجنوب المزيد من المحتويات وبشكل متواصل1.

وفي 2004 قام الرئيس الصيني جينهوا بزيارة الجزائر وتم التوقيع على اتفاقية إستراتيجية من أجل توثيق العلاقات بين البلدين، وفي العام 2006 مع زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للصين، تم التوقيع على اتفاقية التعاون الإستراتيجي. 2

وتوالت زيارات الوفود الصينية إلى الجزائر منذ التوقيع على اتفاق الشراكة الإستراتيجية، حيث قام في العشرين من نوفمبر 2007 نائب رئيس مجلس الأمة الصيني هوى ليانغ يوي بزيادة رسمية للجزائر استغرقت 3 أيام بهدف زيادة تقوية العلاقات بين البلدين. وكان برفقة وفد رفيع المستوى.

وضمن أهداف اتفاق الشراكة بين البلدين جاءت زيارة عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي لي تشانغ في الفترة ما بين 21و24 مارس 2008، وشدد وقتها أن الزيارتين المتبادلتين اللتين قام بها رئيسا البلدين خلال السنوات الأخيرة، أرستا أساسا متينا لعلاقات التعاون الإستراتيجية وأضفتا حيوية جديدة على الصداقة التقليدية بينهما.

---

[1] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 3 ،نفس المرجع.

[2] جريدتي" : عملية عين أمناس لن تُخرج شركاتنا من الجزائر "فتحي شفيق،القائم بالأعمال في سفارة الصين الشعبية بالجزائر "آن كينغ" لـــ ولدينا خطط لتنمية الصحراء،جريدة الشروق، التاريخ10/02/ 2013 ، متاح على الموقع:
http://montada.echoroukonline.com/search.php

إلى جانب ذلك، استقبل رئيس الحكومة أحمد أويحيى في 20 سبتمبر 2008، نائب وزير التجارة الصيني تشان جيان، وصرح أنه را ض بالتعاون الثنائي الحالي، ويأمل في تعميقه والارتقاء به إلى مستوى جيد.[1]

كما أن العلاقات بين الأحزاب الجزائرية والصينية تقع في المقام الأول وفي كل سنة ثمة زيارات بين الوفود الحزبية بين حزب الأفلان والحزب الشيوعي الصيني، كما ثمة علاقات أخرى بدأت مع أحزاب أخرى جزائرية، حيث شهدت الفترة بين 20 و29 من شهر ديسمبر 2012 دعوة مجموعة من ممثلي الأحزاب الجزائرية من طرف الحزب الشيوعي الصيني، حيث زاروا الصين.[2]

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين.

بدأت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين بتوقيع أول اتفاق في العام 1964 وكان دوما ثمة اتجاه من أجل الرفع في هذه العلاقات، ولكن في تسعينات القرن الماضي تأثر قليلا هذا التعاون، لكنه عرف عودة إلى سابق عهده وتطور أكثر في أواخر التسعينات،[3] ومنذ إقامة علاقات التعاون الإستراتيجية بين البلدين شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورا سريعا، وظهر المزيد من التكامل الاقتصادي بين البلدين، ففي عام 2007 بلغ حجم التجارة الثنائية بين الدولتين ثلاثة مليارات وثمانمائة وثمانية وعشرين مليون دولار أمريكي بزيادة 83،1 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2006، بينها مليار ومائة وأربعين مليون دولار بحجم الاستيراد الصيني في الجزائر وكان أن تجاوز حجم التجارة الثنائية ملياري دولار، وتخلل ذلك تقديم الصين مساهمات كبيرة لمشاريع الإعمار الجزائرية الكبيرة، مثل بناء الطرق والمساكن.[4]

وفي 25 فيفري 2008، زار وزير الإنشاء والتعمير الصيني وانغ قوانغتاو الجزائر، وتباحث مع نظيره الجزائري مسائل التعاون في مجال البناء وتم تبادل وجهات النظر حول السبل والوسائل التي من شأنها تدعيم تدخل المؤسسات الصينية في مجالات نقل التكنولوجيا والتدريب في مهن البناء والاستثمار في

[1] محمد الصالح.ب، العلاقات الجزائرية – الصينية، جريدة المساء، 2009/04/52، متاح على الموقع: el-massa.com/ar/content/view/20476/41. تاريخ التصفح: 2013/03/05.

[2] فتحي شفيق، نفس المرجع.

[3] نفسه.

[4] محمد الصالح.ب، نفس المرجع.

الهندسة وإنتاج مواد البناء كما بحث وزيرا البلدين خلال هذه الزيارة سبل تطوير أنظمة جديدة في صناعة البناء تكون مكيفة مع المعايير الزلزالية في الجزائر.

ومنذ توقيع اتفاق الشراكة، شرع مسؤولو البلدين في إطلاق تصريحات تشجيع على الاستثمار في الجزائر التي يعتبرها الصينيون بوابة السوق الإفريقية الواسعة للصين، ففي 16 أفريل 2007، قال مسؤول بحكومة مقاطعة جيانغشي (شرق الصين) في مؤتمر عمل بشأن دخول المؤسسات إلى أسواق العالم، عقد في مدينة نانتشانغ حاضرة المقاطعة ،"إن جيانغش خططت لإقامة مناطق تعاون تجاري في الجزائر وبلغاريا بغية دخول مؤسساتها في مجالات السيارات والأجهزة الكهربائية المترلية والماكينات إلى أسواق العالم.[1]

وفي العام 2009 بلغ حجم التبادلات إلى رقم 4 مليار دولار، وفي 2010 أصبح 5 مليار وفي 2011 6.4 مليار دولار، وفي 2012 بلغ 8.6 مليار دولار حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية، ومن هنا فالأرقام تدل على تطور العلاقات، وهذا التطور يعكس سياسة البلدان الذي يأتي مع المشروع التنموي للجزائر بين 2010 –2014، ونحن لدينا مشروع تنموي في الصين يبدأ من 2011 –2015 ومن هنا فاقتصاد البلدين ينموان تباعا وهما يكملان بعضهما البعض.[2]

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد أشركت المتعاملين الاقتصاديين الصينيين في إنجاز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في أهم المشاريع والهياكل القاعدية في مجال النقل البحري ومشروع الطريق السيار شرق–غرب، فضلا عن مشروع نقل المياه الجوفية على مسافة 750 كلم بين عين صالح وتمنراست،[3] كما تتواجد في الجزائر الكثير من الشركات والمؤسسات الصينية العاملة هنا والتي تحقّق أرباحا للطرفين، وتشارك بالتنمية وهناك الشركة العملاقة الصينية للبناء التي بدأت في العام 1982 ونجحت في إنجاز مشاريع عملاقة بالجزائر، والتي رفضت العودة أو الهروب من الجزائر فأنجزت السدود وآلاف العمارات ومنها مطار الجزائر وفندق الشيراتون في 21 شهرا في 1999، وقاموا ببناء وزارة الخارجية الجزائرية.[4]

[1] محمد الصالح.ب، نفس المرجع.

[2] فتحي شفيق، نفس المرجع.

[3] محمد الصالح.ب، نفس المرجع.

[4] فتحي شفيق، نفس المرجع.

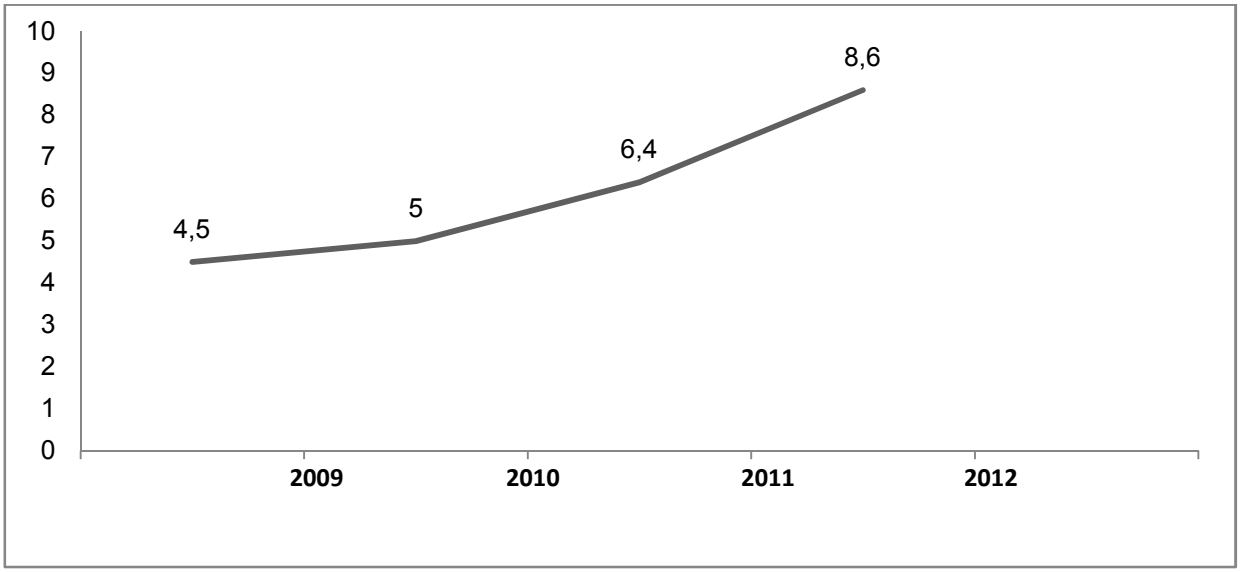

شكل رقم –05– منحنى بياني يوضح تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين و الجزائر(2009-2012).

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثالث: التعاون الصحي و الثقافي.

منذ عام 1963 بدأت الصين إرسال الفرق الطبية إلى الجزائر، بلغ عدد أفرادها إلى اليوم ما ينيف على 2200 من العاملين في المجالات الطبية. تحتل الجزائر مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر. في عام 1963 انتشرت الأوبئة في الجزائر، الحديثة الاستقلال، آنذاك والتي تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب بإلحاح، فقدمت الجزائر نداءا مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرارا بسرعة، فبعثت الصين فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت شو أن لاي. كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد. في السنوات الأخيرة يتعزز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار. في أغسطس 2002، وقعا "بروتوكول إرسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر".[1]

[1] مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 03، نفس المرجع.

في ماي2003 أصيبت الجزائر في شمالها بهزة أرضية درجتها 6.2 درجة مئوية ، مما أسفر عنه خسائر فادحة من الأرواح والممتلكات، أرسلت الصين فرق إغاثة فورا إلى الجزائر، كانت هذه هي المرة الأولى التي أرسلت الصين فيها فرق الإغاثة إلى خارجها[1].

بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية وقع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والإعلام، والتعاون الثقافي الثنائي وثيق. في أغسطس 2002، وقع البلدان "البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية". كما تم الاتفاق على تكوين الإطارات الجزائرية في الصين، وبصدد تقوية العلاقات الثقافية أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" (سبتمبر 2003)، "المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" (نوفمبر 2002)، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" (ديسمبر 2001)،"المعرض الصيني لفن أوبرا بكين" (سبتمبر 2001) الخ. [2] وفي هذا الإطار تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات أهمها: اتفاقية أو برنامج لاتفاق التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من 2004_2006 الموقعة في 2004.[3]

الفرع الربع: التعاون في المجال العسكري :

أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن العلاقات الجزائرية الصينية أصبحت تكتسب طابعا استراتيجيا تطبعها الثقة والدوام والشمولية وتوازن المصالح، لذلك مهمة الاستفادة من تجربة الصينيين في مجال صيانة المعدات القتالية الروسية وتطويرها. وكذلك تعديل وتطوير الدبابات والطائرات المقاتلة وتصنيع بعض قطع الغيار.وأضاف أن البلدين اتفقا على إنشاء خلية عمل تقنية بين الجيشين الجزائري والصيني. وقد أبرم البلدان اتفاقيات عدة تتعلق باقتناء العتاد والتكنولوجيا ضمن رغبة الجزائر في تنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة مثل المروحيات.[4]

---

[1] صحيفة الشعب اليومية اونلاي، علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، متاح على الموقع: arabic.people.com.cn/31660/6379094.html.تاريخ الإطلاع2013/03/18.

2 مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 03، مارس 2004، نفس المرجع.

3 مقابلة مع المستشار والملحق الثقافي الصيني في الجزائر صخر شي يوه وين.

4 أخبار الدفاع والتسليح، اهتمام جزائري بالصناعة العسكرية الصينية، متاح على الموقع:http://defense-arab.com/news/?p=1073 تاريخ الإطلاع: 2013/03/22.

جدول رقم_ 01_ أهم الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصين.

تاريخ توقيع الاتفاقية	الاتفاقية
1962	اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين(هناك العديد من برامج تنفيد هذه الاتفاقية
1979	اتفاقية التجارة و الاقتصاد والتكنولوجيا
1996	اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار المتبادل
2002	بروتوكول تعاون وإرسال البعثات الطبية إلى الجزائر.
2004	اتفاقية أو برنامج لاتفاق التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من 2004_2006
	اتفاقية التعاون بين الهيئة العامة للرياضة البدنية لجمهورية الصين ووزارة الشباب والرياضة الجزائرية.
2004	اتفاقية التعاون التكنولوجي و الاقتصادي بين الحكومتين.
2006	اتفاقية الشراكة الإستراتيجية
نوفمبر 2007	بروتوكول تفاهم بين مجلس المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني ومجلس الشعب الجزائري.
2008	اتفاقية التعاون لاستخدامات الأسلحة النووية السلمية.
2006	اتفاقية الشراكة الإستراتيجية

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني:الهيكل البنائي للسفارة الصينية في الجزائر.

تنتظم البعثة الدبلوماسية الصينية في الجزائر على شكل سفارة ، وتترتب ضمن هيكل بنائي مكون من سفير(رئيس البعثة)، وأربعة مكاتب، ويرأس كل مكتب مستشار متخصص. وهم كالآتي:[1]

1. المكتب السياسي: مهمته ترتيب و تنسيق الاتصالات مع وزارة الخارجية، وكذلك الإشراف على مبادرات التقارب السياسي بين البلدين.
2. المكتب الاقتصادي والتجاري: يشرف على مبادرات التقارب والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري بين البلدين.
3. المكتب الثقافي: مسؤول عن التبادل والتعاون في المجالات الثقافية بين البلدين.
4. المكتب العسكري: يشرف على مبادرات
5. التعاون في المجال العسكري بين البلدين.

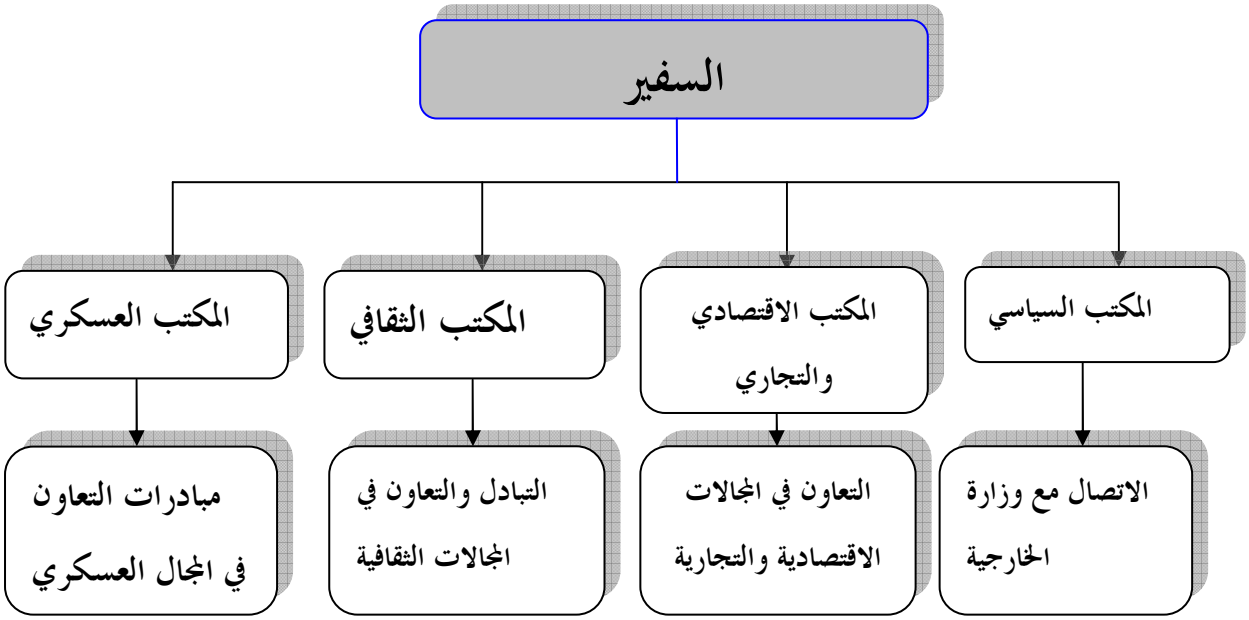

شكل رقم– 06– الهيكل البنائي للسفارة الصينية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] مقابلة مع المستشار والملحق الثقافي الصيني صخر شي يوه وين.

أشرنا سابقا إلى أن السفارة تترتب ضمن هيكل مكون من سفير، المستشار، السكرتير والملحقين، وبالمقارنة مع هيكل السفارة نجد أنها تختلف عن الشكل الطبيعي لبناء السفارة وهذا راجع للالتزامات التي تفرضها التحولات الدولية من حيث تعدد الفواعل الدولية و تزايد التدفقات الفوق وتحت قومية، والتي تحتم على الدولة أن تعيد النظر في هيكل البعثات التي تعتمد عليها لتحقيق مصالحها في الخارج، وأن تستعين بأفراد مختصين في تشكيل بعثاتها الدبلوماسية للتحقيق القدرة التفاوضية، والملاحظ أن الصين على وعي كامل بأهمية هذا الأمر وهذا يظهر من خلال البناء التنظيمي لسفارتها في الجزائر، والتي تعتمد على أربعة مستشارين ومختصين في مجالات مختلفة في نفس الوقت؛ فالوظائف التي كان يضطلع بها الملحقون والذين يعتبرون المرتبة الأدنى في السفارة من حيث الترتيب، أوكلتها للمستشارين أصحاب المرتبة الثانية بعد السفير، ويطلق عليهم "مستشار وملحق" في نفس الوقت، والهدف من هذا الإجراء هو السعي لتعزيز العلاقات مع الجزائر بشكل أكبر وفي شتى المجالات، وتحقيق أكبر قدر من المصالح.

المطلب الثالث: نشاط السفارة الصينية في الجزائر.

تضطلع سفارة الصين بالجزائر بجملة من المهام كغيرها من السفارات، فبالإضافة إلى مهمتها التمثيلية، تسعى السفارة الصينية إلى إقامة سبل الاتصالات بين البلدين؛ فمن الناحية الاقتصادية تسعى السفارة إلى تشجيع الشراكة بين الصين والجزائر، كما تشجع على الاستثمار الصيني بالجزائر.

أما من الناحية السياسية فيقتصر دورها في دعم التواصل السياسي، والوساطة في حل المشاكل إذا حدثت. كما تسعى السفارة إلى تشجيع التعاون الثقافي بين البلدين من حيث إقامة التظاهرات الثقافية المشتركة، وفي هذا الإطار قدمت إقتراح حديقة تسمى "حديقة الصداقة" و التي سوف يتم افتتاحها في ماي **2013**، كما أنشئت أيضا جمعية الصداقة بين الصين والجزائر والتي توجد بالجزائر.

بالإضافة إلى ما سبق تسهر السفارة الصينية على رعاية مصالح الصين في الجزائر ومصالح رعاياه، وتنظم أحوالهم المدنية من حيث إقامتهم، بالإضافة إلى قضايا الزواج خاصة بين الصينيين والجزائريين، ومنح التأشيرات.[1]

[1] مقابلة مع المستشار والملحق الثقافي الصيني في الجزائر صخر شي يوه وين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن دور السفارة قد تراجع بشكل ملحوظ، فبرغم حجم العلاقات بين البلدين نجد أن دور السفارة في تعزيز هذه العلاقات يعد محدودا، كما يظهر أن مهام السفارة الصينية أساسا يرتكز أساسا على المجالات الاقتصادية والمجالات الثقافية، فالمتتبع لمراحل تطور العلاقات الصينية الجزائرية، يلاحظ أن الزيارات المتبادلة بين رئيسي البلدين والقيادات السياسية هي التي أعطت دفعا كبيرا نحو تعزيز وتكثيف العلاقات بين البلدين، وأن أهم الاتفاقيات المبرمة كانت بين هذه الأطراف، وهذا راجع لتأثير التغيرات التي حصلت في النظام الدولي من تطور تكنولوجي خاصة في مجال الاتصال والمواصلات، واتساع المجتمع الدولي وتعدد فواعله، بالإضافة إلى تغير أهداف الدبلوماسيةـــ والتحول نحو العلاقات الاقتصادية والتجارية.

الخاتمة

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القدم الدبلوماسية، واستمر تطورها عبر مراحل تطور المجتمعات، إلا أن استقرت في شكل بعثات دائمة لدى الدول أولدى المنظمات الدولية والإقليمية. وللقيام بمهامها تترتب هذه البعثات ضمن هيكل مكون من أعضاء السلك الدبلوماسي المكلفون بالعمل الدبلوماسي، وجملة من الموظفين الإداريين والفنيين، والمستخدمين والخدم الخصوصيين لغرض تسهيل مهام البعثة.

ينشأ التبادل الدبلوماسي بين بلدين بموجب اتفاق يحدد درجة التمثيل، ونظرا للتطورات الدولية وانتشار مبدأ المساواة بين الدول، اتجهت جميع الدول إلى رفع مستوى تمثيلها إلى درجة سفارة والتي يمكن تعريفها بأنها" أرقى وأرفع البعثات الدبلوماسية، يرأسها شخص برتبة سفير يعتمده رئيس دولة لدى دولة أخرى، وهي امتداد لأرض الدولة المعتمد وجزء من إقليمها لذلك فهي تتمتع بالحصانة، فلا يجوز لسلطات الدولة التي تقع السفارة فيها أن تدخل أو تقتحم مقرها إلا برضا رئيس البعثة وفي حالات استثنائية"، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة الأولى. وتترتب هذه السفارات ضمن هيكل مكون من السلك الدبلوماسي ويضم: السفير، المستشار، السكريتير والملحقون، الذين يتمتعون بجملة من الحصانات والامتيازات لتسهيل أداء مهامهم، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين الإداريين والفنيين والمستخدمين والخدم الخصوصيين.

تضطلع السفارة بجملة من الوظائف حددتها المادة3 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، وقد كان لتطورات ما بعد الحرب الباردة الأثر الكبير على هذه الوظائف إما سلبا أو إيجابا، فقد نتج عنها أنواع حديثة من الدبلوماسية تتمثل في: الدبلوماسية المتعددة الأطراف، دبلوماسية القمة أو المؤتمرات، الدبلوماسية الشخصية، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية غير الرسمية، دبلوماسية المنظمات الدولية، بدل الدبلوماسية الثنائية الأطراف المعتمدة أساسا على السفارات، ما ينتج عنه تراجع دورها؛ فباستثناء المهمة التمثيلية فقد تقلص دورها في العلاقات الدولية، كما فرضت هذه التغيرات على السفارات أن تعيد تنظيم هياكلها وزيادة التخصص وتكوين الإطارات لتحقيق القدرة التفاوضية لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها هذه التطورات الدولية، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة الثانية.

من خلال دراسة مهام سفارة جمهورية الصين الشعبية نجد أن دور السفارة قد تراجع بشكل ملحوظ، فبرغم حجم العلاقات بين البلدين نجد أن دور السفارة في تعزيز هذه العلاقات يعد محدودا، كما يظهر أن مهام السفارة الصينية أساسا يرتكز أساسا على المجالات الاقتصادية والمجالات الثقافية، فالمتتبع لمراحل تطور العلاقات الصينية الجزائرية، يلاحظ أن الزيارات المتبادلة بين رئيسي البلدين والقيادات السياسية هي التي أعطت دفعا كبيرا نحو تعزيز وتكثيف العلاقات بين البلدين، وأن أهم الاتفاقيات المبرمة كانت بين هذه الأطراف، وهذا راجع لتأثير التغيرات التي حصلت في النظام الدولي من تطور تكنولوجي خاصة في مجال الاتصال والمواصلات، واتساع المجتمع الدولي وتعدد فواعله، بالإضافة إلى تغير أهداف الدبلوماسية والتحول نحو العلاقات الاقتصادية والتجارية، وما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ويثبت نتائج الدراسة النظرية.

فهرس المراجع

القوانين والاتفاقيات:

1. **اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.**

الكتب :

- **الكتب باللغة العربية.**

2. **أبو عباه سعيد محمد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط01. (د.م): دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009.**
3. **أحمد حلمي إبراهيم، الدبلوماسية (البروتوكول، الاتيكيت، المجاملة). القاهرة:عالم الكتب، 1976.**
4. **أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، دراسات عالمية، عدد63، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.**
5. **حيدر بدوي صادق، مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي و الاتصالي الحديث–البعد العربي–، دراسات إستراتيجية،ط01، العدد05.الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1996.**
6. **الخفاجي سامي، الدبلوماسية(سلاح فاعل في تحديد مصير الانسانية و الحضارة).عمان: دار آمنة للنشر و التوزيع، 2010.**
7. **زهرة عطا محمد صالح، أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، ط2. الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008.**
8. **الشامي علي حسين ، الدبلوماسية(نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)، ط1.عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.**
9. **شبانة عبد الفتاح،الدبلوماسية (القواعد الأساسية–الممارسة العملية–المشكلات الفعلية)،ط1.القاهرة:مكتبة مدبولي،2002.**
10. **الشكري علي يوسف ،الدبلوماسية في عالم متغير،ط1.القاهرة:إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع،2004.**

11. ضميرية عثمان بن جمعة ، السفارة والسفراء في الاسلام، سلسلة دعوة الحق، العدد:191، 2000.
12. عبد القادر محمد فهمي، دور الصن في البنية الهيكلية للنظام الدولي، العدد 42، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000.
13. العجرمي محمود عبد ربه، الدبلوماسية(النظرية و الممارسة)، (د.م): 2001.
14. غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة(دراسة قانونية)، ط3. عمان: دار الثقافة،2011.
15. الفتلاوي سهيل حسن، الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، ط1. عمان:دار الثقافة للنشر و لتوزيع، 2009.
16. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
17. قادري حسين، الدبلوماسية والتفاوض، ط1. الجزائر:منشورات خير جليس، 2007.
18. المغاريز عاطف فهد، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1. عمان:دار الثقافة، 2000.
19. وليد خالد ربيع،"الحصانات و المتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي–دراسة مقارنة–"، مجلة الفقه و القانون. جامعة الكويت، (د.ت).
20. وو دي لي سوي فو مي تشنغ لي، الإقتصاد الصيني. (د.م): دار النشر الصينية عبر القارات،2010.

➢ الكتب باللغة الأجنبية.

21.CHINA INTERCONTINENTAL PRESS, CHINE FAITS ET CHIFFRES.

القواميس:

22. خياط صلاح، معجم المصطلاحات الدبلوماسية،ط1.الأردن:دار أسامة للنشر و التوزيع،2008.
23.Hachette le dictionnaire du français, Edition Algérienne, ENAG, 1992.

المجلات :

24.الصين اليوم، العلاقات الصينية–الإفريقية نموذج للعلاقات بين الدول النامية. مصر، أغسطس 2012.
25. بخوش مصطفى، مستقبل الدبلوماسية في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث. بسكرة:جامعة محمد خيضر.

26.هو جيانغ يون، الاقتصاد الصيني على طريق التنمية العلمية، مجلة الصين اليوم ، نوفمبر 2012، مصر: مطابع الأهرام التجارية–قليوب– .

المذكرات ورسائل الماجستير:

27.منيرة بودردابن ، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسية الخارجية(دراسة حالة الو.م.أ)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008–2009.

28.هشام بن عبد العزيزالعمار، مكانة الصين الدولية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الملك سعود، 2008.

المكتبة الإلكترونية:

29. السيد أمين شلبي، بين الدبلوماسية القديمة والحديثة، السياسة الدولية، متاح على الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219754&eid=286

30. السيد أمين شلبي، هل مازال الدبلوماسي ضرورة؟،متاح على الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218623&eid=286

31. خالد الشقران، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام في العلاقات الدولية، مركز الرأي للدراسات. تاريخ الإصدار: 2006/11. متاح على الموقع:
www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=177:2010-11-06-10-55-06&catid=14:2010-11-03-16-58-11&Itemid=4، تاريخ التصفح: 2013/05/28.

32.أخميس حنان، تاريخ الدبلوماسية(4)، دراسات دولية متاح على الموقع:
www.ao-academy.org/docs/tareekh_aldoblomasiyah_2403009 .

33. رشيد الزهيري، الصين قوة اقتصادية صاعدة. متاح على الموقع:
http://faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Page

34. مركز دراسات الصين وآسيا، العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، متاح على الموقع : http://chinaasia-rc.org/index.php?p=10

35. منتدى التعاون الصيني العربي، معلومات أساسية علن العلاقات الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي، 2012/05/20. متاح على الموقع:
www.cascf.org/ara/dwjbzjhy/t933427.htm

36. فتحي شفيق،لقائم بالأعمال في سفارة الصين الشعبية بالجزائر "آن كينغ" لـــ "جريدتي" : عملية عين أمناس لن تُخرج شركاتنا من الجزائر ولدينا خطط لتنمية الصحراء،جريدة الشروق، التاريخ02/10/ 2013 ، متاح على الموقع:
http://montada.echoroukonline.com/search.php
37. محمد الصالح.ب، العلاقات الجزائرية – الصينية، جريدة المساء، 2009/04/52، متاح على الموقع:el-massa.com/ar/content/view/20476/41. تاريخ التصفح: 2013/03/05.
38. صحيفة الشعب اليومية اونلاي، علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، متاح على الموقع: arabic.people.com.cn/31660/6379094.html. تاريخ الإطلاع2013/03/18.
39.مجلة الصين اليوم، العلاقات الصينية الجزائرية، العدد 03، مارس 2004، متاح على الموقع: egyptianshark.blogspot.com/2011_12_01_archive.html، تاريخ الإطلاع:2013/03/18.
40. أخبار الدفاع والتسليح، اهتمام جزائري بالصناعة العسكرية الصينية، متاح على الموقع: http://defense-arab.com/news/?p=1073 تاريخ الإطلاع: 2013/03/22.
41.بن يوسف نبيلة، مستـــــقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة"المنظمات العالمية غير الحكومية" و" المواطن العالمي، تاريخ الإصدار: 2011/11/10،متاح على الموقع: http://diae.net/6300. تاريخ التصفح: 2013/05/28.
42.CHINA INTERCONTINENTAL PRESS, CHINE FAITS ET CHIFFRES. CD.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	السلم الوظيفي للسفارة.	34
02	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.	49
03	أعمدة بيانية توضح مراحل تطور عدد السكان في الصين (1953–2010)	79
04	الهيكل البنائي لمجلس الدولة الصيني.	80
05	منحنى بياني يوضح تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر(2009-2012)	95
06	الهيكل البنائي للسفارة الصينية في الجزائر.	98

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصين.	97

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
مقدمة.	أ
فصل تمهيدي	09
تمهيد.	10
أولا _ مفهوم الدبلوماسية.	11
ثانيا_ نشأة و تطور البعثات الدبلوماسية الدائمة.	14
ثالثا_ أنواع البعثات الدبلوماسية الدائمة.	18
رابعا_ تشكيل البعثات الدبلوماسية الدائمة.	22
خلاصة الفصل التمهيدي.	23
الفصل الأول_ طبيعة عمل السفارات كشكل من أشكال البعثات الدبلوماسية.	24
تمهيد.	25
المبحث الأول : مفهوم السفارات.	26
المطلب الأول : تعريف السفارة.	26

المطلب الثاني : السلم الوظيفي في السفارة .	27
الفرع الأول : السفير	27
الفرع الثاني : المستشار.	13
الفرع الثالث : السكرتير.	23
الفرع الرابع: الملحقون.	33
المبحث الثاني : التمثيل الدبلوماسي.	53
. المطلب الأول : شروط ممارسة التمثيل الدبلوماسي و بدايته	53
المطلب الثاني: انتهاء العلاقات الدبلوماسية.	36
الفرع الأول: فناء الدولة المعتمدة أو الدولة المعتمد لديها.	37
الفرع الثاني: الحرب.	37
الفرع الثالث : قطع العلاقات الدبلوماسية.	38
الفرع الربع: إلغاء البعثة الدبلوماسية.	39
المبحث الثالث : الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية	39
المطلب الأول :مفهوم الحصانات و الامتيازات.	39
المطلب الثاني: الحصانات الدبلوماسية.	40
الفرع الأول: الحصانة الشخصية.	40
الفرع الثاني : الحصانة القضائية.	43
الفرع الثالث: حصانة مقر البعثة.	45

المطلب الثالث: الامتيازات الدبلوماسية.	46
الفرع الأول : الامتيازات المتعلقة بالضرائب والرسوم.	46
الفرع الثاني الامتيازات المتعلقة بالرسوم الجمركية.	48
الفرع الثالث: عدم الخضوع للتشريع الخاص بالضمان الاجتماعي.	48
خلاصة الفصل الأول.	50
الفصل الثاني :وظائف السفارات وتأثير التحولات الدولية الراهنة عليها.	51
تمهيد.	52
المبحث الأول : الوظائف التقليدية للسفارات.	53
المطلب الأول : تمثيل الدولة لدى الدولة المعتمد لديها.	35
المطلب الثاني : حماية مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها.	55
المطلب الثالث : التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.	56
المطلب الرابع: استطلاع الأحوال و التطورات في الدولة المعتمد لديها.	58
المطلب الخامس:تعزيز العلاقات الودية بين الدول.	59
المبحث الثاني : التحول في وظائف السفارات في ظل الوضع الدولي الراهن.	60
المطلب الأول: تأثير اتساع المجتمع الدولي على وظائف السفارات.	60
المطلب الثاني : تأثير التطور التكنولوجي على وظائف السفارات.	61
المطلب الثالث : تأثير تعدد الفواعل الدولية على وظائف السفارات.	36
المطلب الرابع : تغير طبيعة الاهتمامات الدولية وتغير أهداف العملية	69

الدبلوماسية.	
المطلب الخامس: تأثير التدفقات الفوق وتحت قومية على وظائف السفارات.	70
خلاصة الفصل الثاني.	73
الفصل الثالث: دراسة حالة سفارة الجمهورية الصينية الشعبية في الجزائر.	75
تمهيد.	76
المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لدولة الصين .	77
المطلب الأول: مقومات و إمكانات دولة الصين .	77
الفرع الأول : المقومات الطبيعية للصين.	77
الفرع الثاني: المقومات البشرية للصين.	79
الفرع الثالث: المقومات السياسية للصين.	80
المطلب الثاني: الاقتصاد الصيني.	83
المطلب الثالث : الدبلوماسية الصينية.	85
الفرع الأول: مبادئ الدبلوماسية الصينية.	85
الفرع الثاني: الدبلوماسية الصينية–الإفريقية.	86
الفرع الثالث: العلاقات الصينية– العربية.	88

المبحث الثاني: السفارة الصينية بالجزائر.	91
المطلب الأول : العلاقات الجزائرية الصينية.	91
الفرع الأول: العلاقات السياسية بين الصين والجزائر.	92
الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين.	93
الفرع الثالث: التعاون الصحي و الثقافي بين الصين والجزائر.	95
الفرع الرابع : التعاون العسكري بين الصين والجزائر.	96
المطلب الثاني:الهيكل البنائي للسفارة الصينية في الجزائر.	98
المطلب الثالث: نشاط السفارة الصينية في الجزائر.	99
خلاصة الفصل الثالث.	100
الخاتمة .	101
فهرس المراجع.	103
فهرس الأشكال.	107
فهرس الجداول.	107
فهرس المحتويات	108